التشريب لشرح التهذيب

(الجزء الثاني)

عبيد العطّار علي إعجاز المدني

غفر الله ذنبه الخفي والجلي

دار الكتب البحثية

لاهور باكستان

التشريب لشرح التهذيب

عبيد العطّار علي إعجاز المدني العطّاري
غفر الله القوي ذنبه الخفي والجلي

(الجزء الثاني)

دار الكتب البحثية

الموضوع: علم المنطق

العنوان: "التشريب لشرح التهذيب"

المصنّف: علي إعجاز المدني عفي عنه ...

الإشراف الطباعي: دار الكتب البحثية لاهور باكستان ...

عدد الصفحات: 255

الطبعة الأولى: 11/27/2022

هاتف: +923004771168/+13463815752

البريد الإليكتروني: aliijazif@hotmail.com

فهرس المباحث

المباحث | **الصفة**

التصديقات

فصل في التصديقات

القضية قول يحتمل الصدق والكذب فإن كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية موجبة أو سالبة ...

قوله: القضية قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا أو ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة. قوله: يحتمل الصدق والكذب الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللا مطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا يلزم الدور ...

بعد الفراغ عن بيان المعرف وأحواله شرع في الحجة التي هي التصديقات لكن الحجة مركبة من القضايا لذا قدم بحث القضايا **قوله: القضية قول: القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا أو ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة** دفع لما يتوهم من أن القول استعماله شائع في اللفظ فيختص تعريف القضية بالملفوظة ثم ههنا أبحاث منها أن صرح سيد المحققين أن القول في أصل اللغة هو اللفظ حتى قيل إنه يتناول المهمل أيضا وإنما خص بالمستعمل في العرف ونقل في اصطلاح الميزان إلى المركب المعقول والملفوظ وهذا ناظر إلى أن القول لفظ مستعمل بين المعاني الكثيرة فلا يناسب استعماله في التعريفات والجواب أن المقام قرينة على أن المراد من القول المركب سواء كان معقولا أو ملفوظا **قوله: يحتمل الصدق: الصدق هو المطابقة**[1] أي مطابقة النسبة **للواقع والكذب هو اللا مطابقة له** أي الكذب هو عدم مطابقة النسبة للواقع **وهذا المعنى لا يتوقف**

---

[1] حرف التعريف عوض من المضاف إليه.

معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا يلزم الدور دفع للاعتراض المشهور على تعريف القضية بأن يلزم الدور إذ الصدق والكذب مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته له والخبر والقضية مترادفان فمعرفة القضية موقوف على معرفة الصدق والكذب ومعرفتهما موقوف على الخبر فكان معرفة القضية موقوف على معرفة الخبر وبالعكس فأجيب بأن الصدق مطابقة النسبة للواقع لا مطابقة الخبر والكذب عدم مطابقة النسبة للواقع لا عدم مطابقة الخبر فلا يلزم الدور هنا...

ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة ...

قوله: موضوعا؛ لأنه وضع وعين ليحكم عليه. قوله: محمولا؛ لأنه أمر جعل محمولا لموضوعه. قوله: والدال على النسبة أي اللفظة المذكورة في القضية الملفوظة التي تدل على النسبة الحكمية تسمى رابطة تسمية الدال بأسم المدلول فإن الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية وفي قوله:"والدال على النسبة" إشارة إلى أن الرابطة أداة لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم أن الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف فألقضية على الأول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية ...

قوله: موضوعا إنما سمي المسند إليه موضوعا ومحكوما عليه؛ **لأنه** أي المسند إليه **وضع وعين ليحكم عليه. وقوله: محمولا** إنما سمي المسند بمحمول؛ **لأنه** أي المسند **جعل محمولا لموضوعه** وهو قد يكون كلمة مثل زيد يقرب وقد يكون قضية نحو زيد أبوه قائم وقد يكون اسما كما يقال كل إنسان حيوان **قوله: والدال على النسبة** قوله "الدال" صفة وهي تقتضي الموصوف لذا قال الشارح **أي اللفظة المذكورة في القضية الملفوظة التي تدل على النسبة الحكمية تسمى رابطة** فمفهوم من هذه العبارة أن الرابطة هي اللفظ فقط وقوله "القضية الملفوظة" يخرج القضية المعقولة وإنما سمي اللفظ الدال على النسبة التي هي مورد الحكم رابطة **تسمية الدال بأسم المدلول فإن الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية** لا اللفظ الدال عليها فالرابطة التي هي النسبة الحكمية في الحقيقة مدلول والدال عليها لفظ فأعطي له اسم المدلول ثم الأولى أن يقول بوصف المدلول مكان اسم المدلول فإن الرابطة ليست اسما

للنسبة الحكمية إنما هي وصف لها **وفي قوله: "والدال على النسبة" إشارة إلى أن الرابطة أداة لدلالتها** أي لدلالة تلك الأداة **على النسبة التي هى معنى حرفي غير مستقل واعلم أن الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف فالقضية على** الوجه **الأول تسمى ثلاثية** لاشتمالها على ثلاثة أجزاء نحو زيد هو القائم **وعلى** الوجه **الثاني ثنائية** لاشتمالها على جزئين نحو زيد قائم ...

وقد استعير لها "هو" ...

قوله: وقد استعير لها هو اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي أن الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام "هست" في الفارسية و"استن" في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما مع كونهما في الأصل أسماء لا أدوات فهذا ما أشار المصنف إليه بقوله: "وقد استعير لها "هو" وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائما وأمير س موجود شاعرا ...

قوله: وقد استعير لها أي للدلالة على النسبة **"هو"**[1] **اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية** هو **بخلاف ذلك** أي الزمانية على خلاف غير الزمانية لأن غير الزمانية لا يدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة فشرع في بيان علة استعارة "هو" للنسبة بقوله **وذكر الفارابي**[2] **أن الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية إلى** اللغة **العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة**

---

[1] جواب الاعتراض الوارد بأن قولكم إن الرابطة أداة منقوض بسند أن "هو" في زيد هو قائم يدل على النسبة لكنه ليس بأداة لأنه اسم فأجاب بقوله وقد استعير لها "هو" يعني أن "هو" في أصل الوضع ليس بأداة بل هو اسم, لذا استعير "هو" للدلالة على النسبة التي هي معنى حرفي فلا اعتراض.

[2] أي أبو نصر الفارابي الملقب بالمعلّم الثاني في هذا الفن.

العربية هي الأفعال الناقصة وليس المراد جميعها كما يفهم من ظاهر الكلام بل المراد الأفعال الوجودية كصار وكان فاللام على الأفعال للعهد **ولكن لم يجدوا في تلك اللغة** أي العربية **رابطة غير زمانية تقوم مقام "هست" في** اللغة **الفارسية و"استن" في** اللغة **اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما[1] مع كونهما** أي كون هو وهي **في الأصل أسماء لا أدوات فهذا** المذكور **ما أشار إليه المصنف بقوله: وقد استعير لها "هو"** اعلم أن الاستعارة لا بد لها من أربعة أجزاء المستعير والمستعار والمستعار منه والعجز فالقوم الناقلون هم المستعير والمستعار كلمة "هو" والمستعار منه هو الذي موضوع للاسمية في الأصل وعدم وجدانهم رابطة غير زمانية في اللغة العربية عند احتياجهم إليها عجز **وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائما أو أميرس[2] موجود شاعرا** دفع للتوهم وهو أن الرابطة الغير الزمانية لفظة هو فقط فإن قيل لما وجدوا الأسماء المشتقة من الأفعال الناقصة للرابطة الغير الزمانية فلا حاجة لهم إلى الاستعارة بلفظ هو قيل الأسماء المشتقة قليل الاستعمال في الربط ...

---

[1] في اللغات الباقية نحو "ہے" في الأردية.

[2] بضم الهمزة وفتح الميم وسكون الياء وكسر الراء اسم رجل.

وإلا فشرطية ويسمى الجزء الأول مقدّما والثاني تاليا ...

قوله: وإلا فشرطية أي وإن لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو نفي ذلك الثبوت أو بالمنافاة بين النسبتين أو سلب تلك المنافاة فالأولى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة ...

قوله: وإلا فشرطية أي وإن لم[1] **يكن الحكم فيها** أي في تلك القضية **بثبوت شيء لشيء أو بنفيه عنه فالقضية شرطية** إنما سميت بالشرطية لوجود أداة الشرط فيها **سواء كان الحكم فيها** أي في تلك القضية **بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو** الحكم فيها **بنفي ذلك الثبوت أو** الحكم فيها **بالمنافاة بين النسبتين أو** الحكم فيها **بسلب تلك المنافاة** بينهما فالقضية **الأولى** التي فيها حكم ثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو نفي ذلك الثبوت **شرطية متصلة** نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإنه حكم فيها بثبوت نسبة الوجود إلى النهار على تقدير نسبة الطلوع إلى الشمس وليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فإنه حكم فيها نفي ثبوت نسبة الوجود إلى النهار على تقدير نفي نسبة الطلوع إلى الشمس **و**القضية **الثانية** التي فيها حكم بالمنافاة بين النسبتين أو بسلب تلك المنافاة **شرطية منفصلة** نحو هذا العدد إما فرد أو زوج فإنه حكم فيها بالمنافاة بين نسبة الفرد إلى العدد ونسبة الزوج إليه وليس هذا العدد إما زوجا أو منقسما بمتساويين فإنه حكم فيها بسلب المنافاة بين نسبة الزوج إلى العدد ونسبة الانقسام بمتساويين إليه ...

---

[1] إشارة إلى أن "إلا" هنا ناقصة.

....

واعلم أن حصر القضية في الحملية والشرطية على ما قرره المصنف عقلي دائر بين النفي والإثبات وأما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة فاستقرائي. قوله: "مقدما" لتقدمه في الذكر. قوله: "تاليا" لتلوه الجزء الأول ...

واعلم[1] **أن حصر القضية في** القضية **الحملية و**القضية **الشرطية على ما قرره المصنف** حصر **عقلي دائر بين النفي والإثبات** إذ يجزم العقل بانحصارها فيهما فالحصر في الإثنين لا في الواحد و لا في الثلاثة **وأما حصر** القضية **الشرطية في** القضية **المتصلة و**القضية **المنفصلة فاستقرائي** أي حصر الشرطية فيهما حصل بعد التتبع والتصفح إذ تصفحنا الشرطيات ما وجدنا قسما آخر سوى المتصلة والمنفصلة لكن العقل يجوز شرطية لا تكون متصلة و لا منفصلة بأن لا يكون الحكم فيها بالاتصال و لا بالانفصال بل بأمر آخر فتكون قسما ثالثا للشرطية **قوله: "مقدما"** إنما سمي مقدما **لتقدمه** أي الجزء الأول **في الذكر. قوله: "تاليا" لتلوه** أي الجزء الثاني **الجزء الأول** في أكثر الاستعمال وإلا فقد يتقدّم الجزاء على الشرط أيضا كما يقال النهار موجود إن كانت الشمس طالعة ...

---

[1] للإشارة إلى الفائدة العظيمة.

والموضوع إن كان شخصا معينا سميت القضية شخصية ومخصوصة وإن كان نفس الحقيقة فطبعية وإلا فإن بين كمية أفراده كلا أو بعضا فمحصورة كلية أو جزئية ...

قوله: والموضوع هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولذا لوحظ في تسمية الأقسام حال الموضوع فيسمى ما موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس ومحصل التقسيم أن الموضوع إما جزئي حقيقي كقولنا هذا إنسان أو كلي وعلى الثاني فإما أن يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي وطبيعته من حيث هي هي أو على أفراده وعلى الثاني فإما أن يبين كمية أفراد المحكوم عليه بأن يبين أن الحكم على كلها أو على بعضها أو لا يبين ذلك بل يهمل فالأول شخصية والثاني طبعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة إن بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع فكلية وإن بين أن الحكم على بعض أفراده فجزئية وكل منهما إما موجبة أو سالبة ...

قوله: والموضوع هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولذا أي لكون هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ في تسمية الأقسام حال الموضوع[1] إذ المقسم معتبر في أقسامه فيسمى ما موضوعه شخص أي تسمى القضية التي موضوعها شخص معين شخصية نحو زيد إنسان وعلى هذا القسم القياس أي قياس الأقسام البواقي ومحصل التقسيم أن الموضوع إما جزئي حقيقي هذا شامل للعلم والضمير واسم الإشارة وغيرها والجزئي الإضافي

[1] نائب الفاعل ل"لوحظ".

خارج منه **كقولنا هذا إنسان أو كلي** هذا شامل للجزئي الإضافي **وعلى** الوجه **الثاني** وهو كلية الموضوع **فإما أن يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي وطبيعته من حيث هي هي** أي على نفس المفهوم بأن لا يراد منه الأفراد نحو الجسم النامي جنس والشجر نوع **أو** أن يكون الحكم **على أفراده** أي أفراد الموضوع **وعلى** الوجه **الثاني** وهو كون الحكم على أفراد الموضوع **فإما أن يبين كمية أفراد المحكوم عليه بأن يبين أن الحكم على كلها** أي على جميع أفراد الموضوع **أو على بعضها أو لا يبين ذلك** أي كمية الأفراد **بل يهمل** فالقسم **الأول شخصية** لكون الموضوع فيه شخصاً **و**القسم **الثاني** أي ما حكم فيه على نفس **طبيعة** الموضوع دون أفراده طبيعية فوجهه ظاهر **و**القسم **الثالث** ما يبين فيه كمية أفراد الموضوع **محصورة** لحصر أفراده كلا أو بعضاً **و**القسم **الرابع** ما لا يبين فيه كمية أفراد الموضوع **مهملة**؛ لأن بيان تعداد أفراد موضوعها مهمل ومتروك **ثم** القضية **المحصورة** لأن الصفة تقتضي الموصوف قبلها **إن بين فيها** أي في القضية المحصورة **أن الحكم على كل أفراد الموضوع** فمحصورة **كلية وإن بين** فيها **أن الحكم على بعض أفراده** أي الموضوع فمحصورة **جزئية وكل منهما** أي من الكلية والجزئية **إما موجبة** نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان **أو سالبة** نحو لا شيء من الحجر بإنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان ...

ولا بد في كل من تلك المحصورات الأربع من أمر يبين كمية أفراد الموضوع يسمى ذلك الأمر بالسور أخذا من سور البلد إذ كما أن سور البلد محيط به كذلك هذا الأمر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق وما يفيد معناهما من أيّ لغة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد مفادهما وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد ونظائرهما وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وما يساويها قوله: وتلازم الجزئية ...

ولا بد في كل واحد **من تلك المحصورات الأربع من أمر** سواء كان لفظا كلفظ كل أو بعض أو غير لفظ كوقوع النكرة تحت النفي **يسمى ذلك الأمر بالسور أخذا من سور البلد إذ كما أن سور البلد محيط به** أي بالبلد **كذلك هذا الأمر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع** كلا أو بعضا **فسور** القضية المحصورة **الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق** نحو كل إنسان حيوان وإن الإنسان لفي خسر **وما يفيد معناهما** أي معنى كل ولام الاستغراق **من أيّ لغة كانت** مثل سارے في الأردية **وسور** القضية المحصورة **الموجبة الجزئية هو بعض وواحد** نحو بعض الإنسان وواحد منه حيوان **وما يفيد مفادهما** وهو البعضية مثل کچھ في الأردية **وسور** القضية المحصورة **السالبة الكلية لا شيء ولا واحد** نحو لا شيء من الإنسان ولا واحد منه حيوان **ونظائرهما** كوقوع النكرة تحت سياق النفي **وسور** القضية المحصورة **السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وما يساويها** في أيّ لغة كانت **قوله: وتلازم الجزئية** دفع لما يرد من أن القضايا المعتبرة في العلوم منحصرة في المحصورات الأربع وهو ممنوع بدليل أن

المهملة تقع كبرى للقياس فصارت معتبرة أيضا وحاصل الدفع أن الجزئية والمهملة متلازمان متساويان في الصدق فالمهملة مندرجة تحت الجزئية فالحصر باق وإليه أشير بقوله وتلازم الجزئية...

....

واعلم أن القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الأربع لا غير وذلك لأن المهملة والجزئية متلازمتان إذ كلما صدق الحكم على أفراد الموضوع في الجملة صدق على بعض أفراده وبالعكس فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فإنه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل إنما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الأشخاص إجمالا والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم أصلا فإن الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن الأشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة أحوالها فانحصرت القضايا المعتبرة في المحصورات الأربع ...

واعلم أن القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الأربع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية **لا غير وذلك** الحصر؛ **لأن** القضية **المهملة و**القضية **الجزئية متلازمان** ومتساويان في الصدق **إذ كلما صدق الحكم على أفراد الموضوع في الجملة** أي مطلقا من غير ذكر الكمية **صدق على بعض أفراده وبالعكس** أي كلما صدق الحكم على بعض أفراد الموضوع صدق على أفراده فالقضية **المهملة مندرجة تحت** القضية **الجزئية و**القضية **الشخصية لا يبحث** المنطقي **عنها** أو مبنيا للمفعول **بخصوصها** أي بالذات وبالاستقلال **فإنه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها** آنا فآنا إذا عرفنا من زيد قائم أن زيدا على صفة القيام وهو لا يستمر على هذه الصفة بأن يكون على صفة القعود فتصير تلك المعرفة أي كونه على صفة القيام جهلا بعد زمان فلا ثبات لأحوال الجزئيات ولا كمال للنفس الناطقة

في معرفة أحوالها **بل إنما يبحث عنها** أي عن الشخصية **في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الأشخاص إجمالا** فالبحث عن قولنا كل إنسان حيوان وإن كان بحثا عن الحقيقة الكلية في الأصل متضمن للبحث عن الجزئيات أيضا فإن الحكم بالحيوانية على الإنسان راجع إلى زيد وعمرو وغيرهما **و**القضية **الطبعية لا يبحث** بصيغة المجهول **عنها** أي عن الطبعية **في العلوم أصلا فإن الطبائع** أي الحقائق **الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبعية** نحو الإنسان كلي **لا من حيث تحققها** أي وجود الطبائع **في ضمن الأشخاص** فإن الطبائع من هذه الحيثية موجودة في نفس الأمر ومبحوثة عنها أيضا كما في المحصورة الطبيعية فإن الحكم فيها على الطبيعة الكلية من حيث كونها منطبقة على الأفراد **غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة أحوالها** أي أحوال الطبائع التي هي غير موجودة في الخارج فإن المنطق يبذل الجهد في معرفة ما هو موجود في الخارج **فانحصرت القضايا المعتبرة في المحصورات الأربع** ...

و لا بد في الموجبة من وجود الموضوع إما محققا فهي الخارجية أو مقدرا فالحقيقة أو ذهنا فالذهنية ...

قوله: ولا بد في الموجبة أي في صدقها من وجود الموضوع وذلك؛ لأن الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له أعني الموضوع فإنما يصدق هذا الحكم إذا كان الموضوع محققا موجودا إما في الخارج إن كان الحكم بثبوت المحمول له هناك أو في الذهن كذلك ...

قوله: ولا بد في الموجبة أي في صدقها من وجود الموضوع فاعتبر هنا وجود الموضوع لصدق الموجبة لا لذاتها إذ ليس ذاتها موقوفة على وجود موضوعها إذ قد يقال زيد قائم حيث لم يوجد زيد أي حين عدمه فهو قضية موجبة لكنه كاذب **وذلك** أي كون الوجود ضروريا لصدق الحملية الموجبة؛ **لأن الحكم في** القضية **الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له أعني الموضوع** أي ثبوت حكم للموضوع فرع لوجود الموضوع لأنه إذا وجد الموضوع يثبت له الحكم **فإنما يصدق هذا الحكم إذا كان الموضوع محققا موجودا إما في الخارج إن كان الحكم بثبوت المحمول له هناك** أي في الخارج **أو في الذهن كذلك** أي وجود الموضوع في الخارج ضروري إن أريد الحكم بثبوت المحمول له في الخارج كذا وجوده في الذهن ضروري إن قصد الحكم بثبوته له في الذهن ...

....

ثم القضايا الحملية المعتبرة باعتبار وجود موضوعها ثلاثة أقسام؛ لأن الحكم فيها إما على الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل إنسان موجود في الخارج حيوان في الخارج وإما على الموضوع الموجود في الخارج مقدرا نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل ما لو وجد في الخارج كان إنسانا فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان وهذا الوجود المقدر إنما اعتبروه في الأفراد الممكنة لا الممتنعة كأفراد اللاشيء وشريك الباري وإما على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك الباري ممتنع بمعنى أن كل ما لو وجد في العقل يفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع وهذا إنما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها أفراد ممكنة التحقق في الخارج ...

ثم القضايا الحملية المعتبرة باعتبار وجود موضوعها ثلاثة أقسام؛ لأن الحكم فيها أي في تلك القضايا **إما على الموضوع الموجود في الخارج محققا** لا مقدرة **نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل إنسان موجود في الخارج حيوان في الخارج** وتسمى خارجية لوجود موضوعها في الخارج **وإما** الحكم **على الموضوع الموجود في الخارج مقدرا** أي مفروضا بأن يكون الحكم متناولا للأفراد المحققة في الخارج ولغيرها من الأفراد المفروض وجودها في الخارج **نحو كل إنسان حيوان بمعنى أن كل ما لو وجد في الخارج كان إنسانا فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان وهذا الوجود إنما اعتبروه في الأفراد الممكنة** وجودها في الخارج **لا الممتنعة** وجودها فيه **كأفراد اللاشيء** فإنه لا مصداق لها ذهنا ولا خارجا **وشريك الباري**؛ لأنه محال والمحال من حيث هو محال معدوم في الذهن كما هو معدوم في الخارج **و**الحكم **إما على**

الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك الباري ممتنع بمعنى أن كل ما لو وجد في العقل يفرضه العقل شريك الباري فهو أي فالمفروض هو شريك الباري في العقل **موصوف في الذهن بالامتناع** مطلقاً **وهذا** أي وجود الموضوع في الذهن **إنما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها أفراد ممكنة التحقق في الخارج** بل في الذهن أيضاً وإن كانت لها أفراد ذهنية بالتقدير وتسمى ذهنية لوجود موضوعها في الذهن اعلم أن عند المناطقة ثلاثة عوالم العالم الخارجي هو الذي نحن فيه أعني الشمس والقمر والكواكب وغيره والعالم الذهني الذي هو موجود في أذهاننا نحو الكلي والجنس والنوع وغيره والعالم النفس الأمري هو ما حكم فيه على وجود شيء لذاته مع قطع النظر عن العالم الذهني والخارجي نحو الأربع زوج والثلاثة نصف الستة فحكم الزوجية على الأربع لذاته بدون اعتبار الخارج والذهن ...

وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء فتسمّى معدولة وإلا فمحصلة ...

قوله: حرف السلب كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب. قوله: من جزء أي من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما فالقضية على الأول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين قوله معدولة؛ لأن حرف السلب موضوع لسلب النسبة فإذا استعمل "لا" في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الأصلي فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من جزئيها معدولة تسمية الكل باسم الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها تسمى محصلة ...

قوله: حرف السلب كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب كما المشبهة بليس.

قوله: من جزء أي حرف السلب إما أن يكون جزءا مستقلا **من الموضوع فقط** نحو اللاحي جماد **أو** جزءا مستقلا **من المحمول فقط** نحو زيد لاعالم **أو** جزءا مستقلا **من** الموضوع والمحمول **كليهما** نحو لابكر لاقائم **فالقضية** الحملية **على** التقدير **الأول تسمى معدولة الموضوع** لكون حرف السلب جزءا من الموضوع **وعلى** التقدير **الثاني** تسمى **معدولة المحمول** لكونه جزءا من المحمول **وعلى** التقدير **الثالث** تسمى **معدولة الطرفين** لكونه جزءا منهما على حدة **قوله: معدولة** إنما سميت معدولة؛ **لأن حرف السلب موضوع لسلب النسبة** في الحقيقة **فإذا استعمل** حرف السلب أي **"لا" في هذا المعنى** أي جعله جزءا من أحدهما أو كليهما **كان** "لا" **معدولا عن معناه الأصلي** وهو سلب النسبة **فسميت القضية التي هذا الحرف**

أي لا **جزء من جزئيها**[1] **معدولة تسمية**[2] **الكل باسم الجزء** أي حرف السلب معدول في الأصل لا قضية فيها جعل جزء الكن تمام القضية سمي معدولا لجزئها وهو حرف السلب كما سميت سورة البقرة بالبقرة لكون قصتها مذكورة فيها **والقضية** الحملية التي **لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها** أي من الموضوع والمحمول **تسمى محصلة** بمعنى مخلصة أي خلصت هذه القضية من كون حرف السلب جزءا من جزئها فكل من طرفيها وجودي مخلص سواء لم يكن السلب فيه موجودا أصلا نحو كل أحمق حمار أو يكون موجودا لكن لا على طريق الجزئية نحو كل سيّارة ليس بسيّارة الأجرة ثم اعلم أن بعضهم خصوا اسم المحصلة بالقضية الموجبة كما ترى مثاله آنفا نظرا إلى أن حرف السلب ليس جزءا لها وسمّوا السالبة بسيطة باعتبار أن البسيط ما لا جزء له ...

---

[1] الضمير عائد للموصول.

[2] مفعول له ل"سمّيت".

وقد يصرح بكيفية النسبة فموجّهة ...

قوله: بكيفية النسبة إلخ نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت إيجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الأمر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الإمكان أو الامتناع أو غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس الأمر تسمى مادة القضية ...

قوله: بكيفية النسبة إلخ نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت إيجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الأمر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الإمكان أو الامتناع أو غير ذلك كالفعلية فكلها كيفيات بها تكيف النسبة **فتلك الكيفية الواقعة في نفس الأمر تسمى مادة القضية**؛ لأن مادة الشيء هي ما يتركب عنه فمادة القضية هي الموضوع والمحمول والنسبة لكن أشرف هذه الأجزاء الثلاثة هو النسبة وتلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر لازمة للنسبة فسميت تلك الكيفية مادة تسمية للازم النسبة التي هي الجزء الأشرف باسم الكل مع أن كلا من الموضوع والمحمول والنسبة مادة القضية ...

فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فضرورية مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة أو في وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها فمطلقة عامة أو بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط ...

ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة مكيفة في نفس الأمر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة يسمى جهة القضية فإن طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة وإلا كذبت كقولنا كل إنسان حجر بالضرورة ...

ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة أي نسبة المحمول إلى الموضوع **مكيفة في نفس الأمر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة** لاشتمالها على الجهة وقد تسمى رباعية أيضا لكونها وقتئذ مشتملة على أربعة أجزاء الموضوع والمحمول والنسبة والجهة **وقد لا يصرح** في القضية **بذلك** أي بأن تلك النسبة مكيفة بكيفية **فتسمى القضية مطلقة** لعدم كونها مقيدة بالجهة فالقضية الحملية باعتبار الجهة منقسمة إلى موجهة ومطلقة **واللفظ الدال عليها** أي على الكيفية **في القضية الملفوظة والصورة**[1] **العقلية الدالة عليها** أي على الكيفية **في القضية المعقولة تسمى جهة القضية**؛ لأنها تدل على جهة النسبة فالفرق بين الجهة والمادة

---

[1] عطف على اللفظ.

أن الجهة دال والمادة مدلول **فإن طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة** فإن نسبة الحيوانية إلى الإنسانية مكيّفة بالكيفية وهي الضرورة أي كون الحيوانية ممتنعة الانفكاك عن الإنسانية فالضرورة تكون جهة مطابقة لمادّة في نفس الأمر **وإلّا** أي إن لم تطابق الجهة المادة **كذبت** القضية **كقولنا كل إنسان حجر بالضرورة** لأن الجهة غير مطابق للمادة إذ المادة مقتضاها أن يكون الحجرية منفكّة عن الإنسانية في نفس الأمر والجهة تقتضي أن الحجرية ممتنعة الانفكاك عن الإنسانية وذا كذب ...

....

قوله: فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة إلخ أي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بأن النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على أحد أربعة أوجه الأوّل أنها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة فتسمّى القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف العنواني ...

قوله: فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة إلخ أي قد يكون الحكم في القضية الموجّهة بأن النسبة الثبوتية أو النسبة **السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على أحد أربعة أوجه** أي يستحيل انفكاك المحمول عن الموضوع في نفس الأمر سواء كانت هذه الاستحالة ناشئة عن ذات الموضوع أو عن أمر منفصل عن ذاته فالوجه **الأوّل أنها** أي نسبة المحمول إلى الموضوع ثبوتية أو سلبية **ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة** فنسبة الحيوانية إلى الإنسانية في نفس الأمر ضرورية أي ممتنعة الانفكاك **ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة** أي سلب الحجرية عن الإنسانية في الواقع ضروري أي انفكاك السلب عن الموضوع ممتنع **فتسمّى** هذه **القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها** أي هذه القضية **على** قيد **الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف العنواني** علامة هذه القضية إما أن يكون المحمول عين الموضوع سواء كان نوعا مثل كل إنسان ناطق أو حدا مثل كل إنسان حيوان ناطق وإما أن يكون جزءا سواء كان جنسا أو فصلا إذ انفكاك الشيء عن نفسه وجزئه محال ...

....

والثاني أنها ضرورية ما دام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني وكون هذه القضية أعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء ...

والوجه الثاني أنها أي النسبة ضرورية ما دام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع اعلم أن هنا اصطلاحات عديدة لا بد منها الأول ذات الموضوع وهو ما يصدق عليه الموضوع والثاني الوصف العنواني وهو وصف يعبر عنه الموضوع والثالث عقد الوضع وهو دلالة الوصف على ذات الموضوع والرابع عقد الحمل وهو دلالة المحمول على الموضوع والخامس مادة الموضوع وهي الكيفية في نفس الأمر فالوجه الثاني هو أن تكون نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابا أو سلبا ضرورية أي ممتنعة انفكاكها عنه ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني فعلم أن الانفكاك ممكن حين ذات الموضوع غير متصف بالوصف العنواني نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا فالكتابة وصف عنواني عبر عنه ذات الموضوع وذات الموضوع ما يصدق عليه الكاتب ودلالة الكتابة على ذات الموضوع عقد الوضع ودلالة المتحرك على الكاتب عقد الحمل والضرورة كيفية في نفس الأمر أي تحرك الأصابع انفكاكه عن الإنسان مستحيل ما دام متصفا بوصف الكتابة ولا شيء منه أي من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا أي سلب السكون انفكاكه عن الإنسان محال ما دام متصفا بوصف الكتابة فتسمى هذه القضية حينئذ مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني وكون هذه القضية أعم من القضية المشروطة الخاصة كما سيجيء بحثها أي بحث

المشروطة الخاصة وعلامة المشروطة العامة إما أن يكون المحمول عين الوصف العنواني للموضوع كتحرك الأصابع للكتابة التي هي وصف عنواني للموضوع أو جزء للوصف العنواني كسلب السكون بمنزلة الجزء للكتابة فلا يتحقق الضرورة المطلقة هنا لإمكان انفكاك المحمول عن ذات الموضوع ...

....

الثالث أنها ضرورية في وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية باللادوام الرابع أنها ضرورية في وقت من الأوقات كقولنا كل إنسان متنفّس بالضرورة وقتاًمّا ولا شيء منه بمتنفّس بالضرورة وقتاًمّا فتسمّى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا أي غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام ...

والوجه **الثالث أنها** أي النسبة **ضرورية في وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه** أي القمر **وبين الشمس** فإنه حكم في هذه القضية بضرورة ثبوت الانظلام للقمر في وقت معين وهو حيلولة الأرض بين القمر والشمس فكان نسبة الانخساف إلى القمر ضرورية أي ممتنعة انفكاكها عن القمر في نفس الأمر وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس **ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع** فإنه حكم فيها بضرورة سلب الانظلام للقمر في وقت معين وهو التربيع أي سلب الانظلام للقمر ممتنع انفكاكه عنه حين التربيع **فتسمى** هذه القضية **حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت** فيها **وعدم تقييد القضية باللادوام** فالمعطوف عليه علة للوقتية والمعطوف للمطلقة والوجه **الرابع أنها** أي النسبة **ضرورية في وقت من الأوقات** أي في أي وقت من الأوقات **كقولنا كل إنسان متنفس وقتاما** فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت التنفس للإنسان في وقت غير معين من الأوقات أي التنفس له في وقت ما ممتنع انفكاكه عنه **و لا شيء منه** أي من

الإنسان **بمتنفس بالضرورة وقتاما** أي سلب التنفس عنه ضروري أي **ممتنع** انفكاكه عنه في وقت ما **فتسمى** هذه القضية **حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا أي غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام** ...

....

قوله: فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام أن الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاكه عنه وإن لم يكن مستحيلاً كدوام الحركة للفلك ثم الدوام أعني عدم انفكاك النسبة الإيجابية أو السلبية عن الموضوع إما ذاتي أو وصفي فإن كان الحكم في الموجّهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني...

قوله: فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام أن الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء سواء كانت هذه الاستحالة لذاته أو لأمر منفصل والدوام عدم انفكاكه عنه وإن لم يكن هذا الانفكاك مستحيلا فالدوام قد يجمع مع الضرورة وقد لا يجمع فهو أعم مطلقاً من الضرورة صدقاً كدوام الحركة للفلك إذ هي لا تنفك عنه لكن انفكاكها عنه غير مستحيل ثم الدوام أعني عدم انفكاك النسبة الإيجابية أو السلبية عن الموضوع إما ذاتي أي الدوام قد يكون لذات الموضوع أو وصفي أي الدوام قد يكون للوصف العنواني فإن كان الحكم في القضية الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل إنسان حيوان بالدوام ولا شيء من الإنسان بحجر بالدوام سميت هذه القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني...

....

وإن كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت عرفية؛ لأن أهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة أيضا عند الإطلاق فإذا قيل كل كاتب متحرك الأصابع فهموا أن هذا الحكم ثابت ما دام كاتبا وعامة لكونها أعم من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها ...

وإن كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام ولا شيء منه بساكن الأصابع بالدوام **سميت** هذه القضية **عرفية؛ لأن أهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة أيضا عند الإطلاق** إنما لم يقل "من الموجبة والسالبة" لأن هذا المعنى أي كون النسبة ثابتة لذات الموضوع ما دام متصفا بالوصف العنواني إنما هو في جميع مواد السالبة وفي الموجبة في بعضها مثل كل كاتب متحرك الأصابع وكل نائم معطل الحواس فإن أهل العرف يفهمون أن تحرك الأصابع للكاتب ما دام كاتبا وتعطل الحواس ثابت للنائم دائما ما دام نائما دون بعض كقولنا كل كاتب إنسان فإنهم لا يفهمون منه أن الإنسان ثابت للكاتب دائما ما دام كاتبا ما لم يصرح بقولنا "دائما ما دام كاتبا" فلو قال "من السالبة والموجبة" لتوهم أن يفهم أهل العرف ذلك المعنى في جميع مواد الموجبة وليس كذا **فإذا قيل كل كاتب متحرك الأصابع فهموا** منه **أن هذا الحكم** أي تحرك الأصابع **ثابت** للإنسان **ما دام كاتبا** أي ما دام متصفا بوصف الكتابة ولما كان مفاد هذه القضية ما فهمه أهل العرف نسبت إلى العرف **و**سميت عرفية **عامة لكونها** أي العرفية العامة **أعم من العرفية**

الخاصة التي سيجيء ذكرها أي ذكر العرفية الخاصة في مقامها من أنها بعينها عرفية عامة مقيدة باللادوام الذاتي ولا شك أن المطلق أعم من المقيد ...

....

قوله: أو بفعليتها أي بتحقق النسبة بالفعل فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة؛ لأن هذا هو المفهوم من القضية عند إطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو بالدوام أو غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها أعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجيء ...

قوله: أو بفعليتها أي بتحقق النسبة أي نسبة المحمول إلى الموضوع **بالفعل فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها**[1] **بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة** الصواب أن يقال "أي في الجملة" لئلا تخرج من المطلقة العامة التي موضوعها بريئا من الزمان كقولنا الواجب قديم بالفعل **وتسميتها** أي تسمية هذه القضية **بالمطلقة؛ لأن هذا** أي كون النسبة متحققة بالفعل **هو المفهوم من** هذه **القضية عند إطلاقها** فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت بها **وعدم تقييدها** أي المطلقة **بالضرورة أو بالدوام أو غير ذلك من الجهات** كالإمكان **وبالعامة**[2] **لكونها** أي المطلقة العامة **أعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجيء**؛ لأن القضية الأولى عبارة عن المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي والثانية عبارة عن المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ...

---

[1] يعود على الموصول أي التي.

[2] عطف على المطلقة.

....

قوله: أو بعدم ضرورة خلافها أي إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالإمكان العام يعني أن الكتابة غير مستحيلة له بمعنى أن سلبها عنه ليس بضروري سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الإمكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة.

قوله: فهذه بسائط أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط ...

قوله: أو بعدم ضرورة خلافها أي إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا فإن كانت القضية إيجابية فخلافها سلبية فالإمكان في الموجبة بمعنى أن سلبها ليس ضروريا **نحو قولنا زيد كاتب بالإمكان العام** فإن النسبة المذكورة أي الكتابة لزيد إيجابية فخلافها سلبية **يعني أن الكتابة غير مستحيلة له بمعنى أن سلبها عنه** أي سلب الكتابة عن زيد **ليس بضروري** وإن كانت سالبة فخلافها إيجابية فالإمكان في السالبة بمعنى أن إيجابها ليس بضروري نحو قولنا زيد ليس بكاتب بالإمكان العام إذ النسبة المذكورة أي عدم الكتابة له فخلافها إيجابية أعني أن عدم الكتابة له غير مستحيل له بمعنى أن إيجاب الكتابة ليس ضروريا **سميت** هذه **القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على** قيد **الإمكان وهو سلب الضرورة وعامة**[1] **لكونها** أي الممكنة العامة **أعم من الممكنة الخاصة**؛ لأنها عبارة عن الممكنة العامة المقيدة بالإمكان الخاص فعلم أن محمول هذه القضية عرض مفارق.

قوله: فهذه بسائط أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط معتبرة عند

---

[1] عطف على "ممكنة".

أهل الصناعة وهي ضرورية مطلقة ودائمة مطلقة ومشروطة عامة وعرفية عامة ووقتية مطلقة ومنتشرة مطلقة ومطلقة عامة وممكنة عامة ...

وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية أو باللادوام الذاتي فتسمى الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا فتسمى الممكنة الخاصة ...

اعلم أن القضية الموجهة إما بسيطة وهي ما تكون حقيقتها إما إيجابا فقط أو سلبا فقط كما مر من الموجهات الثمانية وإما مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من إيجاب وسلب بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا: "لا دائما" إشارة إلى حكم سلبي أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل أو لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان أي كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام والعبرة في الإيجاب والسلب حينئذ بالجزء الأول الذي هو أصل القضية ...

اعلم أن القضية الموجهة إما بسيطة وهي ما تكون حقيقتها إما إيجابا فقط نحو كل قلم كاتب بالدوام أو سلبا فقط نحو بعض القلم ليس بكاتب دائما كما مر من الموجهات الثمانية وإما مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من إيجاب وسلب كليهما بشرط أن لا يكون الجزء الثاني فيها أي في تلك المركبة مذكورا بعبارة مستقلّة سواء كان في اللفظ تركيب بأن لا يدل بحسب اللغة على سلب النسبة المذكورة في القضية بل بحسب اصطلاحهم فإن لفظ الإمكان

الخاص بحسب اللغة لا يدل على سلب النسبة المذكورة بالإمكان العام بل بحسب الاصطلاح **كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا: "لا دائما"** يشير **إشارة إلى حكم سلبي** وهو جزء ثان مذكور بعبارة غير مستقلة **أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل أو لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان** فإن الإمكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة من الجانبين أي الجانب الموافق والجانب المخالف فباعتبار سلب الضرورة عن جانب الإيجاب تحصل قضية سالبة ممكنة عامة وباعتبار سلب الضرورة عن جانب السلب تحصل موجبة ممكنة عامة **أي كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام** فللجزء الثاني في اللفظ لا تركيب بل الدلالة عليه بحسب اصطلاحهم **والعبرة في الإيجاب والسلب حينئذ بالجزء الأول الذي هو أصل القضية** فلو كان موجبة تكون القضية موجبة وإن كان الجزء الثاني سالبة نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما ولو كان سالبة تكون القضية سالبة وإن كان الجزء الثاني موجبة نحو لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص دفع لما ورد من أن القضية المركبة لما كانت مركبة من الإيجاب والسلب فكانت كالخنثى المشكل فهي ليست بموجبة ولا سالبة ...

....

واعلم أيضاً أن القضية المركبة إنما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة قوله والعامتان أي المشروطة العامة والعرفية العامة قوله والوقتيتان أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي أن النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعاً البتة في زمان من الأزمنة الثلاثة فيكون إشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف وموافقة في الكم فافهم ...

واعلم أيضاً أن القضية المركبة إنما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة قوله العامتان أي المشروطة العامة والعرفية العامة قوله والوقتيتان أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام الذاتي أي قد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان بقيد **اللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي أن النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها** أي نقيض النسبة المذكورة **واقعاً البتة في زمان من الأزمنة الثلاثة فيكون** وقوعه في الجملة **إشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل** أي لأصل القضية وهو الجزء الأول **في الكيف** أي في الإيجاب والسلب **وموافقة له في الكم** أي في الكلية والجزئية فإذا قلنا كل إنسان كاتب بالفعل لا دائماً فمعنى "لا دائماً" أن الكتابة ليست بدائمة للإنسان ما دام ذات الإنسان موجودة فإذا لم تكن دائمة فيكون سلب الكتابة واقعاً في زمان من الأزمنة الثلاثة ف"لا دائماً" عبارة عن لا شيء من الإنسان بكاتب بالدوام فهو مخالف للأصل في الكيف وموافق له في الكم **فافهم** إشارة إلى أن المطلقة العامة المفهومة من اللادوام مخالفة للأصل في الكيف أي في الإيجاب

والسلب إن كان الأصل موجبة فتضمن اللادوام سالبة وإن كان سالبة فتضمن موجبة وأما كون المطلقة العامة موافقة للأصل في الكم أي في الكلية والجزئية فلا يكون كذا إذ لا دليل في "لا دائما" على كونها موافقة له فيهما لكنه موجود على كونها مخالفة له في الإيجاب والسلب وهو حرف "لا" في "لا دائما"...

....

قوله: المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل قوله: والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ...

قوله: المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ومثال السالبة نحو لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل **قوله: والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل** ومثال الموجبة نحو قولنا كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل وإنما مثل ههنا بالسالبة وفي السابق بالموجبة تنبيها على أن الموجبة والسالبة سيان في أداء المقصود بالتمثيل و لا اختصاص للتمثيل بأحدهما ...

....

قوله: والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الإطلاق فسميت الأولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتاما لا دائما أي كل إنسان متنفّس بالفعل ...

قوله: والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الإطلاق فسميت القضية **الأولى وقتية و**القضية **الثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل** ومثال السالبة نحو لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما أي كل قمر منخسف بالفعل **والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء من الإنسان بمتنفّس بالضرورة وقتاَمّا لا دائما أي كل إنسان متنفّس بالفعل** ومثال الموجبة نحو كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاما لا دائما أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل وإنما مثل ههنا بالسالبة وفي السابق بالموجبة تنبيها على أن المقصود بيان التمثيل ...

....

قوله: باللاضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بإمكان نقيضها؛ لأن الإمكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف. قوله: الوجودية اللاضرورية؛ لأن معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت من الأوقات ولاشتمالها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام فهي مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة إحداهما موجبة والأخرى سالبة ...

قوله: باللاضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا أي اللاضرورة **حكما بإمكان نقيضها** أي نقيض النسبة المذكورة؛ **لأن الإمكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل** أي المخالف كما مر في تعريف الممكنة **فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف** أي الإيجاب والسلب. **قوله الوجودية اللاضرورية؛ لأن معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت من الأوقات ولاشتمالها على اللاضرورة** يعني إنما سميت هذه القضية بالوجودية اللاضرورية لكونها مشتملة على معنى الوجود أي فعلية النسبة وعلى قيد اللاضرورة الذاتية **فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو"كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة"**؛ لأنه حكم فيها بإمكان

نقيض النسبة المذكورة في أصل القضية وهو عدم التنفس له **أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام فهي** أي الوجودية اللاضرورية **مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة إحداهما موجبة والأخرى سالبة** كما رأيت في مثالها ...

....

قوله: أو باللادوام الذاتي إنما قيد المصنف اللادوام بالذاتي؛ لأن تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي أيضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم ...

قوله: أو باللادوام الذاتي هنا إيراد على عبارة الماتن وهو أنه رحمه الله لم قيد اللادوام بالذاتي دون الوصفي؟ فيذكره الشارح بقوله **إنما قيد المصنف** رحمه الله **اللادوام بالذاتي** ثم أجاب بقوله **لأن تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف** يعني أن في العامتين أي المشروطة العامة والعرفية العامة دواما وصفيا فلو قيدنا باللادوام الوصفي لزم اجتماع النقيضين أي الدوام بحسب الوصف وعدم الدوام بحسبه بخلاف اللادوام الذاتي فإنه لا منافاة بين الدوام بحسب الوصف وعدم الدوام بحسب الذات إذ هما يجتمعان **نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين** الوقتية المطلقة أي النسبة ضرورية في الوقت المعين ما دام الوصف ثابتا للموضوع والمنتشرة المطلقة أي النسبة ضرورية في وقت ما ما دام الوصف ثابتا للموضوع **باللادوام الوصفي أيضا**؛ لأن فيهما ضرورية ذاتية مقيدة بالوقت معينا أو غير معين وفي اللادوام الوصفي عدم الدوام بحسب الوصف فلا منافاة بين الضرورة بحسب الذات وعدم الدوام بحسب الوصف **لكن هذا التركيب** أي هذا التقييد **غير معتبر** في الحجة **عندهم** إذ المعتبر تقييدهما باللادوام الذاتي والغرض عن الكلام الآتي تفصيل القضايا الصحيحة

وغير الصحيحة المعتبرة وغير المعتبرة بعد تقييدها باللادوام واللاضرورة مطلقاً أي ذاتيا أو وصفيا ...

....

واعلم أنه كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييدها سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع مع كل من تلك القيود الأربعة ستة عشر ثلثة منها غير صحيحة وأربعة منها صحيحة معتبرة والتسعة الباقية صحيحة لكن غير معتبرة...

واعلم أنه كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع[1] **باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها** أي الأربع **باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييدها** أي القضايا الثلاثة **سوى المشروطة العامة من تلك الجملة** أي من القضايا الأربع **باللاضرورة الوصفية** فلا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية؛ لأن الحكم فيها بالضرورة الوصفية فيلزم اجتماع النقيضين أي الضرورة بحسب الوصف وعدم الضرورة بحسب الوصف **فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة** أي ضرب **كل من تلك القضايا الأربع** أي العامتين والوقتيتين **مع كل من تلك القيود الأربعة** أي اللادوام الذاتي والوصفي واللاضرورة الذاتية والوصفية **ستة عشر** احتمالات **ثلثة منها** أي من الاحتمالات الستة عشر **غير صحيحة** فالأول تقييد المشروطة العامة باللادوام الوصفي والثاني تقييد العرفية العامة بضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسبه والثالث تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية **و**احتمالات **أربعة منها صحيحة معتبرة** هي الاحتمالات الأربعة المذكورة في المتن أي تقييد العامتين والوقتيتين باللادوام الذاتي **و**الاحتمالات **التسعة الباقية صحيحة لكن غير معتبرة** عندهم وهي تقييد

---

[1] أي القضايا الأربع هي المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

العامتين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية وتقييد الوقتيتين باللادوام الوصفي وتقييد الوقتيتين والعرفية العامة باللاضرورة الوصفية ...

....

واعلم أيضا أنه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان أيضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا باللادوام الذاتي أو الوصفي لكن هذه المحتملات الثلاثة أيضا غير معتبرة عندهم ...

واعلم أيضا أنه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها أي المطلقة العامة **باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان** أي تقييد المطلقة العامة باللادوام الوصفي وتقييدها باللاضرورة الوصفية **أيضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة** لذا لم يتعرض بهما المصنف لأن المعتبر في الفن ليس إلا تقييد العامتين والوقتيتين باللادوام واللاضرورة الذاتيتين **وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها** أي الممكنة العامة **باللاضرورة الوصفية وكذا** يصح تقييدها أيضا **باللادوام الذاتي أو الوصفي لكن هذه المحتملات الثلاثة** أي تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الوصفية أو تقييدها باللادوام الذاتي والوصفي **أيضا غير معتبرة عندهم** وإن كانت صحيحة ...

....

وينبغي أن يعلم أن التركيب لا ينحصر فيما أشرنا إليه بل سيجيء الإشارة إلى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة أخرى لم يتعرضوا لها لكن المتفطن بعد التنبه لما ذكرنا يتمكن من استخراج أي قدر شاء. قوله: الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائما أي كل إنسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة. قوله: باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا كما أنه حكم في الممكنة العامة باللاضرورة عن الجانب المخالف فقد يحكم باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف هو إمكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق هو إمكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بإمكان الطرف الموافق وإمكان الطرف المقابل نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإن معناه كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام ...

وينبغي أن يعلم أن التركيب لا ينحصر فيما أشرنا إليه وهو أربعة وعشرون صورة **بل سيجيء الإشارة إلى بعض آخر** في العكس المستوي **ويمكن تركيبات كثيرة أخرى**؛ لأن كيفية النسبة غير منحصرة في الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام بل الدوام ثلثة أزلي وذاتي ووصفي واللاضرورة مقول بالاشتراك على أربعة معان الإمكان العامي والخاصي والأخص والاستقبالي **لم يتعرضوا لها** أي لتلك التركيبات **لكن المتفطن بعد التنبه لما ذكرنا** في

الأوراق الماضية يتمكن من استخراج أيّ قدر شاء. قوله: الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائما أي كل إنسان متنفس بالفعل ومثال الموجبة كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل فهي الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة. قوله: باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا كما أنه حكم في الممكنة العامة باللاضرورة عن الجانب المخالف فقد يحكم باللاضرورة من الجانب الموافق أيضا فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف هو إمكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق هو إمكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بإمكان الطرف الموافق وإمكان الطرف المقابل نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإن معناه كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام فإن المفهوم من الإمكان الخاص أن الجانب المخالف للقضية والجانب الموافق لها كليهما ليسا بضروريين أي أن سلب الكتابة عن الإنسان في المثال المذكور ليس بضروري فحصل ممكنة عامة موجبة وكذا ثبوت الكتابة له أيضا ليس بضروري فحصل ممكنة عامة سالبة كما ترى...

وهذه مركبات؛ لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لما قيد بهما ...

قوله: وهذه مركبات أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة. قوله: مخالفتي الكيفية أي في الإيجاب والسلب وقد مر بيان ذلك في بيان معنى اللادوام واللاضرورة وأما الموافقة في الكلية والجزئية فلأن الموضوع في القضية المركبة أمر واحد قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فإن كان الحكم في الجزء الأول على كل الأفراد كان في الجزء الثاني أيضا على كلها وإن كان على بعض الأفراد في الأول هكذا في الثاني. قوله: "لما قيد بهما" أي القضية التي قيدت بهما أي باللادوام واللاضرورة يعني لأصل القضية ...

قوله: وهذه مركبات أي هذه القضايا السبع المذكورة في المتن والشرح **وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة. قوله: مخالفتي الكيفية أي** مطلقة عامة وممكنة عامة حال كونهما مخالفتين للجزء الأول **في الإيجاب والسلب وقد مر بيان ذلك** أي المخالفة في الإيجاب والسلب **في بيان معنى اللادوام واللاضرورة وأما الموافقة** أي كونهما موافقتين لأصل القضية في الكمية أي **الكلية والجزئية فلأن الموضوع في القضية المركبة أمر واحد قد حكم عليه** أي على ذلك الأمر الواحد **بحكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فإن كان الحكم في**

الجزء الأول أي أصل القضية **على كل الأفراد كان** الحكم **في الجزء الثاني أيضاً على كلها** أي كل الأفراد نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً أي لا شيء منه بضاحك بالفعل **وإن كان** الحكم **على بعض الأفراد** من الموضوع **في** الجزء **الأول هكذا** أي الحكم على بعضها **في** الجزء **الثاني** أيضاً نحو بعض الإنسان ضاحك بالفعل لا دائماً أي بعضه ليس بضاحك بالفعل. **قوله: لما قيد بهما أي القضية التي قيدت بهما أي باللادوام واللاضرورة يعني لأصل القضية** فعلم أن المراد من ما الموصولة أصل القضية والضمير المرفوع في قيد/ قيدت راجع إلى الموصول والضمير المجرور في "بهما" عائد على اللادوام واللاضرورة..

فصل

الشرطية متّصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها ...

قوله: على تقدير أخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين أو سلبيتين فقولنا: "كلّما لم يكن زيد حيوانا لم يكن إنسانا" متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها بإتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا ...

قوله: على تقدير أي تسليم نسبة **أخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين** نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **أو سلبيتين** نحو إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا **أو مختلفين** بأن تكون أحدهما موجبة وثانيها سالبة وبالعكس مثل إن كانت الشمس طالعة فلم يكن الليل موجودا وإن لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود **فقولنا: "كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن إنسانا متصلة موجبة"** لأن كون الشرطية موجبة وسالبة بإعتبار النسبة والحكم لا بإعتبار إيجاب الطرفين وسلبهما فإن كان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين فموجبة وإلا سالبة فقولنا المذكور موجبة بإعتبار الحكم بالاتصال بين النسبتين أي عدم الإنسانية لزيد متصل بعدم الحيوانية له وإن كان الطرفان سلبيين **فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها بإتصال النسبتين و**المتصلة **السالبة ما حكم فيها بسبب اتصالهما نحو ليس البتّة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا** فإنها متصلة سالبة بإعتبار النسبة أي حكم فيها بسلب الاتصال بين النسبتين أي وجود الليل غير متصل لطلوع الشمس بل عدم الوجود له متصل له وإن كان الطرفان إيجابيين ...

لزومية إن كان ذلك بعلاقة وإلا فاتفاقية ...

وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال بعلاقة والسالبة ما حكم فيها بأنه ليس هناك اتصال بعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال أو كان لكن لا بعلاقة وأما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال أو نفيه من غير أن يكون ذلك مستندا إلى العلاقة نحو كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق وليس كلما كان الإنسان ناطقا كان الفرس ناهقا فتدبّر. قوله: بعلاقة وهي أمر بسببه يستصحب المقدم التالي كعلاقة طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ...

وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال بين النسبتين **بعلاقة** نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإنه حكم فيها بالاتصال بين طلوع الشمس ووجود النهار بعلاقة وهي العلية واللزومية **والسالبة ما حكم فيها بأنه ليس هناك اتصال بعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال** أصلا نحو ليس البتة كانت الشمس طالعة فالليل موجود فإنه ليس بأتصال أصلا بين طلوع الشمس ووجود الليل **أو كان** الاتصال **لكن لا بعلاقة** مثل ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا فإنه وإن كان بين نطق الإنسان ونهق الحمار اتصال اتفاقي لكن لا بعلاقة فإن نطق الإنسان ليس علة لنهق الحمار **وأما** المتصلة **الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال** في الموجبة **أو نفيه** أي نفي الاتصال في السالبة **من غير أن يكون ذلك** أي الحكم بمجرّد الاتصال ونفيه **مستندا** أي منسوبا **إلى العلاقة**؛ لأن الاتفاقية ما حكم فيها بمجرد الاتصال في الواقع بدون لحاظ العلاقة سواء كان بينهما علاقة أو لا **نحو كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق** في الموجبة فإنه حكم فيها بمجرد الاتصال الاتفاقي بين ناطقية

الإنسان وناهقية الحمار في الواقع من غير أن يكون بينهما علاقة **وليس كلما كان الإنسان ناطقا كان الفرس ناهقا** في الاتفاقية السالبة فإنه حكم فيها بنفي الاتصال بين ناطقية الإنسان وناهقية الفرس إذ الفرس تارة لا يكون ناهقا **فتدبّر** إشارة إلى السؤال وجوابه أعني أن أقسام الشرطية ثلاثة فإن كان الحكم إما بلزوم فلزومية وإما بالاتفاق فاتفاقية أو بالإطلاق أي من غير أن يكون الحكم مستندا إلى العلاقة فمطلقة فترك القسم الثالث مما لا وجه له والجواب عنه أن المطلقة لا تحقق لها بدون اللزومية والاتفاقية فهي داخلة تحتهما فلا حاجة إلى ذكرها بالاستقلال. **قوله: بعلاقة وهي أمر بسببه يستصحب المقدم التالي** يعني يطلب المقدم مصاحبة التالي في نفسه **كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** فيطلب طلوع الشمس مصاحبة وجود النهار...

ومنفصلة إن حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما صدقا وكذبا معا وهي الحقيقية أو صدقا فقط فمانعة الجمع أو كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية إن كان التنافي لذاتي الجزئين وإلا فاتفاقية ...

قوله: بتنافي النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين أو سلبيتين أو مختلفتين فإن كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وإن كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة. قوله: وهي الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا أو حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا أو منقسما بمتساويين ...

قوله: بتنافي النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين نحو هذا العدد إما زوج أو فرد إذ بينهما منافاة فإن كان زوجا فليس بفرد وإن كان فردا فليس بزوج أو كانت النسبتان سلبيتين بأن يكون السلب مأخوذا فيهما نحو هذا الشيء إما لا شجر وإما لا حجر فهي شرطية منفصلة مانعة الخلو بأن يصدقا على مادة كالإنسان أو يصدق أحدهما بدون الآخر على مادة كالنخل وإن يقال أن يرتفع كلاهما فليس كذا أو مختلفين فإن كان الحكم فيها أي في تلك القضية بتنافيهما أي بالتنافي بين النسبتين فهي منفصلة موجبة نحو هذا العدد إما زوج أو فرد فإنه حكم فيها بالتنافي بين الزوج والفرد وإن كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة نحو ليس هذا العدد إما زوجا أو منقسما بمتساويين فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين الزوج والمنقسم بمتساويين. قوله: وهي الحقيقة فالمنفضلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي

النسبتين في الصدق والكذب الصدق بمعنى التحقق والكذب بمعنى الانتفاء أي هي ما حكم فيها بامتناع أن تتحقق النسبتان معا وأن تنتفيا معا **كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا** فيمتنع أن تتحقق النسبتان معا أي كون العدد زوجا وفردا معا وأن تنتفيا معا أي عدم كونه زوجا وفردا معا **أو حكم**[1] **فيها** أي في المنفصلة الحقيقية **بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا أو منقسما بمتساويين** فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين الزوج والمنقسم بمتساويين صدقا فإنهما يصدقان كالأربعة وكذبا فإنهما قد لا يصدقان بأن يكون هذا العدد فردا وإنما سميت هذا القضية حقيقية لأن التنافي فيها على حقيقة ...

[1] عطف على "حكم" السابق.

....

والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الصدق فقط نحو هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الكذب فقط نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق. قوله: أو صدقا فقط أي لا في الكذب أو مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز أن تجتمع النسبتان في الكذب وأن لا تجتمعا ويقال للمعنى الأول مانعة الجمع بالمعنى الأخص والثاني بالمعنى الأعم ...

والقضية **المنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين** أي بامتناع أن تتحقق النسبتان معا وأن تنتفيا معا **أو لا تنافيهما في الصدق فقط نحو هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا** فيمتنع أن يكون هذا الشيء شجرا وحجرا معا وإن يمكن أن يرتفعا معا بأن يكون هذا الشيء فرسا ونحو ليس أن يكون هذا الإنسان حيوانا أو أسود فإنه حكم فيها بسلب التنافي بين النسبتين في الصدق فإنهما قد يصدقان بأن يكون هذا الإنسان حيوانا أسود **و**القضية **المنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين أو لا تنافيهما في الكذب فقط** أي ما حكم فيها بامتناع أن تنتفي النسبتان معا وإن تجتمعا **نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق** فإنه حكم فيها بامتناع أن لا يكون زيد في البحر وأن يغرق لكنه يمكن أن يكون فيه وأن لا يغرق فإنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الصدق ومثال السالبة ليس إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا فإنه لا منافاة بين كذب الشجر والحجر أي اللاشجر واللاحجر. **قوله: أو صدقا** أي حكم بالتنافي في الصدق **لا في الكذب أو** حكم بالتنافي في الصدق **مع قطع النظر عن** التنافي في **الكذب حتى جاز أن تجتمع النسبتان في الكذب** أي في

الانتفاء **وأن لا تجتمعا فيه ويقال للمعنى الأول** أي للتنافي بين النسبتين في الصدق أي التحقق لا في الكذب **مانعة الجمع بالمعنى الأخص و**يقال للمعنى **الثاني** أي للتنافي بينهما في الصدق مع قطع النظر عن التنافي في الكذب مانعة الجمع **بالمعنى الأعم** لكونه أعم من أن يكون بينهما تناف في الكذب أو لا **أو كذبا فقط** أي تنافيا في الكذب **لا في الصدق أو** تنافيا في الكذب **مع قطع النظر عن** التنافي في **الصدق** حتى جاز أن تجتمع النسبتان في الصدق أي التحقق وأن لا تجتمعا فيه **و**المعنى **الأول مانعة الخلو بالمعنى الأخص و**المعنى **الثاني بالمعنى الأعم** لكونه أعم من أن يكون بينهما تناف في الصدق أو لا ...

....

قوله: لذاتي الجزئين أي إن كانت المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في إنسان يكون أسود وغير كاتب أو يكون كاتبا وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة إذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق أو في الكذب في مادة أخرى فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية وتلك منفصلة عنادية ...

قوله: لذاتي الجزئين أي إن كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا بأن يقتضي مفهوم أحدهما أن يكون متنافيا للآخر **كالمنافاة بين الزوجية والفردية** فإنها ناشئة عن ذاتيهما **لا من خصوص المادة** أي لا يكون المنافاة بين الطرفين في مادة خاص **كالمنافاة بين السواد الكتابة في إنسان** خاص **يكون أسود وغير كاتب أو يكون كاتبا وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه المنفصلة** وهي الإنسان إما أن يكون أسود أو كاتبا **واقعة** لكن **لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة إذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق** كالحبشي الكاتب **أو في الكذب في مادة أخرى** كالإنجليز اللاكاتب **فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية** لكون المنافاة اتفاقا **وتلك** الشرطية المذكورة قبل **منفصلة عنادية** لكون التنافي عنادا هذا وقت الشروع في التقسيم الثاني للشرطية إلى المحصورة والمخصوصة والمهملة كانقسام الحملية إليها بالفرق من حيث إن انقسام الحملية إليها باعتبار أفراد الموضوع وانقسام الشرطية إليها باعتبار تقادير المقدم فكأن تقادير الشرطية كأفراد

الحملية والتقادير هي الأحوال العارضة للمقدم واقعة كانت أو فرضية ممكنة الاجتماع مع المقدم سوى الأمور المقارنة له بالإمكان أو بالفعل ...

ثم الحكم في الشرطية إن كان على جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقا فجزئية أو معينا فشخصية وإلا فمهملة ...

قوله: ثم الحكم إلخ كما أن الحملية تنقسم إلى محصورة ومهملة وشخصية وطبعية كذلك الشرطية أيضا سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم إلى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية و لا تعقل الطبعية ههنا. قوله: على جميع تقادير المقدم كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ...

قوله: ثم الحكم إلخ كما أن القضية **الحملية تنقسم إلى** قضايا **محصورة ومهملة وشخصية وطبعية كذلك** القضية **الشرطية أيضا سواء كانت الشرطية متصلة أو منفصلة تنقسم إلى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية** فإن حكم اتصالا أو انفصالا على تقدير معين فشخصية وإلا فإن بين كمية التقادير كلا أو بعضا فمحصورة كلية أو جزئية وإلا فمهملة سيأتي أمثلتها **ولا تعقل الطبعية ههنا** أي الشرطية الطبعية غير معقولة فضلا عن أن يكون معتبرة لأن الحكم في الشرطية إما بالاتصال أو بنفيه وإما بالانفصال أو بنفيه فليس الحكم فيها على نفس الطبعية حتى تتصور فيها القضية الطبعية أو لأن الحكم فيها على التقادير لا على نفس الطبيعة واعتبارها واجب. **قوله:** الحكم **على جميع تقادير المقدم** شرطية كلية **كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** فإنه حكم فيها بوجود النهار على جميع تقادير طلوع الشمس أي جميع الأحوال والأوضاع والأزمنة لطلوعها ...

....

قوله: فكلية وسورها في المتصلة الموجبة كلّما ومهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة دائما وأبدا ونحوهما هذا في الموجبة أما في السالبة مطلقا فسورها ليس البتّة. قوله: أو بعضها مطلقا أي على بعض غير معين كقولك قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا. قوله: فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون. قوله: فشخصية كقولنا إن جئتني اليوم فأكرمتك قوله وإلا أي وإن لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا. قوله: فمهملة نحو إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا ...

قوله: فكلية وسورها أي سور الكلية في الشرطية المتصلة الموجبة كلّما ومهما ومتى وما في معناها[1] في غير العربية نحو جب جب في الأردية وفي الشرطية المنفصلة دائما وأبدا ونحوهما[2] كالسرمد هذا السور في المنفصلة الموجبة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا أما السور في السالبة مطلقا أي في المتصلة والمنفصلة السالبتين كليهما فسورها ليس البتّة نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود. قوله: أو بعضها مطلقا أي إن كان الحكم على بعض التقادير للمقدم غير معين فجزئية كقولك قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا فإنه حكم فيها بلزوم الإنسانية على بعض تقادير كونه حيوانا. قوله: فجزئية وسورها في الشرطية الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون وفي الشرطية السالبة كذلك أي

---

[1] أي في معنى كلّما ومهما ومتى.

[2] أي نحو دائم وأبد.

متصلة كانت أو منفصلة **قد لا يكون. قوله: فشخصية** أي إن كان الحكم بالاتصال أو الانفصال على تقدير معين فشخصية **كقولنا إن جئتني اليوم فأُكرمتك** فإنه حكم فيها بالإكرام على تقدير معين للمقدم وهو مجيئك اليوم ومثال المنفصلة إما أن تظهر اليوم الشمس وإما أن لا تكون مضيئة. **قوله: وإلا أي وإن لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقاً. قوله: فمهملة نحو إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً** فإنه يسكت فيها عن بيان كلية المقدم وبعضها مطلقاً أي معيناً كانت أو غير معين ...

وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان ...

قوله: في الأصل أي قبل دخول أداة الاتصال والانفصال عليهما. قوله: حمليتان كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان. قوله: أو متصلتان كقولنا كلما كان إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة فإن طرفيها وهما قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان. قوله: أو منفصلتان كقولنا كلما كان دائما إما أن تكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما. قوله: أو مختلفتان بأن يكون إحدى الطرفين حملية والأخرى متصلة أو إحداهما حملية والأخرى منفصلة أو إحداهما متصلة والأخرى منفصلة ...

قوله: في الأصل أي المقدم والتالي هما **قبل دخول أداة الاتصال والانفصال عليهما** قضيتان حمليتان لأن الأداة مانعة لكون المقدم والتالي قضايا بالفعل فإنها رابطة بالفعل بينهما.

قوله: حمليتان كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن طرفيها قبل دخول إن **وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان. قوله: أو متصلان** كقولنا كلما كان إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان **فإن طرفيها** أي طرفي القضية المذكورة **وهما قولنا إن كانت الشمس طالعة**

فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان.

قوله: أو منفصلتان كقولنا كلما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما فإن طرفيها وهما قولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا وقولنا فدائما إما أن يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما قضيتان منفصلتان. قوله: أو مختلفتان بأن يكون إحدى الطرفين حملية والأخرى متصلة أو إحداهما حملية والأخرى منفصلة أو إحداهما متصلة والأخرى منفصلة ...

....

فالأقسام ستة وعليك باستخراج ما تركنا من الأمثلة ...

فالأقسام أي أقسام المتصلات **ستة** وكذا أقسام المنفصلات **وعليك باستخراج ما تركناه من الأمثلة** أما أمثلة المتصلات تفصيلا فالأول أن يكون المقدم حملية والتالي متصلة نحو إن كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني أن يكون المقدم متصلة والتالي حملية نحو إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار معلول لطلوع الشمس والثالث أن يكون المقدم حملية والتالي منفصلة نحو إن كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد والرابع أن يكون المقدم منفصلة والتالي حملية نحو إن كان هذا إما زوجا أو فردا كان هذا عددا والخامس أن يكون المقدم متصلة والتالي منفصلة نحو إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا والسادس أن يكون المقدم منفصلة والتالي متصلة مثل إن كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أمثلة المنفصلات فالأول أن يكون المقدم حملية والتالي متصلة نحو إما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني أن يكون المقدم متصلة والتالي حملية مثل إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار والثالث أن يكون المقدم حملية والتالي منفصلة نحو إما أن هذا الشيء ليس عددا وإما أن يكون إما فردا أو زوجا والرابع أن يكون المقدم منفصلة والتالي حملية نحو إما أن يكون هذا الشيء إما فردا أو زوجا وإما أن يكون ليس عددا والخامس أن يكون المقدم متصلة والتالي منفصلة نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن تكون إما الشمس طالعة أو النهار موجودا والسادس أن

يكون المقدم منفصلة والتالي متصلة مثل إما أن تكون إما الشمس طالعة أو النهار موجودا وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ...

إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال عن التمام ...

قوله: عن التمام أي عن أن يصحّ السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتمل للصدق والكذب ولا نعني بالقضية إلا هذا فإذا أدخلت عليه أداة الاتصال مثلا وقلت: "إن كانت الشمس طالعة" لم يصح حينئذ أن تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت إلى أن تضم إليه قولك مثلا فالنهار موجود ...

قوله: عن التمام أي إن القضيتين حمليتين أو كانت متصلتين أو منفصلتين أو مختلفين خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال **عن أن يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتمل للصدق والكذب و لا نعني بالقضية إلا هذا** أي السكوت عليها واحتمالها الصدق والكذب **فإذا أدخلت عليه** أي على تلك القضية **أداة الاتصال مثلا وقلت: "إن كانت الشمس طالعة" لم يصح حينئذ أن تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب** أيضا **بل احتجت** القضية المدخولة عليها أداة الاتصال في صحة السكوت **إلى أن تضم**[1] **إليه قولك مثلا فالنهار موجود** فإن ما يسكت ويحتمل الصدق والكذب في الحقيقة هو الحكم لكن الأداة اتصالا كانت أو انفصالا مانعة عن الحكم في الأطراف ويوجد الحكم إذا أدخلت عليها الأداة...

---

[1] بصيغة المجهول.

فصل في التناقض

التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس....

قوله: "اختلاف القضيتين" قيد بالقضيتين دون الشيئين إما لأن التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل وإما لأن الكلام في تناقض القضايا. قوله: بحيث يلزم إلخ خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فإنهما قد يصدقان معا نحو بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين. قوله: وبالعكس أي ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فإنهما قد تكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان بإنسان وكل حيوان إنسان فلم يتحقق التناقض بين الكليتين أيضا فقد علم أن القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرّح به المصنّف رحمه الله...

التناقض لغة يقال في كلامه تناقض أي بعضه يقتضي إبطال بعض وتناقض القولان إذا تخالفا وتعارضا واصطلاحا النسبة بين المتناقضين وأطلق عليها مادة النقض بصيغة التفاعل؛ لأن كل واحد من القضيتين يبطل الحكم الذي ألزمته الأخرى. **قوله: اختلاف القضيتين** هنا سؤال لم **قيد** الاختلاف **بالقضيتين دون الشيئين** بأن لم يقل اختلاف الشيئين ليعم المفردات أيضا؟ فأجاب بوجهين الأول أن التناقض لا يجري بين المفردات على المذهب الضعيف لأن التناقض الحقيقي ما هو بين القضايا وإطلاقه على ما هو في المفردات على سبيل

المجاز فأشار إليه بقوله **إما لأن التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل** في "قيل" إشعار بالمذهب الركيك في أكثر الأحيان ولذا يقال له كلمة التمريض والثاني أن الكلام في تناقض القضايا لا المفردات فأشار إليه بقوله **وإما لأن الكلام في تناقض القضايا** فاللام في التناقض للعهد أي الكلام في التناقض الذي من أحكام القضايا. **قوله: بحيث يلزم لذاته إلخ** بقيد "لذاته" احترز عن التناقض الذي يكون بين القضيتين بالواسطة كقولنا زيد إنسان وزيد ليس بناطق فزيد إنسان في قوة زيد ناطق وزيد ليس بناطق في قوة زيد ليس بإنسان فلم يلزم من صدق كل كذب الأخرى بالذات بل لزم بالواسطة **خرج بهذ القيد** وهو أن يلزم من صدق كل من القضيتين كذب الأخرى **الاختلاف الواقع بين** القضية **الموجبة و**القضية **السالبة الجزئيتين فإنهما** أي تينك الجزئيتين **قد تصدقان معاً نحو بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان** كالفرس **فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين**؛ لأنه لم يلزم من صدق الأول كذب الثاني وبالعكس واعلم أن أهل الفن أخرجوا القضايا الذهنية الغير المتعارفة أيضاً عن التناقض كقولنا بعض النوع إنسان ولا شيء من النوع بإنسان إذ صدق الإنسان على النوع ليس بمتعارف لأن الإنسان لا يصدق على النوع كصدق الكلي على جزئياته. **قوله: وبالعكس أي ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذ القيد** وهو أن يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الأخرى **الاختلاف الواقع بين** القضية **الموجبة و**القضية **السالبة الكليتين فإنهما** أي تينك الكليتين **قد تكذبان معاً نحو لا شيء من الحيوان بإنسان وكل حيوان إنسان** فلم يلزم من كذب الأول صدق الثاني وبالعكس **فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً فقد علم أن القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما** أي اختلاف تينك القضيتين **في الكم** أي الكلية والجزئية فإن كانت الأولى كلية فالثانية جزئية وبالعكس **كما سيصرّح المصنّف به** أي باختلاف الكم في المحصورتين في الصفحات التالية **أيضا**...

ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتّحاد فيما عداها ...

قوله: ولا بد من الاختلاف أي يشترط في التناقض أن يكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة ضرورة أن الموجبتين وكذا السالبتين قد تجتمعان في الصدق والكذب معا ثم إن كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضا كما مرّ ثم إن كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة فإن الضروريتين قد تكذبان معا كقولنا كل إنسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة والممكنتين قد تصدقان معا كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام. قوله: والاتّحاد فيما عداها أي يشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة أعني الكيف والكم والجهة وقد ضبطوا هذا الاتّحاد في ضمن الاتّحاد في أمور ثمانية ...

قال قائلهم شعر:

در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان

وحدت شرط واضافت جزء وكل قوت وفعل ست در آخر زمان

قوله: ولا بدّ من الاختلاف أي يشترط في تحقق التناقض أن تكون إحدى القضيتين قضية موجبة والأخرى قضية سالبة ضرورة أن القضيتين الموجبتين وكذا القضيتين السالبتين قد تجتمعان في الصدق معا نحو كل إنسان حيوان وبعضه حيوان فإنهما موجبتان صادقتان ولا شيء من الإنسان بفرس وبعضه ليس بفرس فإنهما سالبتان صادقتان أيضا فلم يتحقق التناقض إذ لتحققه وجب أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وأمكن هذا في صورة كون

إحداهما موجبة والأخرى سالبة **والكذب معا** كقولنا كل إنسان فرس وبعضه فرس فإنهما موجبتان كاذبتان فلم يتحقق التناقض وكذا لا شيء من الإنسان بحيوان وبعضه ليس بحيوان لما مرّ **ثم إن كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما** أي اختلاف تينك المحصورتين **في الكم** أي في الكلية والجزئية **أيضا كما مرّ** أي كالاختلاف في الكيف أي في الإيجاب والسلب إذ الكليتان وكذا الجزئيتان قد تجتمعان في الصدق والكذب معا نحو لا شيء من الحيوان بإنسان وكل حيوان إنسان فلا شك في كون كل واحد منهما كاذبا فلم يتحقق بينهما التناقض لكونهما كاذبتين وكل إنسان كاتب بالقوة ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل فلم يتحقق ههنا التناقض أيضا إذ هما كليتان صادقتان وكذا الجزئيتان قد تجتمعان في الصدق والكذب نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان فلا تناقض ههنا لكونهما صادقتين **ثم إن كانتا** قضيتين **موجهتين يجب اختلافهما** أي اختلاف تينك القضيتين **في الجهة فإن الضروريتين قد تكذبان معا نحو لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة** إذ حكم فيها بضرورة سلب الكاتب عن الإنسان ما دام ذات الإنسان موجودا فلا كلام في كونه كاذبا **وكل إنسان كاتب بالضرورة** إذ حكم فيها بضرورة ثبوت الكاتب له ما دام ذات الإنسان موجودا وذا أيضا كاذب **والممكنتين** عطف على الضروريتين **قد تصدقان معا كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام** إذ فيه سلب الضرورة عن الجانب المخالف وهو عدم الكتابة **ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام** إذ حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف وهو الكتابة فهما صادقان فعلم أن اختلافهما في الجهة ضروري لتحقق التناقض فوجب أن تكون القضية الأولى ضرورية والثانية ممكنة وبالعكس. **قوله: والاتّحاد فيما عداها أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين** المتناقضتين **فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة أعني الكم**[1] **والكيف**[2] **والجهة قد ضبطوا هذا الاتّحاد في ضمن الاتحاد في الأمور**

---

[1] أي في الكلية والجزئية.

[2] أي في الإيجاب والسلب.

الثمانية قال قائلهم قطعة در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان وحدت شرط وإضافت جزء وكل قوت وفعل أست در آخر زمان[1] فإنه لا تناقض عند اختلاف الموضوع نحو زيد مهندس وعمرو ليس بمهندس وعند اختلاف المحمول نحو ذكوان ماجستير وهارون ليس ببكالوريوس وعند اختلاف المكان نحو زيد جالس في السوق وزيد ليس بجالس في الدار وعند اختلاف الشرط نحو الجسم نظيف بشرط كونه مغسولا والجسم ليس بنظيف بشرط كونه منتنا وعند اختلاف الإضافة نحو إعجاز أب لحنظلة وإعجاز ليس بأب لسلمان وعند اختلاف الجزء والكل نحو الأفريقي كله أسود والأفريقي بعضه ليس بأسود وعند اختلاف القوة والفعل نحو الإنسان خاضع أي بالقوة والإنسان ليس بخاضع أي بالفعل وعند اختلاف الزمان نحو زيد مضحك في الليل وزيد ليس بمضحك في النهار ففي الصور المذكورة لم يتحقق التناقض لعدم الاتّحاد في الأمور الثمانية ...

---

[1] تناقض کے تحقق کے لیے آٹھ وحدات شرط ہیں وحدت موضوع، وحدت محمول، وحدت مکان، وحدت شرط، وحدت اضافۃ جزء وکل، وحدت قوۃ وفعل اور آخری وحدت زمان۔

قوله: فالنقيض للضرورية اعلم أن نقيض كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الإيجاب والسلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين إمكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الإيجاب هو إمكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام وقد عرفت أنه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الإيجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الإيجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة المتداولة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ...

قوله: فالنقيض للضرورية اعلم أن نقيض كل شيء رفعه[1] أي رفع ذلك الشيء **فنقيض القضية التي حكم فيها** عائد على الموصول **بضرورة الإيجاب أو السلب** مبتدأ فخبره **هو قضية حكم فيها** عائد إلى القضية **بسلب تلك الضرورة** سواء إيجاباً أو كانت سلباً **وسلب كل ضرورة هو عين إمكان الطرف المقابل** فكل كتاب جسم بالضرورة فإنه حكم فيه بضرورة الإيجاب أي إثبات الجسمية للكتاب ونقيضه يكون بإمكان طرفه المقابل أي بإمكان سلب الجسمية له فيقال بعض الكتاب ليس بجسم بالإمكان وكذا كل كتاب ليس بجسم بالضرورة وبعض الكتاب جسم بالإمكان ففي الأول ضرورة السلب والثاني سلب الضرورة أي إمكان الطرف

---

[1] اعلم أن المراد من الرفع أعم من الصريحي والضمني فكما أن الرفع نقيضه الصريح سلب الرفع والضمني الوضع كذا للعدم نقيضان سلب العدم والوجود.

المقابل وهو إيجاب الجسمية له **فنقيض ضرورة الإيجاب** هو **إمكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام** فيلزمه أي سلب الدوام الثبوتُ في زمان من الأزمنة الثلاثة لأن النقيض الصريح للدوام هو سلب الدوام وفعلية الطرف المقابل لازم لسلب الدوام وهذا معنى قوله **وقد عرفت أنه يلزمه** أي سلب الدوام **فعلية الطرف المقابل** نحو كل مؤمن يدخل الجنة بالدوام فإنه حكم فيه بدوام إيجاب الدخول للمؤمن فنقيضه يكون بسلب دوامه وتلزم ذلك السلب فعلية الطرف المقابل أي فعلية سلب دخول الجنة لبعض المؤمن في أحد من الأزمنة فيقال بعض المؤمن لا يدخل الجنة[1] بالفعل وكذا بعض المؤمن ليس بداخل الجنة بالدوام[2] وكل مؤمن يدخل الجنة بالفعل **فرفع دوام الإيجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الإيجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة** نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ونقيضه بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة ونقيضه بعض الإنسان حجر بالإمكان العام **والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة** أي المطلقة العامة ليست نقيضا صريحا لها إذ نقيضها الصريح هو اللادوام ولازمه مطلقة عامة نحو كل مؤمن يدخل الجنة بالدوام بالفعل وبعضه ليس بداخل الجنة بالدوام ونقيضه كل مؤمن يدخل الجنة بالفعل **ولما لم يكن لنقيضها[3] الصريح وهو** أي النقيض الصريح **اللادوام مفهوم[4] محصل معتبر بين القضايا المتعارفة المتداولة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة** جواب سؤال مقدر تقريره أن المطلقة العامة لا نقيض للدائمة بل لازمة

---

[1] أي ليس بداخل الجنة.

[2] فيه دوام السلب وفي الثاني سلب دوام السلب وهو فعلية الإيجاب أي دخول الجنة بالفعل.

[3] أي لنقيض الدائمة المطلقة.

[4] أي قضية ممتازة موضوعة للدلالة على الدوام.

لنقيضها فكيف يصح قول المناطقة إن المطلقة العامة نقيض الدائمة؟ فجوابه أن المراد من النقيض هنا أعم من النقيض الصريحي والضمني فالمطلقة العامة نقيض ضمني ...

وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة ...

ثم اعلم أن نسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية فإن الحينية الممكنة أي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضا صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا نقيضه ليس بعض الكتاب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني إلى العرفية كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة وذلك لأن الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متّصفة بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل في بعض أوقات الوصف العنواني وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة للعرفية العامة في الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكتاب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل والمصنّف لم يتعرّض لبيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط إذ لا يتعلّق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والأقيسة بخلاف باقي البسائط فتأمّل ...

ثم اعلم أن نسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية المطلقة أي إن الحينية الممكنة نقيض للمشروطة العامة كما أن الممكنة العامة نقيض للضرورية المطلقة **فإن الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضا صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا** فإنه حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف أي بضرورة إيجاب تحرك الأصابع للكاتب ما دام كاتبا **نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالإمكان** فإنه حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف أي إن الجانب المخالف وهو ثبوت تحرك الأصابع للكاتب ليس بضروري ما دامت الكتابة وكذا لا شيء من آكل القليل فاسدة معدته بالضرورة ونقيضه بعض آكل القليل فاسدة معدته حين هو آكل القليل **ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة** المطلقة أي الحينية المطلقة نقيض العرفية العامة كما أن المطلقة العامة نقيض الدائمة المطلقة نحو بالدوام كل آكل الكثير فاسدة معدته ما دام آكل الكثير فإنه حكم فيها بدوام النسبة أي بفساد المعدة ما دام الإنسان متصفا بكثرة الأكل ونقيضه بعض آكل الكثير ليس بفاسدة معدته حين هو آكل الكثير بالفعل فإنه حكم فيها بسلب الدوام أي بفعلية النسبة حين ذات الموضوع متّصف بكثرة الأكل **وذلك** أي الحينية المطلقة نقيض للعرفية العامة **لأن الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة** بين الموضوع والمحمول **مادام ذات الموضوع متصفة بالوصف العنواني فنقيضها**[1] **الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل** لا الموافق **في بعض أوقات الوصف العنواني** أي يلزم رفع الدوام فعلية الطرف المقابل لأصل القضية في أحد من

---

[1] أي فنقيض الدوام.

الأزمنة حين الاتصاف **وهذا** المذكور **معنى الحينية المطلقة المخالفة للعرفية العامة في الكيف** أي الإيجاب والسلب[1] **فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا**[2] **قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل** أي في أصل القضية حكم بدوام النسبة بين كل كاتب ومتحرك الأصابع ما دام اتصاف ذات الموضوع بالكتابة وفي نقيضه حكم بفعلية الطرف المقابل لأصل القضية أي بوقوع سلب التحرك عن بعض الكاتب حين اتصاف ذات الموضوع بالكتابة وكذا قولنا بالدوام لا شيء من المتعلّم غير مؤدّب ما دام متعلّما ونقيضه بعض المتعلّم غير مؤدّب حين هو متعلّم بالفعل **والمصنف لم يتعرّض**[3] أي لم يتصدّ **لبيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط** الثمانية **إذ لا يتعلّق بذلك** البيان **غرض** أي مقصد مفيد لا أنه لا نقائض لها لأنا علمنا أن نقيض كل شيء رفعه فنقيض الضرورة في وقت معين أو غير معين سلب تلك الضرورة أي إمكان الطرف المقابل في وقت معين أو في وقت غير معين فالأول الممكنة الوقيتة والثاني الممكنة الدائمة وقد مضى تعريفهما **فيما سيأتي من مباحث العكوس والأقيسة بخلاف باقي البسائط** إذ يلتحق بنقائضها غرض أما نقيض الوقتية المطلقة فممكنة وقتية ونقيض المنتشرة المطلقة فممكنة دائمة فالوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة المحمول للموضوع في وقت معين ونقيضه سلب تلك الضرورة في وقت معين عن الجانب المخالف للحكم في أصل القضية نحو بالضرورة كل نائم غافل وقت النوم فقد حكم فيه بضرورة الغفلة للنائم وقت النوم ونقيضه ليس بعض النائم بغافل وقت النوم بالإمكان العام فقد حكم فيه بسلب الضرورة أي بإمكان عدم الغفلة للنائم وقت النوم والمنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة

---

[1] مبتدأ.

[2] خبر.

[3] جواب سؤال تقريره أن البسائط ثمانية ونقائض الستة مذكورة فلم لم يبين المصنف نقيض القضيتين؟ وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

المحمول للموضوع في وقت غير معين ونقيضه سلب تلك الضرورة دائما عن الجانب المخالف للحكم في أصل القضية نحو كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاما[1] فقد حكم فيه بضرورة التنفس للإنسان في وقت غير معين ونقيضه بعض الإنسان ليس بمتنفس وقتاما بالإمكان العام فقد حكم فيه بسلب ضرورة التنفّس له في وقت غير معين وبإمكان عدم التنفّس فيه **فتأمّل** إما في وجه عدم التعرّض لأن الحكم بضرورة الإيجاب أو السلب في وقت معين أو وقت ما في الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة مقيد أي إيجاب مقيد وسلب مقيد فهما متناقضان ولكن برفع القيد يجوز ارتفاع التناقض بينهما فلا يكونان متناقضين وذا ليس مما نحن فيه أو في تصفح نقيضهما وبيانه استيفاء للباب واجعل نقيضهما بناء على أن نقيض الضرورة الإمكان وإن لم يتعلق به غرض علمي ...

---

[1] أي في وقت غير معين.

قوله: وللمركّبة قد علمت أن نقيض كل شيء رفعه فاعلم أن رفع المركب إنما يكون برفع أحد جزئيه لا على التعيين بل على سبيل منع الخُلوّ إذ يجوز أن يكون برفع كلا الجزئين فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلوّ فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو هي قولنا إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً وأنت بعد اطلاعك على حقائق المركّبات ونقائض البسائط تتمكّن من استخراج تفاصيل نقائض المركّبات ...

قوله: وللمركبة قد علمت أن نقيض كل شيء رفعه فاعلم أن رفع المركب إنما يكون برفع أحد جزئيه لا على التعيين بأن يرفع أولهما أو ثانيهما بل على سبيل منع الخلو إذ يجوز أن يكون النقيض برفع كلا الجزئين للمركبة أو برفع أحدهما ولكن لا يجوز أن يكون النقيض بعدم رفع كليهما فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو كما مر فنقيض[1] قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل قضية[2] منفصلة مانعة الخلو وهي أي القضية المنفصلة المانعة الخلو قولنا إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً فما ذكر هو مشروطة خاصة مركبة من المشروطة العامة

---

[1] مبتدأ.

[2] خبر.

والمطلقة العامة فنقيضها برفع إحدى هاتين القضيتين أو رفعهما فنقيض المشروطة حينية ممكنة إذ رفع الضرورة الإمكان ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة إذ تلزم رفع الدوام فعلية ثم جعل بين نقيضهما المفهوم المردد أي إما فصار نقيض المركبة **وأنت بعد اطلاعك على حقائق المركبات ونقائض البسائط تتمكن من استخراج تفاصيل نقائض المركبات** بأدنى تأمّل كما أن العرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة نحو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل فنقيضه إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما وأن الوقتية مركبة من الوقتية المطلقة والمطلقة العامة نحو بالضرورة كل نائم غافل وقت النوم لا دائما أي لا شيء من النائم بغافل وقت النوم أو بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل فنقيضه بعض النائم ليس بغافل بالإمكان حين هو نائم وإما بعض النائم غافل وقت النوم دائما أو إما بعض القمر ليس بمنخسف بالإمكان وقت الحيلولة وإما بعض القمر منخسف دائما وأن المنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة نحو بالضرورة كل حيوان متنفس وقتاما لا دائما أي لا شيء من الحيوان بمتنفس بالفعل فنقيضه إما بعض الحيوان ليس بمتنفس بالإمكان العام وقتاما وإما بعض الحيوان متنفس دائما وكذا الوجودية اللاضرورية وهذه مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة كقولنا كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام فنقيضه إما بعض الإنسان ليس كاتبا دائما وإما بعض الإنسان كاتب بالضرورة وكذا الوجودية اللادائمة وهي مركبة من المطلقتين العامتين كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما أي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل فنقيضه إما بعض الإنسان ليس بضاحك دائما وإما بعض الإنسان ضاحك دائما وكذا الممكنة الخاصة المركبة من الممكنتين العامتين نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص أي كل إنسان كاتب بالإمكان العام ولا شيء من

الإنسان بكاتب بالإمكان العام فنقيضه إما بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة وإما بعض الإنسان كاتب بالضرورة ...

ولكن في الجزئيّة بالنسبة إلى كل فرد فرد ...

قوله: ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد فرد يعني لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان إذ قد تكذب المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائما ويكذب كلا نقيضي جزئيها أيضا وهما قولنا لا شيء من الحيوان بإنسان دائما وقولنا كل حيوان إنسان دائما وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن يوضع أفراد الموضوع كلها ضرورة أن نقيض الجزئية هي الكلية ثم تردّد بين نقيضي الجزئين بالنسبة إلى كل واحد من تلك الأفراد فيقال في المثال المذكور كل حيوان إمّا إنسان دائما أو ليس بإنسان دائما وحينئذ فيصدق النقيض وهو قضية حملية مردّدة المحمول فقوله بالنسبة إلى كل فرد فرد أي أفراد الموضوع ...

قوله: ولكن في المركبة الجزئية بالنسبة إلى كل فرد فرد يعني[1] لا يكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان[2] إذ قد تكذب المركبة الجزئية[3] كقولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائما هذه وجودية لا دائمة مركبة جزئية كاذبة إذ

[1] هذا دفع وهم ناش من قول الماتن "للمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين" وهو أن يكون نقيض المركبة بذكر حرف الترديد بين نقيضي الجزئين والمركبة شاملة للكلية والجزئية كليهما فأخذ نقيض المركبة الجزئية كنقيض المركبة الكلية والأمر ليس كذلك.

[2] حال من نقيضي جزئيهما.

[3] حاصل الدفع إذا كان طريق أخذ نقيض المركبة الجزئية كنقيض المركبة الكلية قد يكون الأصل ونقيضه كلاهما كاذبين والقاعدة في النقيض إن كان الأصل كاذبا فيكون النقيض صادقا وبالعكس.

الحيوان المذكور تحت لا دائما عين الحيوان المذكور في أصل القضية فكيف يمكن أن يصير الحيوان الذي هو إنسان لا إنسانا **ويكذب كلا نقيضي جزئيها** أي جزئي المركبة الجزئية **أيضا وهما** أي نقيضا جزئي المركبة الجزئية **قولنا لا شيء من الحيوان بإنسان دائما** هذا نقيض الجزء الأول ولا ريب في كذبه **وقولنا كل حيوان إنسان دائما** هذا نقيض الجزء الثاني ولا شك أيضا في كذبه فنقول بعد جعل الترديد إما لا شيء من الحيوان بإنسان دائما وإما كل حيوان إنسان دائما فلا حاجة إلى بيان الكذب فيه إذ هو ظاهر **وحينئذ** أي حين كون طريق المركبة الكلية كاذبا في أخذ نقيض المركبة الجزئية[1] **فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن يوضع أفراد الموضوع كلها ضرورة أن نقيض الجزئية هي الكلية ثم تردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة إلى كل واحد من تلك الأفراد فيقال في المثال المذكور كل حيوان إما إنسان دائما أو ليس بإنسان دائما** اعلم أن هذه القضية لا تكون نقيضا حقيقيا لقولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائما أي للوجودية اللادائمة فإن هاتين القضيتين أي الأصل والنقيض موجبتان ومن شرائط التناقض الاختلاف في الإيجاب والسلب فيقال بإطلاق النقيض عليه تجوّزا **وحينئذ فيصدق النقيض وهو قضية حملية مردّدة المحمول فقوله بالنسبة إلى كل فرد فرد أي من أفراد الموضوع** ...

[1] مرکبہ جزئیہ کی نقیض بنانے کے لیے تین امور ضروری ہیں، موضوع پر لفظ کل داخل کرنا کیونکہ جزئیہ کی نقیض کلیہ آتی ہے لہذا جب موضوع پر لفظ کل داخل ہوگا تو وہ قضیہ کلیہ بن جائے گا، مرکبہ جزئیہ کے دونوں جزؤں کی نقیض بنانا پھر دونوں نقیضوں کے درمیان تردید رکھنا، اس طریق پر مرکبہ جزئیہ کی نقیض بن جائے گی۔

فصل في العكس المستوي

العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول أو التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلا لجواز عموم الموضوع أو المقدم ...

فصل في العكس المستوي

قوله: تبديل طرفي القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي واعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الإطلاق مجاز من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق. قوله: مع بقاء الصدق بمعنى أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا أنه يجب صدقهما في الواقع. قوله: والكيف يعني إن كان الأصل موجبة كان العكس موجبة وإن كان سالبة كان العكس سالبة. قوله: إنما تنعكس جزئية يعني أن الموجبة سواء كانت كلية نحو كل إنسان حيوان أو جزئية نحو بعض الإنسان حيوان إنما تنعكس إلى الموجبة الجزئية لا إلى الموجبة الكلية أما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة أنه إذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا أو بعضا يصدق المحمول والموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول على أفراد الموضوع في الجملة وأما عدم صدق الكلية فلأن المحمول في القضية الموجبة قد يكون أعم من الموضوع فلو عكست القضية صار

الموضوع أعمّ ويستحيل صدق الأخصّ كليا على الأعمّ فالعكس اللازم الصادق في جميع الموادّ هو الموجبة الجزئية هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات ...

فصل في العكس المستوي

قوله: تبديل طرفي القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي أي جعل أحد طرفيها مكان الطرف الآخر والآخر مكانه **واعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الإطلاق مجاز من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق** أي للعكس معنيان حقيقي ومجازي أمّا الحقيقي فهو التبديل وأمّا المجازي فهو القضية المعكوسة الحاصلة من تبديل الطرفين فإطلاق العكس عليها من قبيل المجاز كإطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق.

قوله: مع بقاء الصدق بمعنى أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا أنه يجب صدقهما في الواقع اعلم أن الصدق على قسمين الصدق النفس الأمري والصدق الفرضي ولكن المراد بالصدق في هذا المقام الصدق الفرضي فهو شامل لهما نحو قولنا كل قلم حجر عكسه بعض الحجر قلم فصدق العكس على تقدير صدق الأصل وإنما اشترط بقاء الصدق في العكس لأن عكس القضية لازم لها فيلزم صدق اللازم بصدق الملزوم إذ يمتنع أن يكون الملزوم صادقا بدون صدق اللازم ولم يشترط بقاء الكذب لجواز أن يكون الأصل كاذبا والعكس اللازم له صادقا نحو كل حيوان إنسان وعكسه بعض الإنسان حيوان.

قوله: والكيف يعني إن كان الأصل موجبة كان العكس موجبة وإن كان سالبة كان العكس سالبة قوله إنما تنعكس جزئية يعني أن القضية **الموجبة سواء كانت** قضية **كلية نحو كل إنسان**

حيوان أو كانت قضية **جزئية نحو بعض الإنسان حيوان**[1] **إنما تنعكس إلى الموجبة الجزئية**[2] **لا** تنعكس **إلى الموجبة الكلية** لعدم صدقها مطلقا **أما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة أنه إذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا أو بعضا يصدق المحمول والموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول على أفراد الموضوع في الجملة** أي يصدق المحمول والموضوع في هذا الفرد إذ هو فرد المحمول كما أنه فرد الموضوع فيصدق المحمول على فرد الموضوع في الجملة فلو جعل ذلك المحمول الصادق على فرد الموضوع في الجملة موضوعا وجعل الموضوع محمولا وقيل في عكس كل إنسان حيوان "بعض الحيوان إنسان" لكان صادقا إذ الحيوان يصدق صدقا كليا على ما يصدق عليه الإنسان ولكن الإنسان لا يصدق صدقا كليا على ما يصدق عليه الحيوان نحو الفرس فيتّفق الحيوان والإنسان في بعض الأفراد ويختلف في بعض آخر فيثبت أن يصدقا معا في الجملة أي على بعض الأفراد لا على جميعها فظهر صدق الموجبة الجزئية لا الكلية في عكس الموجبة مطلقا **وأما عدم صدق الكلية** إذا عكست الموجبة كلية **فلأن المحمول في القضية الموجبة قد يكون أعمّ من الموضوع فلو عكست** تلك **القضية صار الموضوع أعمّ** والمحمول أخص **ويستحيل صدق الأخصّ** صدقا **كليا على الأعمّ** ولو كان الأخصّ أيضا صادقا على كل ما يصدق عليه الأعمّ لم يبق بين الأخص والأعم عمومية وخصوصية أصلا نحو كل إنسان حيوان وعكسه كل حيوان إنسان فلا شك في كذب العكس إذ الإنسان أخص والحيوان أعم وصدق الإنسان كليا على الحيوان مستحيل وإن ادعي صدقه عليه صدقا كليا فلا يبق بين الحيوان والإنسان عموم وخصوص مطلقا وكان بينهما عموم وخصوص مطلقا **فالعكس اللازم الصادق في جميع الموادّ** أي جميع المواضع **هو الموجبة الجزئية** لا الكلية **هذا** المذكور **هو البيان في** القضايا **الحمليات وقس عليه** أي على حال الحمليات **الحال في الشرطيات** أي اجعل عكوس الشرطيات بناء على عكوس الحمليات

[1] خبر "أنّ".

[2] إذ هو صادق في جميع الموادّ.

فتقول في المتصلة اللزومية كلما[1] كان هذا إنساناً[2] كان حيواناً[3] وعكسه الصادق موجبة جزئية أي قد يكون[4] إذا كان هذا حيوانا[5] كان إنساناً[6] ولو انعكست إلى الكلية لزم استلزام الأعم للأخص[7] مثل كلما كان هذا حيوانا كان إنسانا وهو باطل وأما بيان صدق الجزئية فكان الموجبة الجزئية أعم والكلية أخص ومتى تحقق الأخص تحقق الأعم إذ هو جزء له و لا عكس كلياً أي متى تحقق الأعم تحقق الأخص وليس بضروري إذ الأعم في تحققه ليس محتاجاً إلى الأخص واعلم أنه لا عكس للسالبة الجزئية و لا للاتفاقيات و لا للمنفصلات ...

---

[1] سور القضية الكلية.

[2] المقدّم.

[3] التالي.

[4] سور القضية الجزئية.

[5] المقدّم.

[6] التالي.

[7] یعنی اعم اخص کولازم بنالے بایں معنی جہاں پر بھی اعم کا تحقق ہو وہاں پر اخص کا بھی تحقق ہو۔

....

فقوله: لجواز عموم إلخ بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور وأما الإيجابي فبديهي كما مر. قوله: وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه تقريره أن يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان فنضمه مع الأصل فنقول بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه فهذا محال ومنشأه هو نقيض العكس؛ لأن الأصل صادق والهيأة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب. قوله: لجواز عموم الموضوع وحينئذ يصح سلب الأخص عن بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم عن بعض الأخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان. قوله: أو المقدّم مثلا يصدق قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا ولا يصدق قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا ...

قوله: لجواز عموم إلخ بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور وأما الجزء الإيجابي فبديهي كما مر أي الحصر في قوله "والموجبة إنما تنعكس جزئية" يتضمّن الجزئين الإيجابي وهو أن الموجبة تنعكس جزئية ومرّ بيانه بالتفصيل والسلبي وهو أن الموجبة لا تنعكس كلية وأيضا قوله "لجواز عموم إلخ" يتصوّر دفعا للوهم وهو أن الدليل غير منطبق على المدعى إذ يثبت به الجزء السلبي لا الإيجابي فلم يتم التقريب وهو انطباق الدليل على المدعى تقرير الدفع أن هذا أي لجواز عموم المحمول ليس دليلا لمجموع الجزئين السلبي والإيجابي بل دليل للسلبي فقط. قوله: وإلا أي إن لم تنعكس السالبة الكلية سالبة كلية لزم سلب الشيء عن

نفسه وقت عدم تسليمكم دعوانا والسلب باطل **تقريره** أي تقرير لزوم السلب **أن يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان وإلا** أي وإن لم يصدق لا شيء من الحجر بإنسان **لصدق نقيضه** أي نقيض لا شيء من الحجر بإنسان إذ ارتفاع النقيضين محال **وهو** أي النقيض **بعض الحجر إنسان** أي موجبة جزئية **فنضمه** أي ذلك النقيض **مع الأصل** أي مع أصل القضية **فنقول** في ضوء الشكل الأول **بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر** بعد ترك الأوسط أعني المحمول من الصغرى والموضوع من الكبرى **وهو سلب الشيء عن نفسه** أي سلب الحجرية عن الحجر **فهذا** السلب **محال ومنشأه** أي منشأ هذا المحال **هو نقيض العكس** أي نقيض السالبة الكلية وهو موجبة جزئية؛ **لأن الأصل** أي لا شيء من الحجر بإنسان **صادق والهيأة** الحاصلة من الشكل الأول **منتجة** لوجود شرائط الإنتاج أعني إيجاب الصغرى وكلية الكبرى **فيكون نقيض العكس** وهو موجبة جزئية **باطلا فيكون العكس** وهو السالبة الكلية **حقا** إذ اجتماع النقيضين أيضا محال **وهو** أي حقية العكس **المطلوب** المثبت بالدليل والجزئية لا تنعكس أصلا[1] **لجواز عموم الموضوع أو المقدم**[2] **وحينئذ** أي حين عموم الموضوع **يصح سلب الأخص من بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم من بعض الأخص مثلا يصدق** أصل القضية **بعض الحيوان ليس بإنسان** إذ يصح سلب الإنسان عن بعض الحيوان ولكن **لا يصدق** عكسه **بعض الإنسان ليس بحيوان** إذ لا يصح سلب الحيوان عن بعض الإنسان إذ لا يوجد إنسان بدون حيوان أصلا. **قوله: أو** لجواز عموم **المقدم مثلا يصدق** الأصل **قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا** إذ يصح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان **ولا**

---

[1] إن قيل إن الخاصتين السالبتين الجزئيتين تنعكسان فكيف يصح قوله أصلا؟ يقال لم يعتبر هذا العكس لأنه نادر والنادر كالمعدوم.

[2] علة لعدم انعكاسها.

يصدق عكسه **قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا** إذ لا يصحّ سلب الحيوان عن بعض أفراد الإنسان ...

وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة ...

قوله: وأما بحسب الجهة يعني إنما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكيف والكم. قوله: الدائمتان أي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان وإلا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا وهو مع الأصل ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو دائما هذا خلف. قوله: والعامتان أي المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا صدق بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع وإلا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب ما دام متحرك الأصابع وهو مع الأصل ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا هذا خلف ...

قوله: أما بحسب الجهة يعني إنما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكيف أعني الإيجاب والسلب والكم أعني الكلية والجزئية. قوله: الدائمتان أي تنعكس الضرورية المطلقه والدائمة المطلقة حينية مطلقة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان وإلا أي إن لم يصدق قولنا أي عكسنا فيصدق نقيضه أي نقيض العكس وهو أي النقيض وهو سالبة كلية دائما لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا وهو أي النقيض مع الأصل أي أصل القضية ينتج لا شيء

من الإنسان بإنسان بالضرورة أو دائما هذا خلف المفروض يعني إذا ضممنا النقيض أي لا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا مع الأصل أي بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان بأن جعل الأصل لإيجابه صغرى والنقيض لكليته كبرى فحصل الشكل الأول بأن يقال بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان ما دام إنسانا ولا شيء من الحيوان بإنسان ما دام حيوانا فبعد إسقاط الحد الأوسط أي الحيوان من الصغرى والكبرى تحصل النتيجة المستلزمة للمحال[1] وهي لا شيء من الإنسان بإنسان بالضرورة أو بالدوام فمنشأ المحال إما الصغرى أو الكبرى أو الهيئة فالأول باطل فإنه مفروض الصدق والثالث أيضا باطل فإن الشكل الأول بديهي الإنتاج فتعين الثاني لكونه منشأ للمحال وهو نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق لاستحالة ارتفاع النقيضين وقيل تكفي في عكس الضرورية والدائمة المطلقة العامة فقط فالحينية زائدة على الحاجة ولكن لا تكفي لأن الحكم في بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان ما دام إنسانا على أفراد الإنسان بوصف الحيوانية والحكم في عكسه أي بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان على أفراد الحيوان بوصف الإنسانية فلو لم يكن العكس حينية مطلقة بل كان مطلقة عامة فكانت هذه القضية مخالفة للأصل بأن يجوز فيها انفكاك ذات الموضوع وهو الحيوان عن الوصف العنواني وهو الحيوانية وذا غير متصور في المثال المذكور. **قوله: والعامتان** أي تنعكس **المشروطة العامة والعرفية العامة** حينية مطلقة **مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا صدق** في العكس **بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع وإلا** أي وإن لم يصدق هذا العكس **فيصدق نقيضه** أي نقيض العكس **وهو** سالبة كلية **دائما لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب ما دام متحرك الأصابع وهو** أي النقيض **مع الأصل**[2] **ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام**

---

[1] هو سلب الشيء عن نفسه.

[2] بأن جعل الأصل لإيجابه صغرى والنقيض لكليته كبرى فحصل الشكل الأول بأن يقال بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ودائما لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب ما دام متحرك

لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتباً وذا غير صادق لاستحالة سلب الشيء عن نفسه **وهذا خلف المفروض** ...

الأصابع فالنتيجة بعد إسقاط الحد الأوسط بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتباً فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال فمنشأ هذا المحال إما الصغرى أو الكبرى أو الهيئة والأول باطل فإنه مفروض الصدق والثالث أيضاً باطل فإن الشكل الأول بديهي الإنتاج فتعين الثاني فمنشأ المحال هو نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو أيضاً محال.

والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة ...

قوله: والخاصتان أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة باللادوام أما انعكاسهما إلى حينية مطلقة فلأنه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مر أن كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة وأما اللادوام فبيان صدقة أنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض إلى الجزء الأول من الأصل فينتج نتيجة ونضم إلى الجزء الثاني من الأصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق في العكس بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لا دائما أما صدق الجزء الأول فقد ظهر بما سبق وأما صدق الجزء الثاني أي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الأصابع كاتبا بالفعل فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الأصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء الأول من الأصل ونقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما ثم نضمه إلى الجزء الثاني من الأصل فنقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون اللادوام حقا وهو المطلوب

...

قوله: والخاصتان أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة باللادوام فههنا مطلوبان الأول كون العكس حينية مطلقة والثاني كونها مقيدة باللادوام **أما انعكاسهما** أي انعكاس المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة **إلى حينية مطلقة**؛ لأن الحينية المطلقة لازمة للعامتين المشروطة العامة والعرفية العامة لكونهما منعكستين إليها والعكس لازم للأصل ولا شك أن العامتين لازمتان للخاصتين إذ العام لا محالة في ضمن الخاص فالحينية المطلقة لازمة للخاصتين لأن لازم[1] لازم[2] الشيء[3] لازم لذلك الشيء وإليه أشار الشارح بقوله **فلأنه** ضمير الشأن **كلما صدقت الخاصتان** المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة **صدقت العامتان** المشروطة العامة والعرفية العامة ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل **و قد مر** آنفا **أن كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما** أي عكس العامتين **الحينية المطلقة** إذ العكس لازم للعامتين والعامتان لازمتان للخاصتين ووجود الملزوم يستلزم[4] وجود اللازم ويصير اللازم للعام لازما للخاص أيضا **وأما اللادوام** أي الحينية المطلقة اللادائمة عكس المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فعلم أن اللادوام مع الحينية المطلقة مجموعها عكس للمركب سواء مشروطة خاصة أو كان عرفية خاصة لا عكس للادوام الأصل لأن الجزء الأول من العكس عكس الجزء الأول من الأصل والثاني من الثاني فلا ملاحظة ههنا إلا إلى المجموع لا إلى الأجزاء **فبيان صدقه** أي صدق عكس اللادوام **أنه** أي هذا العكس **لو لم يصدق لصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **ونضم هذا النقيض** مرة **إلى الجزء الأول من الأصل فينتج نتيجة** واحدة **ونضم** هذا النقيض مرة ثانية **إلى الجزء الثاني من الأصل فينتج ما ينافي تلك**

---

[1] أي الحينية المطلقة.

[2] أي العامتين.

[3] أي الخاصتين.

[4] أي يقتضي.

النتيجة أي تحصل النتيجة التي تنافي النتيجة الأولى **مثلا كلما صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما**[1] **صدق في العكس** أي في عكس مجموع القضية **بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لا دائما**[2] **أما صدق الجزء الأول** من الأصل **فقد ظهر مما سبق** في بحث المشروطة العامة والعرفية العامة **وأما صدق الجزء الثاني أي اللادوام** من العكس **ومعناه** أي معنى اللادوام وهو ليس بعض متحرك الأصابع كاتبا بالفعل[3] **فلأنه** أي لأن هذا العكس **لو لم يصدق لصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **وهو** أي النقيض **قولنا كل متحرك الأصابع كاتب دائما** إذ نقيض السالبة الجزئية موجبة كلية ونقيض الفعل دوام **فنضمه** أي هذا النقيض **مع الجزء الأول من الأصل** بأن جعل النقيض لإيجابه صغرى والجزء الأول من الأصل لكليته كبرى **ونقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا ينتج** بعد ترك الحد الأوسط أي كاتب **كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما ثم نضمه** أي هذا النقيض **إلى الجزء الثاني من الأصل** بأن جعل النقيض لإيجابه صغرى والجزء الثاني من الأصل لكليته كبرى **فنقول كل متحرك الأصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج** بعد رفع الحد الأوسط أي كاتب **لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل وهذا** أي لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل **ينافي النتيجة السابقة** وهي كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما **فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين** ولم يقل اجتماع النقيضين لأن السالبة الكلية لاتكون نقيضا اصطلاحيا للموجبة الكلية فيكون نقيض لادوام العكس باطلا **فيكون اللادوام حقا وهو** أي لادوام العكس فصدقه **المطلوب**...

---

[1] أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل.

[2] أي ليس بعض متحرك الأصابع كاتبا بالفعل.

[3] هذا عكس القضية التي أشير إليها بلادوام في أصل القضية.

والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين...

قوله: والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة أي هذه القضايا الخمس ينعكس كل واحدة منها إلى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب بإحدى الجهات الخمس يصدق بعض ب ج بالفعل وإلا فيصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو مع الأصل ينتج لا شيء من ج ج، هذا خلف ولا عكس للممكنتين اعلم أن صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالإمكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالإمكان على رأي الفارابي هو أن كل ما صدق عليه ج بالإمكان صدق عليه ب بالإمكان ويلزمه العكس حينئذ وهو أن بعض ما صدق عليه ب بالإمكان صدق عليه ج بالإمكان وعلى رأي الشيخ معنى كل ج ب بالإمكان هو أن كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالإمكان ويكون عكسه على أسلوب الشيخ هو أن بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالإمكان ولا شك أنه لا يلزم من صدق الأصل حينئذ صدق العكس مثلا إذا فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالإمكان ولم يصدق عكسه وهو أن بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالإمكان فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ إذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بأنه لا عكس للممكنتين...

قوله: والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة أي القضايا الخمس وهي الضرورة الذاتية في وقت معين أو غير معين والفعلية مع اللاضرورة الذاتية أو اللادوام الذاتي والفعلية أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والمطلقة العامة **ينعكس كل واحدة منها** أي من تلك القضايا الخمسة **إلى المطلقة العامة فيقال لو صدق كل ج ب بإحدى الجهات الخمس لصدق** عكسه **بعض ب ج بالفعل وإلا** أي وإن لم يصدق هذا العكس **لصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **وهو** أي النقيض **لا شيء من ب ج دائما وهو** أي هذا النقيض **مع الأصل ينتج لا شيء من ج ج، هذا** باطل لاستحالة سلب الشيء عن نفسه **خلف** أي هذا خلاف المفروض اعلم أن أهل الفن وضعوا للموضوع كلمة "ج" وللمحمول كلمة "ب" لفوائد منها تفويض مثال إلى رأي المتعلم والمعلم ومنها الاختصار فمعنى كل ج ب كل كتاب جسم بإحدى الجهات المذكورة[1] فعكسه بعض الجسم كتاب بالفعل وهو صادق فإنه لو لم يكن صادقا فيصدق نقيضه وهو سالبة كلية أي لا شيء من الجسم بكتاب دائما فنضمه مع الأصل بأن نجعله لكليته كبرى والأصل لإيجابه صغرى فنقول كل كتاب جسم بإحدى الجهات الخمس ولا شيء من الجسم بكتاب دائما فالنتيجة تكون لا شيء من الكتاب بكتاب دائما وهو محال ومنشأ المحال إما الصغرى أو الكبرى أو الهيئة والأول باطل فإنه مفروض الصدق والثالث أيضا باطل فإنه بديهي الإنتاج فتعين الثاني لكونه منشأ للمحال فنقيض العكس المستلزم للمحال محال فالعكس حق وهو المطلوب **ولا عكس للممكنتين** أضع مقدمة تمهيدية في هذا المقام للتفهيم وهي أن مفهوم القضية يرجع إلى عقدين أحدهما عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه العنواني نحو كل نائم غافل فإن ذات الإنسان مثلا متصف بوصف النوم وثانيهما عقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول كالمثال المذكور فإن الإنسان متصف بوصف الغفلة فعند

---

[1] هي بالضرورة في وقت معين، بالضرورة في وقت غير معين، لا بالضرورة، لا بالدوام وبالفعل.

تحقق القضية تكون ثلاثة أشياء الأول ذات الموضوع والثاني صدق وصف العنواني على ذاته والثالث صدق وصف المحمول على ذات الموضوع و قد علم فيما سبق أن نسبة شيء إلى شيء لا بد أن تكون مكيفة بكيفية في نفس الأمر **اعلم أن صدق وصف الموضوع على ذاته** كالنائم للإنسان **في القضايا المعتبرة** أي المحصورات **في العلوم بالإمكان عند الفارابي و**مراده بالإمكان الإمكان النفس الأمري وهو أن لا يكون الموضوع بنفس مفهومه آبيا عن صدق الوصف العنواني وإن امتنع ذلك الصدق بالنظر إلى الخارج فيشمل الإمكان صدقا خارجيا و غير خارجي كل كاتب متحرك الأصابع فإن الكتابة يصدق على ذات الموضوع أي الإنسان صدقا خارجيا و غير خارجي أيضا ونحو كل شريك الباري ممتنع فإن الشراكة للباري يصدق على غيره بنفس مفهوم الموضوع بأن لا يكون الموضوع آبيا عن صدقه ولكن امتنع صدقه على غيره بالنظر إلى الخارج فعليك أن تعلم أن الإمكان الذي اعتبره[1] الفارابي في عقد الوضع هو **بالفعل عند الشيخ** فمعنى كل ج ب بالإمكان[2] على رأي الفارابي **هو** أي المعنى **أن كل ما صدق عليه[3] ج بالإمكان صدق عليه[4] ب بالإمكان ويلزمه** أي المثال المذكور **العكس[5] حينئذ وهو** أي العكس **أن بعض ما صدق عليه[6] ب بالإمكان صدق عليه[7] ج بالإمكان[8] وعلى**

---

[1] هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا لذاته.

[2] مثلا كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان.

[3] الضمير عائد على الموصول.

[4] وأيضا.

[5] وهو صادق وإلا لصدق نقيضه فنضمه مع الأصل فتحصل النتيجة من الشكل الأول المستلزمة للمحال وهو سلب الشيء عن نفسه فنقيض العكس باطل والعكس حق وهذا المطلوب.

[6] الضمير عائد على الموصول.

[7] وأيضا.

[8] أي بعض متحرك الأصابع كاتب بالإمكان.

رأي الشيخ معنى كل ج ب بالإمكان هو أي المعنى **أن كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالإمكان** أي أن كل ما صدق عليه الكاتب مثلا بالفعل صدق عليه متحرك الأصابع مثلا بالإمكان **ويكون عكسه** أي عكس المعنى المذكور **على أسلوب الشيخ هو** أي العكس **أن بعض ما صدق عليه "ب"** أي متحرك الأصابع **بالفعل صدق عليه ج** أي كاتب **بالإمكان ولا شك أنه** ضمير الشأن **لا يلزم من صدق الأصل حينئذ** أي حين منهج الشيخ **صدق العكس** وصدقه ضروري فإن الأصل مفروض الصدق **مثلا إذا فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس** يعني أنه ما ركب زيد إلا على فرس في جميع عمره وأوقاته وإن أمكن ركوبه على الحمار وغيره أيضا **صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالإمكان ولم يصدق عكسه**؛ لأن مركوب زيد بالفعل فرس **وهو** أي العكس **أن بعض مركوب زيد بالفعل**[1] **حمار بالإمكان** ولكن صدق العكس[2] باق على مذهب الفارابي كما هو الظاهر[3] **فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ إذ هو** أي مذهب الشيخ **المتبادر في العرف واللغة** كالأبيض يطلق لغة وعرفا على ما يكون أبيض بالفعل سواء كان في الزمان الماضي أو الحال أو المستقبل ولا يطلق قطعا على ما لا يكون البياض قائما به ولا على الزنجي **حكم بأنه لا عكس للممكنتين** إذ لا يلزم من صدق الأصل صدق العكس ...

---

[1] یعنی مرکوب زید تینوں زمانوں میں سے کسی ایک زمانہ میں حمار بن چکا ہے اگرچہ پھر بننا ممکن ہے۔

[2] أي بعض مركوب زيد بالإمكان حمار بالإمكان أعني أن مركوب زيد منحصر في الفرس في جميع عمره وأوقاته ولكن يمكن ركوبه على غيره كالحمار.

[3] جواب سؤال تقريره كيف يصح قوله "ولا عكس للممكنتين" والمتقدّمون قائلون بانعكاسهما إلى ممكنة عامة؟ فأجيب بأن انعكاسهما إلى ممكنة عامة عند المتقدّمين والمتأخّرون ما ذهبوا إلى الانعكاس ومذهبهم مذهب الشيخ والمصنّف قد اختاره لذا قال لا عكس للممكنتين.

ومن السوالب تنعكس الدائمتان مطلقة دائمة والعامتان عرفية عامة ...

قوله: تنعكس الدائمتان مطلقة أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا إذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لا شيء من الحجر بإنسان دائما وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هذا خلف. قوله: والعامتان عرفية عامة أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لصدق بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع وإلا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع هذا خلف ...

قوله: تنعكس الدائمتان مطلقة أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا إذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لا شيء من الحجر بإنسان دائما وإلا أي إن لم يصدق العكس **لصدق نقيضه** أي نقيض العكس لاستحالة ارتفاع النقيضين **وهو** أي النقيض موجبة جزئية **بعض الحجر إنسان بالفعل وهو مع الأصل** بأن جعل النقيض صغرى لكونه موجبا والأصل كبرى لكونه كلية أي بعض الحجر إنسان مع لا شيء من الإنسان بحجر **ينتج** بعد إسقاط الحد الأوسط وهو الإنسان **بعض الحجر ليس بحجر دائما هذا** المحصل **خلف** المفروض لأن المفروض صدق الأصل ويلزم منه صدق العكس ولكن صدقه غير مسلم بل جعل نقيضه ثم ألف من النقيض

والأصل الشكل الأول فحصلت النتيجة المستلزمة للمحال أي سلب الشيء عن نفسه ومنشأه فليس إلا النقيض فيكون باطلا فالعكس حق. **قوله: والعامتان عرفية عامة أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا إذا صدق بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لصدق بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع وإلا** أي وإن لم يصدق العكس أي بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع **فيصدق نقيضه** أي نقيض هذا العكس **وهو** أي النقيض **قولنا بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل وهو مع الأصل** أي النقيض مع الأصل بأن نجعل النقيض صغرى لإيجابه والأصل كبرى لكليته **ينتج بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع وهذا** الحاصل **محال** لما فيه من سلب الشيء عن نفسه يلزم بحكم فرض صدق نقيض العكس فيكون النقيض باطلا والعكس حقا...

والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال ...

قوله: والخاصتان إلخ أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول إذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض أي بعض الساكن كاتب بالفعل أما الجزء الأول فقد مر بيانه من أنه لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم وأما الجزء الثاني فإنه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا مع لا دوام الأصل وهو أن كل كاتب ساكن بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما هذا خلف وإنما يلزم اللادوام في الكل؛ لأنه يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالأرض قال المصنّف السرّ في ذلك أن لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنعكس إلا جزئية وفيه تأمّل إذ ليس انعكاس المجموع إلى المجموع منوطا بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجّهات الموجبة على ما مرّ فإن الخاصتين الموجبتين تنعكسان إلى الحينية اللادائمة مع أن الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبّر. قوله: ينتج المحال فهذا المحال إما أن يكون ناشئا عن الأصل أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما لكن الأول مفروض الصدق

والثالث هو الشكل الأول المعلوم صحته وإنتاجه فتعيّن الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا ...

قوله: الخاصّتان إلخ أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصّة تنعكسان إلى عرفية عامة سالبة كلية مقيّدة باللادوام في البعض وهو أي اللادوام في البعض إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول إذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما[1] صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض أي بعض الساكن كاتب بالفعل أما صدق الجزء الأول وهو لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا فهذا عرفية عامة فقد مرّ بيانه أي بيان صدقه من أنه إذا تحقّق الخاصتان تحقّق العامتان ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل والعامتان تنعكسان إلى العرفية العامة فالعرفية العامة لازمة للعامتين والعامتان لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء فالعرفية العامة لازمة للخاصتين وهذا مبين بقول الشارح من أنه أي العرفية العامة لازم للعامتين وهما أي العامتان لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم وأما الجزء الثاني أي صدق اللادوام في البعض وهو بعض الساكن كاتب بالفعل فلأنه أي ضمير الشأن لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه أي نقيض العكس وهو أي نقيض العكس[2] قولنا لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا النقيض مع لا دوام الأصل وهو أي لا دوام الأصل أن كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل بأن يقال في تأليف الشكل الأول كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ولا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائما ينتج بعد إسقاط الأوسط وهو ساكن الأصابع لا شيء من الكاتب بكاتب دائما هذا خلف يعني يلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا محال يلزم لفرض

---

[1] أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[2] العكس بعض الساكن كاتب بالفعل.

صدق نقيض العكس فالنقيض باطل فالعكس حق وهو المطلوب **وإنما لم يلزم هنا اللادوام في الكل**[1] أي موجبة كلية مطلقة عامة؛ **لأنه** أي اللادوام في الكل **يكذب في مثالنا هذا** أي في المثال المذكور سابقا واللادوام في الكل هو **كل ساكن كاتب بالفعل** فلا شك في كذبه كالطيور مثلا فإنها ساكنة الأصابع ولكنها غير كاتبة بالفعل **لصدق** نقيض اللادوام في الكل فالنقيض **قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالأرض** فإنها ساكنة لكونها عديم الحركة وإن لم تكن لها الأصابع ولكنها ليست كاتبة بالفعل **قال المصنّف السرّ في ذلك** أي الوجه في أن اللادوام في العكس جزئية لا كلية هو **أن لادوام**[2] **السالبة موجبة** أي أن الجزء الثاني في المركبة كان سالبة فلادوامه موجبة إذ الجزء الثاني مخالف للأول في الكيف ومن الظاهر أن عكس الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية موجبة جزئية فبينه الشارح بقوله **وهي** أي الموجبة **لا تنعكس إلا جزئية وفيه** أي في وجه كون عكس اللادوام جزئية **تأمل إذ ليس انعكاس المجموع إلى المجموع منوطا بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء** أي إن انعكاس المركبة غير موقوف على انعكاس أجزائه **كما يشهد بذلك** أي بعدم توقف انعكاس المركبة على انعكاس الأجزاء **ملاحظة انعكاس الموجّهات الموجبة بناء على ما مر** في باب المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الموجبتين **فإن الخاصتين الموجبتين تنعكسان إلى الحينية اللادائمة مع أن الجزء الثاني منهما** أي من الخاصتين **وهو** أي الجزء الثاني **المطلقة العامة السالبة لا عكس لها** أي للمطلقة العامة السالبة كما سيجيء فعلم أن انعكاس المجموع لا يتوقف على انعكاس الأجزاء فالسرّ المذكور ليس بسديد **فتدبّر** لعلّه إشارة إلى أن المراد بعدم التوقّف إن كان مطلقا فهذا ممنوع فإن عدم التوقف على الأجزاء إذا كانت تلك

---

[1] جواب عن سؤال مقدر وهو أن اللادوام في العكس إشارة إلى موجبة كلية مطلقة عامة لما مرّ من أن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة مخالفة لما قبلها في الكيف وموافقة لها في الكم فكيف يصحّ قولكم إن اللادوام إشارة إلى موجبة جزئية مطلقة عامة؟

[2] مضاف إلى "السالبة".

الأجزاء غير قابلة للانعكاس وأما إذا كانت قابلة له فالتوقّف صحيح فلا شك أن الجزء الثاني ههنا قابل للانعكاس لأنه موجبة كلية إذ هو مفهوم "لا دوام السالبة" كلية فلا تنعكس إلّا إلى جزئية. **قوله: ينتج المحال فهذا المحال**[1] **إما أن يكون** المحال **ناشئا عن الأصل** أي أصل القضية **أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما** أي تأليف النقيض والأصل **لكن الأوّل** أي الأصل **مفروض الصدق والثالث** أي هيئة تأليفهما **هو الشكل الأوّل المعلوم صحّته وإنتاجه فتعيّن الثاني** أي نقيض العكس لكونه منشأ للمحال **فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا**؛ لأن ارتفاع النقيضين محال وهو المطلوب ...

---

[1] اللازم بفرض صدق نقيض العكس.

قوله: ولا عكس للبواقي أي السوالب الباقية وهي تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات. قوله: بالنقض أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الأصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك أن العكس غير لازم لهذا الأصل وبيان التخلف في تلك القضايا أن أخصّها وهي الوقتية قد تصدق بدون العكس فإنه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة وإذا تحقّق التخلّف وعدم الانعكاس في الأخصّ تحقّق في الأعمّ إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الأعمّ كان العكس لازما للأعمّ والأعمّ لازم للأخصّ ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للأخصّ أيضا وقد بينا عدم انعكاسه هذا خلف ...

قوله: ولا عكس للبواقي أي للكليات **السوالب الباقية** وأما الجزئيات السوالب فلا انعكاس فيها أصلا إلا للخاصتين إذ الجزئيتان الخاصتان من السوالب تنعكسان **وهي** أي السوالب **تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات** فمحصل الباب أن الموجبات التي لها عكوس سواء كانت من البسائط أو من المركبات هي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة

والمشروطة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة[1] ثم المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية[2] وأن السوالب التي لها عكوس من البسائط والمركبات هي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة[3] ثم المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة[4] وأما الموجبات من البسائط التي لا عكس لها فهي ثلاثة الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمركبة الموجبة التي لا عكس لها فهي واحدة فقط أي الممكنة الخاصة وأما السوالب من البسائط فهي أربعة لا عكس لها الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والمركبات التي لا عكس لها هي خمسة الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة ...

الجدول في القضايا المنعكسة والغير المنعكسة من الموجبات والسوالب من البسائط والمركبات

القضايا	القضايا المنعكسة	العكس المستوي	القضايا الغير المنعكسة
البسائط الموجبات	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة	الحينية المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
المركبات الموجبات	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	الحينية المطلقة اللادائمة	الممكنة الخاصة

---

[1] الموجبات من البسائط خمسة لها عكوس.

[2] الموجبات من المركبات ستة لها عكوس.

[3] السوالب من البسائط أربعة لها عكوس.

[4] السوالب من المركبات إثنتان لها عكوس.

أيضا	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية	المطلقة العامة	
البسائط السوالب	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة	الدائمة المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة
أيضا	المشروطة العامة والعرفية العامة	العرفية العامة	
المركبات السوالب	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	العرفية اللادائمة في البعض	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة

قوله: بالنقض أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه ضمير الشأن **يصدق الأصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك** أي بعدم صدق العكس **أن العكس غير لازم لهذا الأصل** وإلا لما تخلف **وبيان التخلف في تلك القضايا** التسعة المذكورة آنفا التي لا تنعكس **أن أخصها** أي أخص القضايا التسعة **وهي** أي الأخص **الوقتية قد تصدق بدون** صدق **العكس فإنه يصدق** الأصل أي **لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب** عكسه أي **بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام**؛ لأن الانخساف عبارة عن انظلام القمر فقط لا غير **لصدق نقيضه** أي نقيض العكس المذكور **وهو** أي النقيض **كل منخسف قمر بالضرورة وإذا تحقق التخلف** أي صدق الأصل بدون صدق العكس **وعدم الانعكاس في الأخص** أي في الوقتية **تحقق في الأعم** أي في البواقي الثمانية **إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الأعم كان العكس لازما للأعم**؛ لأن العكس يكون لازما **والأعم لازم للأخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للأخص أيضا** ولكن الأعم لا يلزمه العكس هنا فإذا كان الأمر كذا فلا

يلزم العكس الأخص أيضاً **وقد بينا عدم انعكاسه** أي عدم انعكاس الأخص ومن البين أن عدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم مطلقاً **هذا** أي انعكاس الأخص أو انعكاس القضايا التسعة **خلف** المفروض إذ المفروض كان عدم انعكاسه ...

......

وإنما اخترنا في العكس الجزئية؛ لأنها أعم من الكلية والممكنة العامة؛ لأنها أعم من سائر الموجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الأخص بالطريق الأولى بخلاف العكس الكلي...

ثم هنا إيراد تقريره أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية لا جزئية كما جعلتم في المثال المذكور وعكس الوقتية فعلية لا ممكنة كما فرضتم فأجاب بقوله **وإنما اخترنا في العكس** أي في عكس الكلية **الجزئية** دون الكلية؛ **لأنها** أي الجزئية **أعم** فردا **من الكلية** إذ الجزئية تتضمن الإيجاب الجزئي والسلب الجزئي كليهما بخلاف الكلية إذ لها فرد واحد إيجاب كلي أو سلب كلي وأيضا لأن عدم انعكاس الجزئية يستلزم عدم انعكاس الكلية فإذا ما كان عكس للجزئية فلا عكس للكلية أيضا **و**ثانيا إنما اخترنا في عكس الوقتية **الممكنة العامة** دون الفعلية؛ **لأنها** أي الممكنة العامة **أعم من سائر الموجهات** إذ في الممكنة العامة إمكان سلب الطرف الموافق عن الموضوع في جميع الأحوال بخلاف البواقي الموجهات إذ فيها الإيجاب أو السلب بالضرورة المطلقة أو بالدوام أو بالضرورة في وقت معين أو غير معين أو بالفعل **وإذا لم يصدق الأعم** في العكس **لم يصدق الأخص بالطريق الأولى** إذ عدم صدق الأعم يستلزم عدم صدق الأخص لكون وجود الأعم في ضمنه كما أن سلب الحيوان عن الشيء يستلزم سلب الإنسان عنه بخلاف عدم صدق الأخص فإنه لا يستلزم عدم صدق الأعم كما أن الإنسان مسلوب عن الفرس مع صدق الحيوان عليه **بخلاف العكس الكلي** أي ما اخترنا في العكس الكلية إذ عدم انعكاس الكلية لا يستلزم عدم انعكاس الجزئية بخلاف عدم انعكاس الجزئية فإنه يستلزم عدم انعكاس الكلية...

فصل في عكس النقيض

عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل نقيض الثاني أولا مع مخالفة الكيف ...

قوله: تبديل نقيضي الطرفين أي جعل نقيض الجزء الأول من الأصل جزءا ثانيا من العكس ونقيض الثاني جزءا أولا. قوله: مع بقاء الصدق أي إن كان الأصل صادقا كان العكس صادقا. قوله: والكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس موجبا وإن كان سالبا كان سالبا مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريق القدماء وأما المتأخّرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني أولا وعين الأول ثانيا مع مخالفة الكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر في قولنا كل ج ب ينعكس إلى قولنا لا شيء مما ليس ب ج والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الأول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخالفه في هذا التعريف علم اعتباره ههنا أيضا ثم أنه قدّس سرّه بيّن أحكام عكس النقيض على طريقة القدماء إذ فيه غنية لطالب الكمال وترك ما أورده المتأخّرون إذ تفصيل القول فيه وفيما فيه لا يسعه المجال ...

فصل في عكس النقيض

قوله: تبديل نقيضي الطرفين اعلم أن عكس النقيض أيضا معنيان كالعكس المستوي فقد يطلق على المعنى المصدري وهو المذكور أي التبديل وقد يطلق على الحاصل بالمصدر أي

القضية الحاصلة بعد العكس والأول معنى حقيقي والثاني معنى مجازي فذكره بقوله **أي جعل نقيض الجزء الأول من الأصل جزءا ثانيا من العكس و** جعل **نقيض** الجزء **الثاني** منه **جزءا أولا** من العكس. **قوله: مع بقاء الصدق أي إن كان الأصل صادقا كان العكس صادقا** على تقدير صدق الأصل وإن لم يكن كل منهما صادقا في نفس الأمر فدخلت عكوس الكواذب في التعريف فقولنا كل ما ليس بحجر ليس بإنسان عكس النقيض لقولنا كل إنسان حجر فإنه صادق على تقدير صدق الأصل. **قوله: و**مع بقاء **الكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس موجبا وإن كان** الأصل **سالبا كان** العكس **سالبا مثلا قولنا كل ج ب**[1] **ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ما ليس ب ليس ج**[2] **وهذا طريق** المناطقة **القدماء أمّا المتأخّرون** من المناطقة **فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني** من الأصل جزءا **أولا و** جعل **عين** الجزء **الأول** جزءا **ثانيا مع مخالفة الكيف أي إن كان الأصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس** أي إن كان الأصل سالبا كان العكس موجبا **ويعتبر بقاء الصدق كما مر** في تعريف القدماء **فقولنا كل ج ب**[3] **ينعكس إلى قولنا لا شيء مما ليس ب ج**[4] هنا إيراد وهو أن المصنف قال "أو جعل نقيض الثاني أولا مع مخالفة الكيف" فالواجب عليه أن يقول بالنظر إلى مسلك المتأخّرين "أو جعل نقيض الثاني أولا وعين الأول ثانيا مع مخالفة الكيف" فأجاب بقوله **والمصنّف لم يصرّح** في التعريف **بقولهم** أي بقول المتأخّرين **وعين الأوّل ثانيا للعلم به** أي بجعل عين الأول ثانيا **ضمنا** فإن السكوت في معرض البيان بيان أيضا **و**أيضا **لا يصرح باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني** للمتأخّرين **لذكره** أي لذكر بقاء الصدق **سابقا** في التعريف الأوّل **فحيث لم يخالفه** أي بقاء الصدق **في هذا التعريف علم اعتباره** أي اعتبار

---

[1] أي كل تلفزيون جسم.

[2] أي كل ما ليس بجسم ليس بتلفزيون.

[3] أي كل كمبيوتر جسم.

[4] أي لا شيء مما ليس بجسم كمبيوتر.

بقاء الصدق **ههنا** أي في التعريف الثاني **أيضا ثم إنّه** أي المصنّف **قدّس سرّه بيّن أحكام عكس النقيض على طريق القدماء** من المناطقة **إذ فيه** أي في طريقهم **غنية لطالب الكمال** عن ما لا يليقه **وترك**[1] **ما أورده**[2] **المتأخّرون إذ تفصيل القول فيه** أي في بيان ما أوردوه من أحكام عكس النقيض على رأيهم **وفيما فيه** أي تفصيل القول في بيان اعتراضات ترد على ما أوردوه **لا يسعه المجال** أي مجال المبتدئ مع أنه مستغنى عنه بما ذكره المتقدّمون من عكس النقيض وأحكامه على رأيهم ...

---

[1] عطف على "بيّن".

[2] راجع إلى الموصول.

وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي وبالعكس ...

وقوله: ههنا أي في عكس النقيض. وقوله: في المستوي يعني كما أن السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس أصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس أصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لاإنسان وكذب بعض الإنسان لاحيوان وكذلك التسع من الموجهات أعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي. قوله: بالعكس أي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوي فكما أن الموجبة في المستوي لا تنعكس إلا جزئية كذلك السالبة ههنا لا تنعكس إلا جزئية لجواز أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الأخص من عين الأعم كليا مثلا يصح لا شيء من الإنسان بلاحيوان و لا يصح لا شيء من الحيوان بلاإنسان لصدق بعض الحيوان لاإنسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي ...

وقوله: ههنا أي في عكس النقيض. وقوله: في المستوي يعني كما أن السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها أي سالبة كلية نحو كل إنسان حيوان يصدق في عكس نقيضه كل لاحيوان لاإنسان وإلا يلزم وجود الخاص بدون العام بدليل التخلف وهو محال والسالبة

الجزئية لا تنعكس أصلا كذلك أي كانعكاس السالبة الكلية عكسا مستويا إلى السالبة الكلية وكعدم انعكاس السالبة الجزئية أصلا **الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها** أي موجبة كلية **و**الموجبة **الجزئية لا تنعكس أصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا إنسان** كالفرس فلا شك في صدقه **وكذب بعض الإنسان لا حيوان** لاستحالة وجود الخاص بدون العام فمعلوم أن الموجبة الجزئية لا تنعكس **وكذلك** أي كعدم انعكاس الموجبة الجزئية عكسا نقيضا القضايا **التسع من الموجهات أعني الوقتيتين المطلقتين**[1] **والوقتيتين**[2] **والوجوديتين**[3] **والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس** بدليل التخلف وبيان التخلف في القضايا المذكورة أن أخصها وهو الوقتية لا تنعكس إذ يصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما[4] ولكن يكذب عكسه أي بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام لأن الانخساف عبارة عن انظلام القمر لا غير ويصدق نقيض العكس وهو كل منخسف قمر بالضرورة وإذا لم تنعكس التي هي أخص من البواقي الثمانية علم عدم انعكاس الثمانية ولو كان العكس لازما لها كان لازما للوقتية أيضا لأن لازم العام لازم للخاص بالضرورة **والبواقي** أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة إلى دائمة مطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة إلى عرفية عامة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إلى عرفية لا دائمة في البعض **تنعكس** بناء **على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي. قوله: بالعكس أي حكم السوالب ههنا** أي في عكس النقيض **حكم الموجبات في العكس المستوي فكما أن الموجبة** كلية كانت أو جزئية **في** العكس **المستوي لا تنعكس إلا** موجبة **جزئية كذلك السالبة ههنا** أي في عكس النقيض **لا تنعكس إلا** سالبة **جزئية لجواز**

---

[1] هما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

[2] هما الوقتية والمنتشرة.

[3] هما الوجوية اللاضرورية والوجودية اللادائمة.

[4] أي كل قمر منخسف بالفعل.

أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الأخص من عين الأعم كليا مثلا يصح لا شيء من الإنسان بلا حيوان[1] ولكن **لا يصح** في العكس **لا شيء من الحيوان بلاإنسان** إذ لا يجوز سلب نقيض الأخص أي لا إنسان من عين الأعم أي الحيوان سلبا كليا **لصدق** الجزئية **بعض الحيوان لاإنسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لادائمة، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي** أي كما لا تنعكس الممكنة العامة الموجبة من السبائط والممكنة الخاصة السالبة من المركبات في العكس المستوي لا تنعكس الممكنة العامة السالبة من البسائط والممكنة الخاصة الموجبة من المركبات في عكس النقيض لأنه لو فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق لا شيء من الحمار بالفعل لامركوب زيد بالإمكان و لا يصدق في عكس نقيضه ليس بعض مركوب زيد بالفعل لاحمار بالإمكان إذ مفروضنا انحصار المركوب في الفرس لا الحمار فالعكس باطل...

الجدول في القضايا المنعكسة والغير المنعكسة من الموجبات والسوالب من البسائط والمركبات

القضايا	القضايا المنعكسة	عكس النقيض	القضايا الغير المنعكسة
البسائط السوالب	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة	الحينية المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنشرة المطلقة
	المطلقة العامة	المطلقة العامة	
المركبات السوالب	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	الحينية المطلقة اللادائية	الممكنة الخاصة

---

[1] هذا نقيض المحمول وأعم من الموضوع أي "الإنسان".

أيضا	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية	المطلقة العامة	
البسائط الموجبات	الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة	الدائمة المطلقة	الممكنة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة
أيضا	المشروطة العامة والعرفية العامة	العرفية العامة	
المركبات الموجبات	المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة	العرفية اللادائمة في البعض	الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة

والبيان البيان والنقض النقض وقد بيّن انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمه إلى العرفية الخاصة بالافتراض فتأمّل ...

قوله: والبيان البيان يعني كما أن المطالب المذكورة في العكس المستوي كانت تثبت بالخلف فكذا ههنا. قوله: والنقض النقض أي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف ثمه. قوله: وقد بين انعكاس الخاصتين إلخ أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي إلى العرفية الخاصة فهو أن يقال متى صدق بالضرورة أو بالدوام بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما أي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما أي بعض ب ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما أي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض وهو أن يفرض ذات الموضوع أعني بعض ج د فد ب بحكم لا دوام الأصل و د ج بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض ب ج بالفعل وهو لا دوام العكس ثم نقول وليس ج ما دام ب وإلا لكان د ج في بعض أوقات كونه ب فيكون د ب في بعض أوقات كونه ج لأن الوصفين إذا تقارنا في ذات واحدة يثبت كل واحد منهما في زمان الآخر في الجملة وقد كان حكم الأصل أنه ليس ب ما دام ج هذا خلف فصدق أن بعض ب أعني د ليس ج ما دام ب وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس بكلا جزئية فافهم ...

قوله: والبيان[1] **البيان يعني كما أن المطالب** أي العكوس **المذكورة في العكس المستوي كانت تثبت بالخلف** أي بدليل التخلف **فكذا ههنا** أي العكوس المذكورة في عكس النقيض كانت تثبت أيضا بدليل التخلف مثلا إذا صدق كل سيارة جسم بالضرورة صدق في عكسه كل ما ليس بجسم ليس بسيارة دائما وإلا فيصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بجسم سيارة بالفعل فجعلناه لإيجابه صغرى من الشكل الأول والأصل لكليته كبرى وقلنا بعض ما ليس بجسم سيارة بالفعل وكل سيارة جسم بالضرورة فينتج بعض ما ليس بجسم جسم وذلك محال والمحال إنما نشأ من الصغرى لأن الكبرى مفروض الصدق والشكل بديهي الإنتاج فالصغرى باطلة وهو نقيض العكس فالعكس حق وهو المطلوب. **قوله: والنقض**[2] **النقض أي مادة التخلف ههنا** أي في عكس النقيض **هي مادة التخلف ثمه** أي في العكس المستوي. **قوله: وقد بين انعكاس الخاصتين إلخ**[3] **أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي إلى العرفية الخاصة** أي المشروطة الخاصة السالبة الجزئية والعرفية الخاصة السالبة الجزئية تنعكسان إلى العرفية الخاصة السالبة الجزئية **فهو** أي فبيان الانعكاس **أن يقال متى صدق بالضرورة أو بالدوام**[4] **بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما أي بعض ج ب بالفعل صدق** في العكس المستوي[5] **بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما أي بعض ب ج بالفعل وذلك** الانعكاس يثبت **بدليل الافتراض وهو** أي دليل الافتراض **أن يفرض ذات**

---

[1] هو بيان المدعى وإتيان الدليل عليه.

[2] هو التخلف أي العكس يكون صادقا في مادة وكاذبا في أخرى.

[3] هذا مستثنى من الحكم السابق أي إن السالبة الجزئية لا تنعكس أصلا.

[4] أي بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[5] أي بعض الساكن ليس بكاتب ما دام ساكنا لا دائما أي بعض الساكن كاتب بالفعل.

الموضوع أعني[1] **بعض ج د**[2] **فد ب بحكم لا دوام الأصل**؛ لأنه كانت القضية من لا دوام الأصل [3]بعض ج ب بالفعل فلما فرض [4]بعض ج د صدق [5]د ب بالفعل **و**[6] **د ج بالفعل لصدق الوصف العنواني** أي الكتابة **على ذات الموضوع** أي زيد **بالفعل على ما هو التحقيق** وهو رأي الشيخ فلما صدق د ب بالفعل وبلا دوام الأصل د ج بالفعل لصدق وصف الموضوع على ذاته فيكون د بعض ب وبعض ج أيضا **فصدق بعض ب ج بالفعل** أي بعض الساكن كاتب بالفعل **وهو لا دوام العكس** فثبت الجزء الثاني من العكس **ثم نقول** في إثبات الجزء الأول من العكس **وليس ج ما دام ب د** أي ليس كاتبا ما دام ساكن الأصابع زيد أو بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكنا وساكن الأصابع هو زيد فالعكس صادق **وإلا لكان** أي لصدق نقيضه وهو **د ج في بعض أوقات كونه ب فيكون د ب في بعض أوقات كونه ج** أي زيد كاتب في بعض أوقات كونه ساكنا وكلما صدق هذا النقيض صدق زيد ساكن الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا؛ **لأن الوصفين** أي الكتابة والسكون **إذا تقارنا في ذات واحدة** أي زيد **يثبت كل واحد منهما** أي من الوصفين لزيد **في زمان** الوصف **الآخر في الجملة** وذا باطل لأن هذين الوصفين متباينان لا تقرنان في ذات واحدة **وقد كان حكم الأصل أنه ليس ب ما دام ج** أي أن بعض الكاتب وهو زيد ليس بساكن الأصابع ما دام كاتبا فمعلوم أن **هذا** أي مقارنة الوصفين المتبائنين في ذات واحد **خلف فصدق أن بعض ب أعني د ليس ج ما دام ب** أي بعض الساكن[7] ليس بكاتب

---

[1] أي بعض الكاتب زيد.

[2] أي فزيد ساكن الإصابع بالفعل.

[3] أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل.

[4] أي بعض الكاتب زيد.

[5] أي زيد ساكن الأصابع بالفعل.

[6] أي زيد كاتب بالفعل.

[7] هو زيد مثلا.

ما دام ساكناً **وهو** المذكور **الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه**[1] **فافهم** فهماً كاملا ...

[1] راجع إلى العكس.

....

وأما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض إلى العرفية الخاصة فهو أن يقال إذا صدق بعض ج ب ما دائما ج لا دائما أي بعض ج ليس ب بالفعل وذلك بالافتراض وهو أن يفرض ذات الموضوع أعني بعض ج د فد ج بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق و د ليس ب بالفعل بحكم لا دوام الأصل فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو ملزوم لا دوام العكس؛ لأن الإثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول و ليس ج ما دام ليس ب وإلا لكان ج في بعض أوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض أوقات كونه ج كما مرّ قد كان حكم الأصل أنه ب ما دام ج هذا خلف فصدق أن بعض ما ليس ب وهو د ليس ج ما دام ليس ب وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فتأمل...

وأما بيان انعكاس الخاصتين أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة من الموجبة الجزئية في عكس النقيض إلى العرفية الخاصة الموجبة الجزئية فهو أي فبيان الانعكاس أن يقال إذا صدق بالضرورة أو بالدوام بعض ج ب ما دام ج لا دائما أي بعض ج ليس ب بالفعل فتصويره بمادة خاصة بالضرورة أو بالدوام بعض متحرك الأصابع كاتب ما دام متحرك الأصابع لا دائما أي بعض متحرك الأصابع ليس بكاتب بالفعل لصدق عكس نقيضه بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما أي ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل أي بالدوام بعض ما ليس بكاتب ليس بمتحرك الأصابع ما دام ليس بكاتب لا دائما أي ليس بعض ما ليس بكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل وذلك المذكور بالافتراض وهو أي دليل الافتراض أن يفرض ذات الموضوع أعني بعض ج د فد ج بالفعل أي بعض متحرك الأصابع زيد فيصدق

قضيتان أحدهما زيد متحرك الأصابع بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذاته أي زيد مثلا بالفعل **على مذهب الشيخ وهو التحقيق** والحق وثانيهما زيد ليس بكاتب بالفعل بحكم لادوام الأصل فيصدق بعض ما ليس بكاتب متحرك الأصابع بالفعل لأن زيدا أثبت له "بعض ما ليس بكاتب" كما أثبت له "بعض متحرك الأصابع" وهذا التصادق ملزوم لادوام العكس لأن القضية من لادوام العكس ليس بعض ما ليس بكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل والإيجاب يلزمه نفي النفي فصدق الجزء الثاني من العكس فهذا مراد الشارح بقوله **و د ليس ب بالفعل بحكم لادوام الأصل فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو ملزوم لادوام العكس؛ لأن الإثبات يلزمه نفي النفي** إذ القضية التي أشير إليها بلادوام العكس ليس بعض ما ليس ب ليس ج فإذا صار ليس ج مسلوبا عن بعض ما ليس ب يكون ج ثابتا له كما لا يخفى **ثم نقول** في إثبات الجزء الأول من عكس النقيض **و**بعض ما[1] **ليس ج ما دام ليس ب** أي بعض ما ليس بكاتب ليس بمتحرك الأصابع ما دام ليس بكاتب **وإلا لكان** د **ج في بعض أوقات كونه ليس ب فيكون** د **ليس ب في بعض أوقات كونه ج كما مر** سابقا من أنه **قد كان حكم الأصل أنه ب ما دام ج هذا خلف فصدق أن بعض ما ليس ب وهو** أي البعض **د ليس ج ما دام ليس ب** أي وإن لم يكن ما ذكر لكان بعض ما ليس بكاتب أعني زيدا متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه ليس بكاتب فيصدق أيضا زيد ليس بكاتب في بعض أوقات كونه متحرك الأصابع وقد مرّ أن الوصفين إذا تقارنا في ذات ثبت كل واحد منهما فيها في زمان الآخر في الجملة والوصفان أعني تحرّك الأصابع وعدم الكتابة تقارنا في زيد فإذا ثبت تحرّك الأصابع لزيد في زمان كونه ليس بكاتب ثبت أنه ليس بكاتب في زمان كونه متحرك الأصابع يعني أن عدم الكتابة ثابت لزيد في زمان تحرّك الأصابع وهذا خلف فصدق أن بعض ما ليس بكاتب وهو

---

[1] هو "زيد" مثلا.

زيد ليس بمتحرك الأصابع ما دام ليس بكاتب **وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس** أي عكس النقيض **بكلا جزئيه فتأمّل** فإنه دقيق بالتأمّل حقيق ...

فصل في الحجة

القياس قول مؤلّف من قضايا يلزم لذاته قول آخر ...

قوله: القياس قول أي مركب وهو أعم من المؤلف إذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه؛ لأنه مأخوذ من الألفة صرح بذلك الشريف المحقّق في حاشية الكشاف وحينئذ فذكر المؤلّف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأليف بعد التركيب إشارة إلى اعتبار الجزء الصوري في الحجّة فالقول يشمل المركّبات التامّة وغيرها كلّها وبقوله: "مؤلّف من قضايا" خرج ما ليس كذلك كالمركّبات الغير التامّة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها أمّا البسيطة فظاهر وأمّا المركّبة فلأنّ المتبادر من القضايا القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك أو لأن المتبادر من القضايا ما يعدّ في عرفهم قضايا متعدّدة وبقوله: "يلزم" خرج الاستقراء والتمثيل إذ لا يلزم منهما العلم بشيء نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله: "لذاته" خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساواة نحو أ مساو لـب وب مساو لـج فإنه يلزم من ذلك أن أ مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية وهي أن مساوي المساوي مساو وقياس المساواة مع هذه المقدّمة الخارجية يرجع إلى قياسين وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات فاعرف ذلك ...

فصل في الحجة

لما كانت الحجّة على ثلاثة أنواع القياس والاستقراء والتمثيل وكان الطلب الأعلى والمقصد الأقصى في باب التصديقات القياس لأنه مفيد لليقين بخلاف أخويه لأنهما يفيد الظن لا اليقين فقدّمه على أخويه وشرع في تعريفه وبيان أقسامه ثم القياس يطلق على المعقول والملفوظ كإطلاق القضية عليهما. **قوله: القياس قول أي مركب وهو** أي المركب **أعم من المؤلف** جواب عن سؤال تقريره أن المركب والمؤلف مترادفان فيلزم التكرار بتفسير القول بالمركب وحاصل الجواب منع الترادف بينهما بدليل أن ميرزا جان وشريف العلماء صرحا لعموم المركب وخصوص المؤلف **إذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه** أي أجزاء المؤلف؛ **لأنه** أي المؤلف **مأخوذ من الألفة صرح بذلك** أي بالمناسبة بين أجزاء المؤلف **الشريف المحقق في حاشية الكشاف** بخلاف المركب فإنه لم يعتبر المناسبة بين أجزاء المركب سواء وجدت المناسبة بينها أو لا **فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام** فالقول عام والمؤلف خاص **وهو** أي ذكر الخاص بعد العام **متعارف في التعريفات** ثم أورد على التعريف ما الفائدة في ذكر المؤلف بعد المركب مع أن المؤلف يتضمن معنى المركب؟ فأجاب بقوله **وفي اعتبار التأليف** بمنزلة الفصل **بعد التركيب** بمنزلة الجنس **إشارة إلى اعتبار الجزء الصوري في الحجة** فإن الألفة بين الأجزاء إنما تكون بسبب عروض الصورة والهيئة الاجتماعية لتلك الأجزاء فعلم أن التركيب مطلقا لايكفي في القياس بل لا بد من الألفة والمناسبة وسبب المناسبة هو الحد الأوسط والقضايا مادة القياس وهيئة التأليف الحاصلة بالحد الأوسط جزء[1] صوري للقياس ثم شرع في بيان الجنس والفصل في تعريف القياس **فالقول** المذكور في التعريف **يشمل المركبات التامة** خبرية أو انشائية **وغيرها** كالمركبات الناقصة تقييدة أو غيرها **كلها وبقوله: "مؤلف من**

---

[1] الجزء على قسمين الجزء الصوري هو ما به الشيء بالفعل كصورة الكوز له والجزء المادّي هو ما به الشيء بالقوّة كالطين للكوز.

القضايا[1]" **خرج ما ليس كذلك** أي خرج ما لا يكون مؤلفا من القضايا **كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها**؛ لأن كلا منها ليس مؤلفا من قضايا **وأما** القضية **البسيطة فظاهر** خروجه من تعريف القياس فإنها لا تصدق عليها أنها مؤلفة من قضايا بل قضية واحدة مركبة من الموضوع والمحمول **وأما** القضية **المركبة** فخروجها من قوله "مؤلف" بديهي ولكن خفي **فلأن** الأمر **المتبادر من القضايا القضايا الصريحة** أي المذكورة بالعبارة المستقلة وألفاظ التعريفات يجب أن تحمل على معانيها المتبادرة ولا شك أن القضية الثانية من القضية المركبة ليست قضية صريحة لعدم كونها مذكورة بالعبارة المستقلة وهذا مراد قوله: **والجزء الثاني من المركبة ليست كذلك أو لأن المتبادر من القضايا ما يعدّ في عرفهم** أي عرف المناطقة **قضايا متعدّدة** والمركبة لا تعدّ من القضايا المتعدّدة بل يقال لها إنها قضية واحدة **وبقوله: "يلزم" خرج الاستقراء**[2] **والتمثيل**[3] **يحصل منهما** أي من الاستقراء والتمثيل **العلم بشيء** كما في قولك أكثر الحيوانات يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ فكل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ فتحقّق ههنا اللزوم العلمي الظني لعدم جريان هذا الحكم في التمساح إذ هو يحرّك فكّه الأعلى عند المضغ بخلاف القياس فإنه يفيد اليقين أو لا يلزم منه إلا اليقين **نعم يحصل منهما** أي من الاستقراء والتمثيل **الظن بشيء آخر** كما عرفت الآن **وبقوله: "لذاته" خرج ما يلزم منه**[4] **قول آخر بواسطة مقدمة خارجية** عن القياس **كقياس المساواة نحو أ مساو لب وب مساو لج فإنه يلزم من ذلك** القياس **أن أ مساو لج لكن لا يلزم لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية** عن القياس **وهي** أي المقدمة الخارجية **أن مساوي المساوي مساو وقياس المساواة**

---

[1] المراد من القضايا الصوادق إذ في التعريفات يؤخذ المتبادر.

[2] هو الاحتجاج بالجزئي على الكلي.

[3] هو الاحتجاج بالجزئي على الجزئي.

[4] راجع إلى ما الموصول.

مع هذه المقدمة الخارجية يرجع إلى قياسين[1] لا إلى قياس واحد والكلام فيه **وبدونها** أي بدون المقدمة الخارجية **ليس** قياس المساواة **من أقسام** القياس **الموصل** إلى المطلوب بالذات وهذا خارج عن تعريف القياس وأمّا مع المقدمة الخارجية وإن كان من أقسام القياس لكنه ليس قياسا واحدا بل قياسان **فاعرف ذلك** أي التحقيق المذكور ففيه إيماء إلى أن قياس المساواة حجة بخلاف الاستقراء والتمثيل كما هو الظاهر ...

---

[1] أولهما أن أ مساو لِب وب مساو لِج وثانيهما أن أ مساو لمساو لج وكل مساو المساوي مساو فيلزم من هذين القياسين أن أ مساو لج.

فإن كان مذكورا فيه بمادّته وهيئته فاستثنائي وإلا فاقتراني حملي أو شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى أصغر ومحموله أكبر والمتكرّر أوسط وما فيه الأصغر صغرى والأكبر كبرى ...

والقول الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا فإن كان أي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادّته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقّق في ضمن الإيجاب أو السلب فإنه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج أن هذا ليس بإنسان والمذكور في القياس هذا إنسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال المذكور لكنه إنسان ينتج أن هذا حيوان. قوله: فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء أعني لكن. قوله: وإلا أي لم يكن القول الآخر مذكورا في القياس بمادّته وهيئته وذلك بأن يكون مذكورا بمادّته لا بهيئته إذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادّة وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من أجزاء النتيجة المادّية والصورية ومن هذا علم أنه لو حذف قوله: "بمادّته" لكان أولى ...

والقول الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا والفرق بينهما باعتبار فإن العالم حادث قبل الاستدلال مطلوب وبعده نتيجة لما فرغ من تعريف القياس شرع في تقسيمه فإن كان أي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته أي بمادة القول الآخر[1] طرفاه

[1] أي النتيجة.

المحكوم عليه والمحكوم **به والمراد بهيئته** أي بهيئة القول الآخر **الترتيب الواقع بين طرفيه** أي طرفي القول الآخر سواء تحقق **في ضمن الإيجاب أو السلب**[1] **فإنه قد يكون المذكور في** القياس **الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج** بعد استثناء نقيض التالي **أن هذا ليس بإنسان والمذكور في القياس هذا إنسان** فهذا نقيض النتيجة **وقد يكون المذكور فيه** أي في القياس الاستثنائي **عين النتيجة كقولك في المثال المذكور لكنه إنسان ينتج** بعد استثناء عين المقدم **أن هذا حيوان** فعين النتيجة مذكور في القياس. **قوله: فاستثنائي** يسمى القياس بالاستثنائي **لاشتماله** أي لاشتمال هذا القياس **على كلمة الاستثناء أعني لكن** بناء على أن كلمة "إلّا" التي هي أداة الاستثناء حقيقة بمعنى لكن في المستثنى المنقطع. **قوله: وإلا أي وإن لم يكن القول الآخر** أي النتيجة **مذكورا في القياس بمادته وهيئته** أي بطرفيه والترتيب بينهما **وذلك** أي عدم ذكر القول الآخر بالمجموع أي المادّة والهيئة **بأن يكون مذكورا بمادّته لا بهيئته إذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة** فإن الهيئة عارضة للأجزاء غير منفكة عنها **وكذا لا يعقل قياس لا يشمل على شيء من أجزاء النتيجة المادّية والصورية** فإنه لا يتصوّر كونه موصلا إلى النتيجة حاصله أن الاحتمالات العقلية ثلاثة الأول أن يكون القول الآخر مذكورا في القياس بمادّته ولا بهيئته والثاني أن يكون مذكورا بهيئته لا بمادّته والثالث أن لا يكون مذكورا فيه بمادّته ولا بهيئته الثالث باطل فإنه يمتنع أن يكون القياس غير مشتمل على الأجزاء المادّية والصورية جميعا والثاني أيضا باطل فإن الهيئة العارضة للأجزاء المادّية للنتيجة غير منفكّة عنها فكيف يتصوّر وجود الهيئة بدون المادّة؟ فتعيّن الاحتمال الأوّل **ومن هذا** التنقيح **علم أنه** ضمير الشأن **لو حذف قوله: "بمادّته"** من المتن وأثبت قوله بهيئته فقط **لكان أولى** للاختصار في العبارة مع حصول المقصود ...

---

[1] مع قطع النظر عن خصوص الكيفية.

والأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الأوّل أو محمولهما فالثاني أو موضوعهما فالثالث أو عكس الأوّل فالرابع ...

قوله: فأقتراني لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الأصغر والأكبر والأوسط. قوله: حملي أي القياس الاقتراني ينقسم إلى حملي وشرطي؛ لأنه إن كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملي نحو العالم متغيّر وكل متغيّر حادث فالعالـم حادث وإلا فشرطي سواء تركّب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالـم مضيء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالـم مضيء أو تركّب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما والمصنّف قدّم البحث عن الاقتراني الحملي على الاقتراني الشرطي لكونه أبسط من الشرطي. قوله: من الحملي أي من الاقتراني الحملي. قوله: أصغر لكون الموضوع في الأغلب أخصّ من المحمول وأقلّ أفرادا منه فيكون المحمول أكبر وأكثر أفرادا. قوله: والمتكرّر أوسط لتوسّطه بين الطرفين. قوله: وما فيه الأصغر أي المقدّمة التي فيها الأصغر وتذكير الضمير نظرا إلى لفظ الموصول قوله صغرى لاشتمالها على الأصغر. قوله: كبرى أي ما فيه الأكبر كبرى لاشتمالها على الأكبر. قوله: الشكل الأول يسمى أولا؛ لأن إنتاجه بديهي وإنتاج البواقي نظري يرجع إليه فيكون أسبق وأقدم في العلم. قوله: فالثاني لاشتراكه مع الأوّل في أشرف

المقدّمتين أعني الصغرى. قوله: فالثالث لاشتراكه مع الأوّل في أخسّ المقدّمتين أعني الكبرى. قوله: فالرابع لكونه في غاية البعد عن الأوّل ...

قوله: فاقتراني أي إنما سمي القياس بالاقتراني **لاقتران حدود المطلوب فيه** أي في الاقتراني بواسطة الواو الواصلة **وهي** أي الحدود **الأصغر والأكبر والأوسط. قوله: حملي أي القياس الاقتراني ينقسم إلى** قياس **حملي و**قياس **شرطي؛ لأنه** أي القياس الاقتراني **إن كان مركّبا من الحمليات الصرفة** أي المحضة فقياس اقتراني **حملي نحو العالم متغيّر وكل متغيّر حادث فالعالم حادث وإلا** أي وإن لم يتركّب من الحمليات الصرفة فقياس اقتراني **شرطي سواء تركّب** القياس **من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**[1] **وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء**[2] **فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء**[3] **أو تركّب** القياس **من** القضية **الحملية و**القضية **الشرطية نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا**[4] **وكل حيوان جسم**[5] **فكلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما**[6] **وقدّم المصنّف البحث عن** القياس **الاقتراني الحملي على** القياس **الاقتراني الشرطي لكونه** أي الاقتراني الحملي **أبسط من** الاقتراني **الشرطي** أي لأن مباحث الاقتراني أوفر من مباحث الشرطي ولأن الاقتراني الحملي أقل أجزاء من الاقتراني الشرطي. **قوله: من الحملي أي من الاقتراني الحملي. قوله: أصغر**

---

[1] الصغرى.

[2] الكبرى.

[3] النتيجة.

[4] الصغرى من الشرطيات.

[5] الكبرى من الحمليات.

[6] النتيجة.

لكون الموضوع[1] **في الأغلب**[2] **أخصّ من المحمول وأقلّ أفرادا منه** أي من المحمول **فيكون المحمول أكبر وأكثر أفرادا** نحو فالعالم حادث. **قوله: المتكرّر** في الصغرى والكبرى حد **أوسط لتوسّطه بين الطرفين** أي لتوسّط الأوسط بين الأصغر والأكبر. **قوله: وما فيه الأصغر** أي المقدمة التي فيها الأصغر هنا إيراد أنه لم ذكّر المصنف رحمه الله الضمير في "فيه" والمرجع مؤنث أي المقدمة؟ فأجاب الشارح بقوله **وتذكير الضمير** أي ذكر الضمير مذكّرا **نظرا إلى لفظ الموصول** أي ما. **قوله: صغرى** أي كون المقدمة الأولى صغرى **لاشتمالها** أي لاشتمال الصغرى **على الأصغر** الذي هو موضوع المطلوب. **قوله: كبرى أي ما فيه الأكبر** يقال له **كبرى لاشتمالها** أي لاشتمال الكبرى **على الأكبر** الذي هو محمول المطلوب. **قوله: الشكل الأول يسمى** الشكل الأول **أولا؛ لأن إنتاجه** أي إنتاج هذا الشكل **بديهي** لكونه على النظم الطبعي وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومن الأوسط إلى الأكبر فلذا وضع في المرتبة الأولى **وإنتاج** الأشكال الثلاثة **البواقي نظري يرجع إليه** أي إلى الشكل الأول **فيكون** الشكل الأول **أسبق وأقدم في العلم. قوله: فالثاني** إنما جعل الشكل الثاني في المرتبة الثانية **لاشتراكه** أي لاشتراك الثاني **مع** الشكل **الأوّل في أشرف المقدمتين أعني الصغرى** لكونها مشتملة على أشرف طرفي المطلوب وهو الموضوع الذي هو ذات وأصل فحاصله أنّ الحدّ الأوسط في صغرى الشكل الأوّل والثاني محمول. **قوله: فالثالث** إنما وضع الشكل الثالث في الرتبة الثالثة **لاشتراكه** أي لاشتراك الثالث **مع** الشكل **الأوّل في أخسّ المقدمتين أعني الكبرى** لكونها مشتملة على أخسّ طرفي المطلوب أعني المحمول الذي هو تابع للموضوع ولا

---

[1] في النتيجة.

[2] إنما قيّد بالأغلب؛ لأن الموضوع قد يكون مساويا للمحمول كما يقال كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك فكل إنسان ضاحك وقد يكون أعم من المحمول كما يقال بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك.

كلام في أن الصفة أخصّ من الذات والتابع من المتبوع والذات أشرف من الصفة والمتبوع من التابع والمقصود أن الأوسط في كبرى الشكل الأوّل والثالث موضوع. **قوله: فالرابع** إنما أعطي المرتبة الرابعة **لكونه** أي الرابع **في غاية البعد عن** الشكل **الأول**؛ لأنه لا شراكه له مع الشكل الأوّل في كلتا المقدمتين إذ الأوسط في صغراه موضوع وكبراه محمول وعكسه في الأوّل...

ويشترط في الأوّل إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة...

قوله: وفعليتها ليتعدّى الحكم من الأوسط إلى الأصغر وذلك؛ لأن الحكم في الكبرى إيجابا كان أو سلبا إنما هو على ما يثبت له الأوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بأن الأصغر يثبت له الأوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر. قوله: مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الأصغر في الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر وذلك؛ لأن الأوسط يكون محمولا هنا على الأصغر ويجوز أن يكون المحمول أعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر كما يشاهد في قولك كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس. قوله: لينتج الموجبتان أي الكلية والجزئية واللام فيه للغاية أي أثر هذه الشروط أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين ففي الأول تكون النتيجة موجبة كلية وفي الثاني موجبة جزئية وأن ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق تفصيله وأمثلة الكل واضحة. قوله: الموجبتين أي ينتج الكلية والجزئية. قوله: والسالبتين أي ينتج الكلية والجزئية. قوله: "بالضرورة"

متعلق بقوله: "ينتج" والمقصود الإشارة إلى أن إنتاج هذا الشكل للمحصورات الأربع بديهي بخلاف إنتاج سائر الأشكال لنتائجها كما سيجيء تفصيلها ...

قوله: وفعليتها أي فعلية الصغرى فشرط فعليتها **ليتعدّى الحكم** الحاصل **من** الحد **الأوسط إلى الأصغر وذلك** التعدي؛[1] **لأن الحكم في الكبرى إيجابا كان أو سلبا إنما هو** أي ذلك الحكم يقع **على ما** أي شيء **يثبت له الأوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بأن الأصغر يثبت له** الحد **الأوسط لم يلزم تعدي الحكم من** الحد **الأوسط إلى الأصغر** نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالحكم بالحدوث في الكبرى أي كل متغير حادث على ما هو المتغير بالفعل فلا بد أن يكون الحكم في الصغرى بالفعل بأن يكون التغير ثابتا للعالم بالفعل وإن لم يحكم في الصغرى بأن العالم ثابت له التغير بالفعل لم يندرج العالم في المتغير فلا يتجاوز حكم الحدوث من المتغير إلى العالم فلا إنتاج. **قوله: مع كلية الكبرى** أي شرط كلية الكبرى في الشكل الأول **ليلزم اندراج الأصغر في** الحد **الأوسط فيلزم من الحكم على** الحد **الأوسط الحكم**[2] **على الأصغر و**[3] **ذلك** اللزوم؛ **لأن** الحد **الأوسط يكون محمولا هنا** أي في الشكل الأول **على الأصغر** كما حمل المتغير على العالم في العالم متغير **ويجوز أن يكون المحمول** أي الحد الأوسط **أعم من الموضوع** كما

---

[1] اگر صغری میں حد اوسط کو اصغر کے لیے بالفعل ثابت نہ کیا جائے تو کبریٰ میں حکم حد اوسط کیلئے بھی بالفعل ثابت نہیں ہو گا لہذا اکبر اصغر کے لیے بالفعل ثابت نہیں ہو گا کیونکہ حد اوسط اصغر کے لیے بالفعل ثابت نہیں ہوئی یاد رہے اکبر کو اصغر کے لیے بواسطۂ حد اوسط ثابت کیا جاتا ہے۔

[2] فاعل "يلزم".

[3] کبری کلیہ ہونا ضروری ہے کہ اس طرح اصغر حد اوسط کے تحت داخل ہو جائے گا لہذا جو حکم کبریٰ میں حد اوسط پر لگے گا وہی حکم صغری میں اصغر پر بھی لگ جائے گا۔ اگر کبری کلیہ نہیں ہو گا تو کبری میں جو حکم حد اوسط پر لگ رہا ہے اس حد اوسط کے تحت اصغر داخل نہیں ہے لہذا اکبری والا حکم اصغر پر نہیں لگے گا اور یہ خرابی ہے۔

أن الحيوان أعم من الإنسان في كل إنسان حيوان **فلو حكم** بصيغة المجهول **في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر** حتى يحصل النتيجة **كما يشاهد في قولك كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس** فإن بعض الحيوان الذي هو محكوم عليه بالأكبر أي بالفرسية غير بعض الحيوان الذي حكم به على الأصغر أي على الإنسان فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى إلى الأصغر أي الإنسان لعدم كونه[1] أي الإنسان مندرجا تحت هذا البعض إنما هو مندرج تحت بعض آخر. **قوله: لينتج الموجبتان** الصغريان **أي** الموجبة **الكلية و**الموجبة **الجزئية واللام فيه** أي في قوله: "لينتج" **للغاية أي أثر هذه الشروط** أي إيجاب الصغرى مع فعليتها وكلية الكبرى **أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية و**الصغرى **الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين**[2] الكلية والجزئية **ففي** الضرب **الأول** هو كون الصغرى موجبة كلية مع الكبرى الموجبة الكلية **يكون النتيجة موجبة كلية** كما هو الظاهر مثل كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم **وفي** الضرب **الثاني** هو كون الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى الموجبة الكلية يكون النتيجة **موجبة جزئية** إذ النتيجة تابعة لأخس المقدمتين والأخسية إنما هي الجزئية[3] مثل بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك **وأن ينتج الصغريان يعني الموجبتين** وهما كلية وجزئية **مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين**[4] **الكلية والجزئية** ففي الضرب الأول تكون النتيجة سالبة كلية مثل كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الإنسان بحجر وفي الضرب الثاني سالبة جزئية مثل بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان

---

[1] أي الموضوع.

[2] مفعول ل"ينتج".

[3] والسلب.

[4] مفعول ل"ينتج".

بصاهل فبعض الحيوان ليس بصاهل **على ما سبق** الآن من إنتاج الصغريين الموجبتين مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين الكلية والجزئية **وأمثلة الكل** أي الضروب الأربعة **واضحة** وجدولها هذا.

الصغرى	الكبرى	النتيجة
الموجبة الكلية	الموجبة الكلية	الموجبة الكلية
الموجبة الجزئية	الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية
الموجبة الكلية	السالبة الكلية	السالبة الكلية
الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية

قوله: الموجبتين أي ينتج الضرب الأول الموجبة **الكلية و**الضرب الثاني الموجبة **الجزئية**.

قوله: السالبتين أي ينتج الضرب الثالث السالبة **الكلية و**الضرب الرابع السالبة **الجزئية**.

قوله: "بالضرورة" متعلق بقوله: "ينتج" والمقصود من قوله: "بالضرورة" **الإشارة إلى أن إنتاج هذا الشكل** أي الأوّل **للمحصورات الأربع**[1] **بديهي** أي غير محتاج إلى النظر **بخلاف إنتاج سائر الأشكال**[2] **لنتائجها** فإنها تحتاج إلى النظر **كما سيجيء تفصيلها** أي تفصيل الأشكال الباقية في مقاماتها...

---

[1] أي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية والسالبة الجزئية.

[2] أي بواقي الأشكال.

وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى ...

قوله: وفي الثاني اختلافهما أي يشترط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين في السلب والإيجاب وذلك؛ لأنه لو تألّف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو أن يكون الصادق في نتيجة القياس الإيجاب تارة والسلب أخرى فإنه لو قلنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تألّف من السالبتين كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلاف دليل عدم الإنتاج فإن النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض الموادّ هو السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق في بعض الموادّ الموجبة. قوله: وكلية الكبرى أي ويشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى إذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الإيجاب ولو قلنا بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب ...

قوله: وفي الثاني اختلافهما أي يشترط في هذا الشكل أي الثاني بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين أي الصغرى والكبرى في السلب والإيجاب فإن كانت الصغرى سالبة فالكبرى موجبة وبالعكس وذلك الشرط؛ لأنه لو تألف هذا الشكل أي الثاني من المقدمتين الموجبتين يحصل الاختلاف وهو أي الاختلاف أن يكون الصادق في نتيجة القياس الإيجاب

تارة لجواز أن يكون الأشياء المتوافقة مشتركة في ثبوت أمر واحد لها فالحق حينئذ الإيجاب **والسلب** تارة **أخرى** لجواز أن يكون الأشياء المتخالفة مشتركة أيضا في ثبوت شيء واحد لها فالحق حينئذ السلب **فإنه لو قلنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق** في نتيجة القياس حينئذ **الإيجاب** أي كل إنسان ناطق لا السلب أي لا شيء من الإنسان بناطق **ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق** في النتيجة **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس لا الإيجاب أي كل إنسان فرس فحصل الاختلاف لفقد الشرط المذكور وهو اختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب **وكذا الحال** أي يحصل الاختلاف في نتيجة القياس **لو تألف** هذا الشكل **من** مقدمتين **سالبتين كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق** في نتيجة القياس المذكور **الإيجاب** أي كل إنسان ناطق لا السلب أي لا شيء من الإنسان بناطق لكونه كذبا لا محالة **ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق** عندئذ **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس لا الإيجاب أي كل انسان فرس **والاختلاف** في النتيجة **دليل عدم الإنتاج** أي إنتاج القياس أو الشكل **فإن النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقدمتين** أي الصغرى والكبرى **فلو كان** القول **اللازم من المقدمتين الموجبة لما**[1] **كان الحق في بعض المواد** أي الأمثلة **هو السالبة ولو كان** القول **اللازم منهما** أي من المقدمتين **السالبة لما**[2] **صدق في بعض المواد** أي الأمثلة **الموجبة** حاصله أن النتيجة الصادقة في جميع المواد واحدة إن كانت موجبة فموجبة فقط وإن كانت سالبة فسالبة فقط لا اختلاف فيها أصلا. **قوله: كلية الكبرى أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى إذ عند جزئيتها** أي جزئية الكبرى **يحصل الاختلاف** الموجب للعقم **كقولنا كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق** أي الصادق في نتيجة هذا القياس **الإيجاب** أي بعض الإنسان حيوان واقتضى القياس أن تكون النتيجة سالبة أي

---

[1] نافية.

[2] نافية.

بعض الإنسان ليس بحيوان إذ هي تابعة لأخس المقدمتين والأخسية إنما هي الجزئية والسلب **ولو قلنا** بدل الكبرى **بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق** في النتيجة **السلب** أي بعض الإنسان ليس بصاهل لا الإيجاب أي بعض الإنسان صاهل ...

مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أو الكبرى المشروطة لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية ...

قوله: مع دوام الصغرى أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران الأوّل أحد الأمرين هو إمّا أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة أو ضرورية وإمّا أن تكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سوالبها لا من التسع التي لا تنعكس سوالبها والثاني أحد الأمرين وهو أن الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل إلا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة وحاصله أن الممكنة إن كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة وإن كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ودليل الشرطين أنه لولا هما لزم اختلاف النتيجة والتفصيل لا يناسب هذا المختصر. قوله: لينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضا أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الكلية والجزئية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين فالضرب الأول هو المركب من الكليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب ولا شيء من أ ب والضرب الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل أ ب والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من ج أ وإليهما أشار المصنف بقوله: لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو

بعض ج ب ولا شيء من أ ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل أ ب والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس أ وإليهما أشار المصنف بقوله: والمختلفتان في الكم أيضاً أي كما أنهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرائط ينتج سالبة جزئية ...

قوله: مع دوام الصغرى أي يشترط في إنتاج هذا الشكل أي الثاني بحسب الجهة أمران فالأمر الأول أحد الأمرين هو إما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون الصغرى[1] دائمة أو ضرورية وإما[2] أن تكون الكبرى من القضايا الست[3] التي تنعكس سوالبها بالعكس المستوي لا من القضايا التسع التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي والأمر الثاني أيضاً أحد الأمرين وهو[4] أن الممكنة عامة أو خاصة لا تستعمل في هذا الشكل أي الثاني إلا مع الضرورية المطلقة سواء كانت الضرورية المطلقة صغرى أو كبرى أو مع كبرى[5] مشروطة عامة أو خاصة وحاصله أي حاصل الأمر الثاني أن الممكنة إن كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة وإن كانت الممكنة كبرى كانت الصغرى ضرورية فقط لا غير ودليل الشرطين أي الأمرين أنه ضمير الشأن لولا هما أي الشرطان لزم اختلاف النتيجة في الأقيسة مثل كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً ولا شيء من القمر بمظلم وقت التربيع لا دائماً فينتج موجبة صادقة أي كل منخسف قمر ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الشمس بمظلم وقت عدم الكسوف لا دائماً فينتج سالبة صادقة أي لا شيء من

---

[1] أحد الأمرين.

[2] ثانيهما.

[3] هي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان.

[4] أي أحد الأمرين.

[5] عطف على "مع الضرورية".

المنخسف بشمس وهذا الاختلاف لزم لفقدان الشرط الأول ومثال فقدان الشرط الثاني كل حمار مركوب زيد بالإمكان ولا شيء من الناهق بمركوب زيد دائما ينتج موجبة صادقة أي كل حمار ناهق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفيل بمركوب زيد دائما ينتج سالبة صادقة أي لا شيء من الحمار بفيل **والتفصيل لا يناسب هذا** الكتاب **المختصر. قوله: لينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا الشكل** أي الثاني **أيضا أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبة الكلية والجزئية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين** الكلية والجزئية **فالضرب الأول هو المركب من الكليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب** أي كل إنسان حيوان مثلا **ولا شيء من أ ب** أي لا شيء من الحجر بحيوان مثلا فتكون النتيجة لا شيء من ج أ أي لا شيء من الإنسان بحجر **والضرب الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل أ ب والنتيجة فيهما** أي في هذين الضربين **سالبة** إذ النتيجة تابعة للأخسية وهي السلب **كلية نحو لا شيء من ج أ** أي لا شيء من الإنسان بناهق وكل حمار ناهق فلا شيء من الإنسان بحمار **وإليهما** أي إلى هذين الضربين ونتيجتهما **أشار المصنف بقوله: لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض ج ب ولا شيء من أ ب** أي بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان **والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل أ ب** أي بعض الحيوان ليس بناطق وكل ناطق إنسان **والنتيجة منهما** أي من الضرب الثالث والضرب الرابع **سالبة جزئية نحو بعض ج ليس أ** أي بعض الإنسان ليس بحجر وبعض الحيوان ليس بإنسان إذ النتيجة تابعة لأخس المقدمتين والأخسية هي السلب والجزئية **وإليهما** أي إلى الضرب الثالث والضرب الرابع ونتيجتهما **أشار المصنف بقوله: والمختلفان في الكم أيضا أي القضيتان اللتان هما مختلفتان في الكم** أي في الكلية والجزئية **كما أنهما** أي أن القضيتين **مختلفتان**

في الكيف أي في الإيجاب والسلب **ينتج سالبة جزئية بناء على ما سبق من الشرائط** فالشكل الثاني لا ينتج إلا نتيجتين سالبة كلية وسالبة جزئية ...

قوله: بالخلف يعني دليل إنتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين أمور الأوّل الخلف وهو أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الأوّل ما ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الأربعة كلها والثاني عكس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الأول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك إنما يجري في الضرب الأول والثالث؛ لأن كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها وأما الآخران فكبراهما موجبة كلية لا تنعكس إلا موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول مع أن صغراهما أيضا سالبة لا تصح لصغروية الشكل الأول والثالث أن يعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا أولا لينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة وذلك إنما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الأول وهذا إنما هو في الضرب الثاني فإن صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها وأما الأول والثالث فصغراهما موجبة لا تنعكس إلا جزئية وأما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها لا تكون إلا جزئية أيضا فتدبّر. قوله: إيجاب الصغرى وفعليتها؛ لأن الحكم في كبراه سواء كان إيجابا أو سلبا على ما هو أوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الأصغر مع الأوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلا وتكون الصغرى سالبة أو يتحد لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعدّ الحكم من الأوسط بالفعل إلى الأصغر. قوله: مع كلية

إحداهما؛ لأنه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر إلى الأصغر مثلا يصدق بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس ...

قوله: بالخلف يعني أن دليل إنتاج هذه الضروب الأربعة **لهاتين النتيجتين** أي السالبة الكلية والسالبة الجزئية **أمور** الأمر **الأول الخلف وهو** أي الخلف **أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه** أي لإيجاب النقيض أعني لكون النقيض موجبة **صغرى** من الشكل الأول **وكبرى القياس لكليتها** أي لكون الكبرى كلية **كبرى** منه **لينتج من الشكل الأول ما ينافي الصغرى من الشكل الثاني** فتصوير الخلف أن يقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر فإذا لم تصدق هذه النتيجة يصدق نقيضها لاستحالة ارتفاع النقيضين والنقيض بعض الإنسان حجر فإذا جعل هذا النقيض صغرى لتلك الكبرى ويقال بعض الإنسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج من الشكل الأول بعض الإنسان ليس بحيوان وهذا مناف بل مناقض لصغرى الشكل الثاني أعني كل إنسان حيوان وهذا مسلم الثبوت فتكون النتيجة الحاصلة من الشكل الأول كاذبة ومنشأه ليس إلا الصغرى فيكون نقيض الصغرى أي لا شيء من الإنسان بحجر حقاً وهذا عين نتيجة الشكل الثاني **وهذا** الطريق أي الخلف **جار في الضروب الأربعة كلها** ولكن ذكرت تصوير الخلف في ضرب واحد فقس عليه بواقي الضروب **و**الأمر **الثاني عكس الكبرى** من الشكل الثاني **ليرتد** القياس **إلى الشكل الأول لينتج** الشكل الأول **النتيجة المطلوبة** من الشكل الثاني **وذلك** أي عكس الكبرى **إنما يجري في الضرب الأول و**الضرب **الثالث؛ لأن كبراهما**[1]

[1] أي كبرى الضرب الأول والثالث.

سالبة كلية تنعكس كنفسها أي سالبة كلية فتصوير عكس الكبرى أن يقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر ولو انعكس الكبرى لصار شكلا أولا أي كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج تلك النتيجة الحاصلة من الشكل الثاني **وأما الآخران** أي الضرب الثاني والضرب الرابع **فكبراهما**[1] **موجبة كلية لا تنعكس إلا موجبة جزئية** والموجبة الجزئية **لا تصلح لكبروية الشكل الأول**؛ لأن كبراه كلية قطعا **مع أن صغراهما**[2] **سالبة أيضا** والسالبة **لا تصلح لصغروية الشكل الأول** إذ لا بد من إيجابها **و** الأمر **الثالث** من تلك الأمور **أن يعكس الصغرى فيصير** الشكل الثاني **شكلا رابعا** إذ الأوسط في صغراه موضوع وفي كبراه محمول فهو إنما الشكل الرابع **ثم يعكس الترتيب** أي ترتيب المقدمتين **يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير** الشكل الرابع **شكلا أولا** إذ الأوسط يصير محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى **لينتج** الشكل الأول **نتيجة تنعكس إلى النتيجة المطلوبة** من الشكل الثاني فتصويره أن يقال لا شيء من الإنسان بحمار وكل ناهق حمار فبعد إسقاط الأوسط ينتج لا شيء من الإنسان بناهق فلو عكس الصغرى أي لا شيء من الحمار بإنسان يصير شكلا رابعا بأن يقال لا شيء من الحمار بإنسان وكل ناهق حمار ثم إذا عكس الترتيب بين المقدمتين بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وقيل كل ناهق حمار ولا شيء من الحمار بإنسان يصير شكلا أولا ينتج لا شيء من الناهق بإنسان ثم إذا عكس النتيجة الحاصلة من الشكل الأول وقيل لا شيء من الإنسان بناهق فهذا عين تلك النتيجة الحاصلة من الشكل الثاني **وذلك** أي الأمر الثالث **إنما يتصور فيما** أي في الضروب التي **يكون** فيها **عكس الصغرى كلية ليصلح** العكس **لكبروية الشكل الأول** إذ يشترط الكلية لكبراه **وهذا** أي كون العكس كلية **إنما هو في الضرب الثاني فإن صغراه** أي صغرى الضرب الثاني **سالبة كلية** والسالبة الكلية **تنعكس كنفسها** يعني سالبة

---

[1] أي فكبرى الضرب الثاني والرابع.

[2] أي صغرى الضرب الثاني والرابع.

كلية **وأما** الضرب **الأول و**الضرب **الثالث فصغراهما** أي هذين الضربين **موجبة** كلية في الأول وجزئية في الثالث والموجبة كلية أو جزئية **لا تنعكس إلا جزئية** فعكس الصغرى لا يصلح لكبروية الشكل الأول **وأما** الضرب **الرابع فصغراه** أي فصغرى الضرب الرابع **سالبة جزئية** والسالبة الجزئية **لا تنعكس ولو فرض انعكاسها** أي انعكاس الجزئية **لا تكون إلا جزئية أيضا** فالعكس لا يصلح لكبروية الشكل الأول لجزئيته **فتدبر. قوله: إيجاب الصغرى** بحسب الكيفية **وفعليتها** بحسب الجهة؛ **لأن الحكم في كبراه** أي كبرى الشكل الثالث **سواء كان** الحكم **إيجابا أو سلبا على ما هو أوسط** أي على أفراد الأوسط **بالفعل كما مر** من مذهب الشيخ في الشكل الأول **فلو لم يتحد الأصغر** أي الصغرى **مع** الحد **الأوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلا** بأن لا يكون بينهما حمل إيجابي **وتكون الصغرى** حينئذ **سالبة**؛ لأن الصغرى إذا كانت سالبة فالأصغر فيها مسلوب عن الموضوع الذي هو الحد الأوسط وذلك بعينه عدم الاتحاد بينهما **أو يتحد** بأن يكون بينهما حمل إيجابي **لكنه لا بالفعل** بل بالإمكان **وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من** الحد **الأوسط بالفعل إلى الأصغر** فوجب أن يكون صغرى الثالث فعلية موجبة. **قوله:** بحسب الكمية **مع كلية إحداهما** أي إحدى المقدمتين؛ **لأنه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض** أي بعض الأفراد **من** الحد **الأوسط المحكوم**[1] **عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر إلى الأصغر مثلا يصدق بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس** كما يظهر للمتعلم والمعلم أن البعض المحكوم عليه بالإنسانية غير البعض المحكوم عليه بالفرسية فلا يتعدى حكم الفرسية إلى الإنسان وإن جعلت إحداهما كلية فيتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر نحو كل حيوان حساس وبعض

---

[1] صفة ل"البعض".

الحيوان إنسان فبعض الحساس إنسان إذ البعض المحكوم عليه بالإنسانية ليس غير البعض المحكوم عليه بالحساسية فيتعدى حكم الإنسانية إلى بعض الحساس ...

وفي الثالث إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية أحدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة...

قوله: لينتج الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع وضم صغرى الموجبة الجزئية إلى الكبرى الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في أنها لا ينتج إلا جزئية لكن ثلاثة منها ينتج الإيجاب وثلاثة منها ينتج السلب أما المنتجة للإيجاب فأولها المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج أ فبعض ب أ ثانيهما المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى وإلى هذين أشار المصنف بقوله: لينتج الموجبتان أي الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى والثالث عكس الثاني أعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وإليه أشار بقوله: أو بالعكس فليس المراد من العكس عكس الضربين المذكورين إذ ليس عكس الأول الأول فتأمّل وأمّا المنتجة للسلب فأولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية وإليهما أشار بقوله: ومع السالبة الكلية أي لينتج الموجبتان مع السالبة الكلية والثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال أو الكلية مع الجزئية أي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية. قوله: بالخلف يعني بيان إنتاج

هذه الضروب لهذه النتائج إما بالخلف و هو ههنا أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى وصغرى القياس لإيجاها صغرى لينتج من الشكل الأول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها وأما بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول وذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الضروب الأول والثاني والرابع والخامس وأما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا أولا وينتج نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فإنه المطلوب وذلك حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى للشكل الأول وتكون الصغرى كلية لتصلح كبرى له كما في الضرب الأول والثالث لا غير ...

قوله: لينتج الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل أي الثالث **بحسب الشرائط المذكورة** من إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية إحداهما **ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع** أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية **وضم الصغرى الموجبة الجزئية إلى الكبريين الكليتين الموجبة** الكلية **والسالبة** الكلية **وهذه الضروب** الستة **كلها مشتركة في أنها** أي هذه الضروب الستة **لا ينتج إلا جزئية لكن ثلاثة منها** أي من هذه الضروب **ينتج الإيجاب** أي موجبة جزئية **وثلاثة منها** أي من هذه الضروب **ينتج السلب** أي سالبة جزئية **وأما** الضروب **المنتجة للإيجاب** أي للموجبة **فأولها** أي فأول تلك الضروب **المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج أ فبعض ب أ** أي كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق[1] **وثانيها** أي ثاني تلك الضروب **المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى** نحو بعض الناطق إنسان وكل ناطق حيوان

---

[1] إن النتيجة الصادقة هنا إنما هي جزئية لا كلية وإن كان مقتضى المقدمتين الكليتين أن لا تكون النتيجة إلا كلية.

فبعض الإنسان حيوان **وإلى هذين الضربين أشار المصنف بقوله: لينتج الموجبتان أي الصغرى** الموجبة الكلية والجزئية **مع الموجبة الكلية الكبرى و**الضرب **الثالث عكس الثاني أعني المركب عن موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ضاحك بالفعل فبعض الحيوان ضاحك بالفعل **وإليه** أي إلى هذا الضرب الثالث **أشار المصنف بقوله: أو بالعكس فليس المراد من العكس** في باديء النظر **عكس الضربين المذكورين** الأول والثاني كما هو المتبادر بل عكس الثاني فقط **إذ ليس عكس الأول إلا الأول** إذ عكس الكلية كنفسها **فتأمل** في أن المصنف اختار قوله عكس الثاني لأنه بصدد الاختصار فإنه لو قال "أو الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية" لطال الكلام **وأما** الضروب **المنتجة للسلب** أي للسالبة **فأولها** أي تلك الضروب هو **المركب من موجبة كلية وسالبة كلية** نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس **و**الضرب **الثاني** هو المركب **من موجبة جزئية وسالبة كلية** نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بفرس فبعض الإنسان ليس بفرس **وإليهما** أي إلى هذين الضربين **أشار** المصنف **بقوله: مع السالبة الكلية أي لينتج الموجبتان** الكلية والجزئية **مع السالبة الكلية** الكبرى سالبة جزئية **و**الضرب **الثالث** هو المركب **من موجبة كلية وسالبة جزئية** نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس **كما قال** المصنّف: **"أو الكلية مع الجزئية"** أي لينتج **الموجبة الكلية** الصغرى **مع السالبة الجزئية** الكبرى سالبة جزئية.

قوله: بالخلف يعني بيان إنتاج هذه الضروب الستة **لهذه النتائج** أي للجزئية موجبة أو سالبة **وهو** أي الخلف **ههنا أن يؤخذ** أي يجعل **نقيض النتيجة ويجعل لكليته** أي لكون النقيض كلية **كبرى** من الشكل الأول **وصغرى القياس لإيجابها** أي لكون الصغرى موجبة **صغرى** منه **لينتج من الشكل الأول ما** أي نتيجة **ينافي الكبرى** من الشكل الثالث مثل كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وإلا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق ويجعل هذا النقيض كبرى للشكل الأول فيقال كل إنسان حيوان ولا شيء

من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الإنسان بناطق وهو مناف لكبرى الشكل الثالث وهي كل إنسان ناطق وهو مسلم البتّة دائما ثم قال الشارح "ينافي" مقام "يناقض" لأن نقيض كل إنسان ناطق هو السالبة الجزئية أعني بعض الإنسان ليس بناطق لا السالبة الكلية أعني لا شيء من الإنسان بناطق **وهذا** الخلف **يجري في الضروب** الستة **كلها**؛ لأن نتائج هذه الضروب ليس إلا جزئية موجبة أو سالبة فنقائضها تكون كلية سالبة أو موجبة فهو صالح لأن تقع كبرى الشكل الأول وصغريات هذه الضروب كلها أيضا فهي تصلح لأن تقع صغرى الشكل الأول فالنتيجة الصادقة هنا سالبة جزئية لا كلية وإن كان المقتضى أن يكون النتيجة كلية **وأما بعكس الصغرى ليرجع** الشكل الثالث **إلى الشكل الأول وذلك** الرجوع **حيث يكون الكبرى كلية كما في الضرب الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الرابع و**الضرب **الخامس** إذ الشرط في الشكل الأول كلية الكبرى فينعكس الصغرى ويكون راجعا إلى الشكل الأول مثل كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فإذا عكس الصغرى ويقال بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فحصل من الشكل الأوّل ما حصل من الثالث **وأمّا بعكس الكبرى ليصير** الثالث **شكلا رابعا ثم عكس الترتيب** بأن جعل نفس الصغرى كبرى وعكس الكبرى صغرى **ليرتدّ** العكس **شكلا أولا وينتج** الأول **نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة** الحاصلة من الشكل الأول **فإنه** أي ما حصل من عكس النتيجة هو **المطلوب** من الشكل الثالث **وذلك** الطريق **حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها** أي عكس الموجبة **صغرى للشكل الأول** إذ الشرط فيه إيجاب الصغرى **وتكون الصغرى كلية لتصلح** الكلية **كبرى له** أي للشكل الأول إذ الشرط فيه كلية الكبرى فتصويره كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فلو عكس الكبرى أي كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان ثم عكس الترتيب أي بعض الناطق إنسان وكل إنسان حيوان انتج بعض الناطق حيوان ثم عكست النتيجة أي بعض الحيوان ناطق فهذا هو المطلوب من الشكل الثالث **كما في الضرب الأول و**الضرب **الثالث لا غير** فإن الكبرى في الضرب الثاني وإن

كانت موجبة لكن الصغرى جزئية لا تصلح كبرى للشكل الأول وأما الرابع والسادس فالصغرى فيهما وإن كانت كلية لكن الكبرى ليست موجبة فعكسها سالبة لا تصلح لصغرى الشكل الأول وأمّا الضرب الخامس فالصغرى فيه جزئية لا تصلح كبرى للشكل الأول والكبرى له أيضا سالبة لا يصلح عكسه صغرى له فإن عكس السالبة سالبة ...

وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى أو اختلافهما كلية إحداهما ...

قوله: وفي الرابع أي يشترط في إنتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف أحدُ الأمرين إمّا إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى وإمّا اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما وذلك؛ لأنه لو لا أحدهما لزم إمّا كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين مع كون الصغرى جزئية أو جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم أمّا على الأوّل فلأن الحق في قولنا لا شيء من الحجر بإنسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الإيجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب وأمّا على الثاني فلأنا إذا قلنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب ولو قلنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وأمّا على الثالث فلأن الحق في قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الإيجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم إنّ المصنّف لم يتعرّض لبيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلّة الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم يتعرّض أيضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجّهات في شيء من الأشكال الأربعة لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول إلى مطولات الفن ...

قوله: في الرابع أي يشترط في إنتاج الشكل الرابع بحسب الكم أي الكلية والجزئية والكيف أي الإيجاب والسلب أحد الأمرين إمّا إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أي كون

المقدمتين[1] موجبتين مع كون الصغرى كلية **وإمّا اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما** أي اختلاف المقدمتين في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة أو بالعكس مع كون إحداهما كلية **وذلك** أي اشتراط أحد الأمرين المذكورين لإنتاج الشكل الرابع؛ **لأنه** ضمير الشأن **لولا أحدهما** أي أحد الأمرين المذكورين **لزم إما كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين مع كون الصغرى جزئية أو** كون المقدمتين **جزئيتين مختلفتين في الكيف** بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة أو بالعكس **وعلى التقادير الثلاثة** أي كون المقدمتين سالبتين وكون المقدمتين موجبتين مع جزئية الصغرى وكون المقدمتين جزئيتين مع الاختلاف في الإيجاب والسلب **يحصل الاختلاف في النتيجة** أي قد تكون النتيجة الصادقة سالبة وقد تكون موجبة **وهو دليل العقم** أي الاختلاف في النتيجة دليل على عدم الإنتاج لأن النتيجة لازمة للشكل ولزوم أمرين مختلفين في الكيف لذات واحدة محال. **أما** الاختلاف فيحصل **على** التقدير **الأول فلأن الحق** في النتيجة **في قولنا لا شيء من الحجر بإنسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الإيجاب** أي بعض الإنسان ناطق ومقتضاه أن تكون النتيجة سالبة كلية أي لا شيء من الإنسان بناطق **ولو قلنا** بدل الكبرى **لا شيء من الحجر بإنسان ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق** في النتيجة **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس. **وأمّا** الاختلاف **علي** التقدير **الثاني فلأنا إذا قلنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان كان الحق** في النتيجة **الإيجاب** أي بعض الإنسان ناطق لا السلب أي بعض الإنسان ليس بناطق **ولو قلنا** بدل الكبرى **بعض الحيوان إنسان وكل فرس حيوان كان الحق** الآن **السلب** أي لا شيء من الإنسان بفرس والمقتضى الإيجاب أي بعض الإنسان فرس. **وأمّا** الاختلاف **على** التقدير **الثالث فلأن الحق في قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الإيجاب** أي بعض الإنسان جسم لا السلب أي بعض الإنسان ليس

---

[1] أي الصغرى والكبرى.

بجسم **ولو قلنا** بدل الكبرى **بعض الحيوان إنسان وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق ههنا السلب** أي بعض الإنسان ليس بحجر لا الإيجاب أي بعض الإنسان حجر ثم ههنا سؤال تقريره لم لم يبين المصنف شرائط إنتاج الشكل الرابع بحسب الجهة كما بين للأشكال الثلاثة؟ فأجاب الشارح بقوله: **ثم إنّ المصنّف لم يتعرّض** أي لم يتصدّ لبيان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة حتى سقطه الفارابي عن الاعتبار في العلوم والحجّة بل أخرجه البعض عن التقسيم أيضا **لقلّة الاعتداد** أي الاهتمام والاستعمال **بهذا الشكل** أي الرابع **لكمال بعده** أي بعد الشكل الرابع **عن الطبع** أي طبع المناطقة أو طبع الشكل الأول **ولم يتعرّض** المصنف **أيضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجّهات في شكل من الأشكال الأربعة** أي لإنتاج الأقيسة الحاصلة من اختلاطات الموجهات بعضها إلى بعض من الأشكال الأربعة **لطول الكلام فيها وتفصيلها** أي تفصيل الاختلاطات ونتائجها **موكول إلى مطوّلات الفن** أي مذكورة في الكتب المطولات لهذا الفن أعني المنطق فلترجع إليها إن تريد حظا وفيرا ...

ليتنتج الموجبة الكلية مع الأربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة إن لم يكن بسلب وإلا فسالبة ...

قوله: ليتنتج الموجبة الكلية إلخ الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضمّ الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالأولان من هذه الضروب وهما المؤلف من الموجبتين الكليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها إلا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فإنه ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم أن ما سوى الأولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان أولى والتفصيل ههنا أن ضروب هذا الشكل ثمانية الأول من موجبتين كليتين والثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية والرابع عكس ذلك والخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة

كلية كبرى والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فإنه نافع في ما سيجيء ...

قوله: لينتج الموجبة الكلية إلخ الضروب المنتجة في هذا الشكل أي الرابع بحسب أحد الشرطين السابقين من إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما ثمانية حاصلة من ضمّ الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع[1] والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية[2] وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية[3] وضمّ كليتها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية[4] فالضربان الأوّلان من هذه الضروب الثمانية وهما المؤلّف من الموجبتين الكليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والضروب البواقي المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها إلا في ضرب واحد وهو أي ذلك الضرب المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فإنه ينتج سالبة كلية إذ النتيجة ناظرة إلى الأخسية وهي السلب وفي عبارة المصنف تسامح[5] حيث يوهم أن ما سوى الضربين الأولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي فإن كلام المصنف "وإلا فسالبة" بعطفه على "موجبة" وقعت صفة لجزئية يوهم أن موصوف السالبة إنما هو الجزئية فعلم من ههنا أن ما سوى الأولين ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت من أن الضرب الثالث

---

[1] أربعة ضروب.

[2] ضرب خامس.

[3] ضربان سادس وسابع.

[4] ضرب ثامن.

[5] هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه.

ينتج السالبة الكلية فردّ الوهم بجعل السالبة أعم من أن يكون جزئياً أو كلياً **ولو قدم لفظ "موجبة" على "جزئية" لكان** هذا التقديم **أولى**؛ لأنه حينئذ كان المعنى أن هذه الضروب تنتج جزئية إن لم يكن هناك سلب وإلا فسالبة كلية كانت أو جزئية **والتفصيل ههنا أن ضروب هذا الشكل** أي الرابع ثمانية **فالضرب الأول** مؤلف **من موجبتين كليتين** نحو كل ناطق إنسان وكل كاتب ناطق فبعض الإنسان كاتب **و**الضرب **الثاني** مؤلّف **من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** نحو كل إنسان ناطق وبعض الحيوان إنسان فبعض الناطق حيوان **ينتجان موجبة جزئية** كما شاهدت الآن **و**الضرب **الثالث** مؤلّف **من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية** نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان **ينتج سالبة كلية** وهي لا شيء من الحجر بناطق **و**الضرب **الرابع عكس ذلك** أي الثالث بأن يؤلف من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية نحو كل إنسان ناطق ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الناطق ليس بحجر **و**الضرب **الخامس** مؤلف **من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية** نحو بعض الإنسان ناطق ولا شيء من الحجر بإنسان فبعض الناطق ليس بحجر **و**الضرب **السادس** مؤلف **من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى** نحو بعض الحيوان ليس بإنسان وكل فرس حيوان فبعض الإنسان ليس بفرس **و**الضرب **السابع** مؤلف **من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى** نحو كل إنسان حيوان وبعض الحجر ليس بإنسان فبعض الحيوان ليس بحجر **و**الضرب **الثامن** مؤلف **من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى** نحو لا شيء من الفرس بإنسان وبعض الصاهل فرس فبعض الإنسان ليس بصاهل **وهذه الضروب الخمسة الباقية** من الرابع إلى الثامن **تنتج سالبة جزئية** كما لاحظت الأمثلة **فاحفظ هذا التفصيل** المذكور **فإنه** أي هذا التفصيل **نافع فيما سيجيء** في الضابطة الجامعة لشرائط الأشكال الأربعة...

بالخلف أو بعكس الترتيب ثم النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالردّ إلى الثاني بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى ...

قوله: بالخلف وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى ما ينافي المقدمة الأخرى وذلك يجري في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي وقال المصنف في شرح الشمسية بجريانه في السادس وهو سهو. قوله: أو بعكس الترتيب وذلك إنما يجري حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الأول والثاني والثالث والثامن أيضاً إن انعكست السالبة الجزئية كما إذا كانت من إحدى الخاصتين دون البواقي. قوله: أو بعكس المقدمتين فيرجع إلى الشكل الأول ولا يجري إلا حيث تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس إلى الكلية كما في الرابع والخامس لا غير. قوله: أو بالرد ولا يجري إلا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس أيضاً إن انعكست السالبة الجزئية لا غير. قوله: بعكس الكبرى ولا يجري إلا حيث تكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية وهذا الأخير لازم للأولين في هذا الشكل فتدبر وذلك كما في الأول والثاني والرابع والخامس والسابع أيضاً إن انعكس السلب الجزئي دون البواقي ...

قوله: بالخلف وهو أي دليل الخلف **في هذا الشكل** أي الرابع **أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضمّ** ذلك النقيض **إلى أحد المقدمتين** أي إلى الصغرى أو الكبرى **لينتج** الضم **ما** أي نتيجة **ينعكس إلى ما** أي عكس **ينافي المقدمة الأخرى** المتروكة من الشكل الرابع **وذلك** الخلف **يجري في** الضرب **الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الثالث و**الضرب **الرابع و**الضرب **الخامس** كما نصوّره في الضرب الأول لتقاس البواقي عليه فنقول كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق فإنه صادق وإلا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق[1] ويضم هذا النقيض إلى أحد المقدمتين في الشكل الرابع فيقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق فهذا الشكل الأول ينتج لا شيء من الإنسان بناطق ثم هذا ينعكس إلى لا شيء من الناطق بإنسان[2] وهذا العكس مناف للمقدمة المتروكة من الشكل الرابع وهي كل ناطق إنسان فالعكس باطل والعكس لازم للنتيجة وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فالنتيجة أيضا باطلة فثبت أن أصل النتيجة في الضرب الثاني والثالث والرابع والخامس من الشكل الرابع حق فقس عليه جريان الخلف **دون** الضروب **البواقي** أي السادس والسابع والثامن **وقال المصنف** العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله **في شرح الشمسية** المشهور بالسعدية **بجريان الخلف في** الضرب **السادس وهذا** القول **سهو**؛ لأنك تقول بعض الإنسان حجر وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحجر ليس بناطق وإلا لصدق نقيضه وهو كل حجر ناطق وإذا ضمّ هذا النقيض إلى الكبرى المذكورة من الشكل الرابع وقيل كل حجر ناطق وكل ناطق إنسان ينتج من الشكل الأول موجبة كلية وهي كل حجر إنسان وتنعكس إلى موجبة جزئية وهي بعض الإنسان حجر ولكن لا يمكن أن يقال إن هذا العكس مناف للصغرى المذكورة من الشكل الرابع وهي بعض الإنسان ليس بحجر لجواز أن يكون بعض الإنسان الذي حكم عليه بعدم الحجرية غير الإنسان الذي حكم عليه

---

[1] إذ نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية.

[2] إذ عكس السالبة الكلية سالبة كلية بالعكس المستوي.

بالحجرية. **قوله: أو بعكس الترتيب** أي ترتيب المقدمتين ليحصل الشكل الأول **وذلك** أي عكس الترتيب إنما يجري **حيث يكون الكبرى موجبة** لتصلح لصغروية الشكل الأول **والصغرى كلية** لتصلح لكبروية الشكل الأول **والنتيجة** الحاصلة منه **مع ذلك** المذكور من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى **قابلة للانعكاس**[1] إذ لا بد بعد عكس الترتيب من عكس النتيجة في تحصيل النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع **كما في** الضرب **الأول و**الضرب **الثاني والضرب الثالث و**الضرب **الثامن أيضا إن انعكست السالبة الجزئية** متعلق بالضرب الثامن يعني هذا الطريق يجري أيضا في الضرب الثامن الذي ينتج سالبة جزئية **كما إذا كانت** تلك السالبة **من إحدى الخاصتين** إذ تنعكس منهما السالبة الجزئية كنفسها **دون** الضروب **البواقي** أي الرابع والخامس والسادس والسابع فتصوير عكس الترتيب في الضرب الأول كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق فإن عكس الترتيب بأن يقال كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان يصير شكلا أولا فينتج كل ناطق حيوان وإذا عكس هذه النتيجة بأن يقال بعض الحيوان ناطق يحصل عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع وقس عليه البواقي. **قوله: أو بعكس كل من المقدمتين بالعكس المستوي فيرجع** هذا العكس **إلى الشكل الأول ولا يجري** هذا العكس **إلا حيث تكون الصغرى موجبة** صالحة لصغروية الشكل الأول **والكبرى سالبة كلية لتنعكس** السالبة الكلية **إلى** السالبة **الكلية** فتصلح لكبروية الشكل الأول **كما في** الضرب **الرابع** كما تقول كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فمقتضى هذا الضرب كانت نتيجته سالبة كلية أي لا شيء من الحيوان بحجر ولكن الجزئية لعلها صادقة في كل المواد وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الأول لأنه إذا عكس كل من الصغرى والكبرى فصار شكلا أولا أي بعض الحيوان إنسان[2] ولا شيء من الإنسان بحجر فتكون النتيجة بعض الحيوان ليس

---

[1] بأن لا تكون النتيجة سالبة جزئية.

[2] إذ عكس الموجبة جزئية.

بحجر **و**الضرب **الخامس** كما تقول بعض الإنسان ناطق ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الناطق ليس بحجر وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الأول لأنه إذا عكس كل من الصغرى والكبرى فصار شكلا أولا أي بعض الناطق إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الناطق ليس بحجر **لا غير** فإن الكبرى في الضرب الأول والثاني والثالث والسادس والثامن موجبة والموجبة تنعكس جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الأول وأما الضرب السابع فالكبرى فيه سالبة جزئية غير قابلة للانعكاس وأما على تقدير الانعكاس كما إذا كانت من الخاصتين يكون عكسه جزئية لا محالة فلا تصلح لكبرى الشكل الأول. **قوله: أو بالرد إلى الثاني** أي برد الشكل الرابع إلى الثاني لأن الشكل الرابع شريك للشكل الثاني في الكبرى إذ الأوسط في كبراهما محمول ومخالف للشكل الرابع في الصغرى إذ الأوسط في صغرى الثاني محمول وفي صغرى الرابع موضوع فإذا عكست الصغرى يكون شكلا ثانيا إذ الأوسط يكون الآن محمولا في المقدمتين **ولا يجري** الرد **إلا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف** أي الإيجاب والسلب لأن الاختلاف في الكيف شرط في الشكل الثاني **والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس**؛ لأن الرد إلى الثاني إنما يحصل بعكس الصغرى فلو لم يكن الصغرى قابلة للانعكاس لما كان الشكل الرابع مردودا إلى الشكل الثاني **كما في** الضرب **الثالث** نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق فإذا عكست الصغرى وقيل لا شيء من الحجر بإنسان وكل ناطق إنسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق فهذا عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع فقس عليه البواقي **و**الضرب **الرابع و**الضرب **الخامس و**الضرب **السادس أيضا إن انعكست السالبة الجزئية** كما إذا كانت من الخاصتين تنعكس منهما السالبة الجزئية كنفسها يعني جريان الرد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى إنما يتأتّى في الضرب السادس إذا كانت صغراه إحدى الخاصتين **لا غير. قوله: بعكس الكبرى**؛ لأن الشكل الرابع شريك للشكل الثالث في الصغرى إذ الأوسط في صغراهما موضوع ومخالف له في الكبرى إذ الأوسط في كبرى الثالث موضوع وكبرى الرابع محمول

فإذا عكس الكبرى يكون شكلا ثالثا البتة **ولا يجري** عكس الكبرى **إلا حيث يكون الصغرى موجبة** لاشتراط إيجاب الصغرى في الشكل الثالث **والكبرى قابلة للانعكاس**؛ لأن رد الرابع إلى الثالث إنما يحصل بعكس الكبرى **وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية** لاشتراط كلية إحداهما في الشكل الثالث **وهذا الأخير** أي الدليل الأخير من دلائل إنتاج الشكل الرابع وهو رد الشكل الرابع إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى **لازم** للضربين **الأولين في هذا الشكل** الرابع فلا ينفك عنهما وأما في غيرهما فقد يجري وقد لا يجري لأن كبرى الضربين الأولين موجبة وهي تنعكس دائما وانعكاس الكبرى ضروري كما مر بخلاف الضرب الرابع والخامس لأن كبراهما سالبة كلية ويجوز أن يكون هذا الكبرى من القضايا التسع الغير المنعكسة السوالب **فتدبر** إشارة إلى منع اللزوم لجواز أن يكون الكبرى الموجبة من الممكنتين فقد عرفت أنه لا عكس للمكنتين من الموجهات ونقض المنع بأن لا يجوز أن يكون كبرى الشكل الرابع من الممكنتين لاشتراط كونه مؤلفا من الفطريات وهي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلا نحو الأربعة زوج **وذلك** المذكور من إيجاب الصغرى وانعكاس الكبرى وكلية أحدهما **كما في** الضرب **الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الرابع و**الضرب **الخامس** فتصويره في الضرب الأول كل ناطق إنسان وكل كاتب ناطق ينتج بعض الإنسان كاتب فإنه صادق لأنه إذا عكس الكبرى فصار شكلا ثالثا بأن يقال كل ناطق إنسان وبعض الناطق كاتب ينتج بعض الإنسان كاتب فهذا عين النتيجة الحاصلة المطلوبة من الضرب الأول فقس عليه البواقي **و**الضرب **السابع أيضا إن انعكس السلب الجزئي دون** الضروب **البواقي** أي الثالث والسادس فإن كبرى الضرب السابع سالبة جزئية فإذا كانت إحدى الخاصتين تكون منعكسة فيجري عكس الكبرى فيه وإلا فلا يجري لاشتراط انعكاس الكبرى في الشكل الثالث...

وضابطة شرائط الأربعة أنه لا بد لها إما من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر ...

قوله: وضابطة شرائط الأربعة أي الأمر الذي إذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط السابقة جزما. قوله: أنه لا بد أي لا بد في إنتاج القياس من أحد الأمرين على سبيل منع الخلو. قوله: إما من عموم موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها الأوسط كالكبرى في الشكل الأول وكإحدى المقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع. قوله: مع ملاقاته أي إما بأن يحمل الأوسط إيجابا على الأصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الأول إما بأن يحمل الأصغر على الأوسط إيجابا بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى الضرب الأول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع في الكلام إشارة استطرادية إلى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضا. قوله: أو حمله على الأكبر أي أو مع حمل الأوسط على الأكبر إيجابا فإن السلب سلب الحمل وإنما الحمل هو الإيجاب وذلك كما في كبرى الضرب الأول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضربان الأولان قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني فهو أيضا على سبيل منع الخلو كالأول وههنا تمت الإشارة إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشكل الأول والثالث وستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ واعلم أنه لم يقل: "أو للأكبر" أي أو مع ملاقاته للأكبر مع كونه أخصر؛ لأن الملاقاة تشمل الوضع والحمل كما تقدم

فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا ويلزم أيضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية إحدى مقدمتيه منتجا وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه ...

قوله: وضابطة جامعة **شرائط** الأشكال **الأربعة أي الأمر الذي إذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط السابقة** في مواضعها **جزما. قوله: إنه لا بد أي لا بد في إنتاج القياس من أحد الأمرين على سبيل منع الخلو** فلا بأس باجتماعهما بأن يصدقا معا أو يصدق واحد منهما ولكن لا يرفعا معا. **قوله: إما من عموم موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها الأوسط** فالموضوعية بمعنى الموضوع وإضافته إلى الأوسط إضافة الصفة إلى الموصوف فمعناه أن الأوسط إذا كان موضوعا في مقدمتي القياس فلا بد أن تكون إحداهما كلية سواء كانت الأخرى كلية أو جزئية إذ حينئذ يصدق أن عموم موضوعية الأوسط في القياس موجود وذا هو المطلوب **كالكبري** أي ككلية الكبرى **في الشكل الأول**؛ لأن الموضوع في الكبرى أوسط وهو أعم **وكإحدى المقدمتين** أي ككلية إحداهما **في الشكل الثالث وكالصغرى** أي ككلية الصغرى **في الضرب الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الثالث و**الضرب **الرابع و**الضرب **السابع و**الضرب **الثامن من الشكل الرابع دون** الضرب **الخامس و**الضرب **السادس** إذ صغراهما جزئية. **قوله: مع ملاقاته أي إما بأن يحمل** الحد **الأوسط إيجابا** لا سلبا **على الأصغر بالفعل** فمراده بالملاقاة بين الأوسط والأصغر هو الاتحاد الذي هو منشأ الحمل ولا شك أن الاتحاد والحمل إنما يتحقق في الموجبات وفي السوالب سلب الاتحاد والحمل **كما** أن الملاقاة بينهما **في صغرى الشكل الأول** فأشار إلى فعلية الصغرى وإيجابها في الشكل الأول إذ فيه الأوسط محمول على الأصغر فتم إلى الآن شروط الشكل الأول بأسرها **إما بأن**

يحمل الأصغر على الأوسط إيجابا بالفعل كما أن الاتحاد بين الأصغر والأوسط **في صغرى الشكل الثالث** إذ فيه الأصغر محمول على الأوسط فأشار إلى إيجاب الصغرى وفعليتها أيضا فتم شروط الشكل الثالث بأسرها **وكما** أن الحمل **في صغرى الضرب الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الرابع و**الضرب **السابع من الشكل الرابع** بخلاف الضرب الثالث والضرب السادس والضرب الثامن فإن صغراها سالبة ليس فيها الملاقاة إيجابا وأما الضرب الخامس فصغراه وإن كانت موجبة فتحققت الملاقاة بين الأوسط والأصغر لكن لا يتحقق فيه عموم موضوعية الأوسط لكونه جزئية **ففي الكلام** أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل **إشارة استطرادية إلى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضا** يعني أن اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب من الشكل الرابع وإن لم يذكر في بحث الشكل الرابع لكنه علم من هذا بحسب الاتفاق عند إمعان ضابطة شرائط الأشكال الأربعة ولذا قال استطرادية أي غير مقصودة بالذات بل بالتبعية وهو في الأصل انتقال من كلام إلى آخر له علاقة به. **قوله: أو حمله على الأكبر أي أو مع حمل**[1] الحد **الأوسط على الأكبر إيجابا كان السلب سلب الحمل** فالفاء للتعليل يعني إنما قال "إيجابا" لأن إلخ **وإنما الحمل هو في الحقيقة الإيجاب** لا السلب إذ معنى الحمل اتحاد المتغايرين في الوجود بواسطة أو بلا واسطة وإطلاق الحملية على السالبة لمشاكلتها بالموجبة **وذلك** أي حمل الأوسط على الأكبر إيجابا **كما في كبرى الضرب الأول و**الضرب **الثاني و**الضرب **الثالث و**الضرب **الثامن من الشكل الرابع** إذ كبراها موجبة دون الضرب الرابع والضرب السابع إذ كبراهما سالبة دون الضرب السادس إذ كبراه وإن كانت موجبة لكن صغراه سالبة جزئية فلا يدخل عموم موضوعية الأوسط دون الضرب الخامس فإن كبراه أيضا سالبة **فالضربان الأولان** من الشكل الرابع **قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني** أي مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر إذ الأول مركب من

---

[1] معطوف على قوله ملاقاته.

موجبتين كليتين فوجد في صغراه ملاقاة الأوسط للأصغر يعني حمل الأصغر على الأوسط بالفعل وفي كبراه حمل الأوسط على الأكبر وكذا الضرب الثاني إذ هو مركب من موجبة كلية وموجبة جزئية بخلاف البواقي فإنه لم يوجد فيها عموم موضوعية الأوسط إلا مع واحد من شقي الترديد الثاني **فهو** أي الترديد الثاني[1] **أيضا** على سبيل منع الخلو فلا بأس بالجمع في مادة **كالترديد الأول**[2] كما في الضرب الثالث من الشكل الرابع نحو لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان فلا شيء من الحجر بناطق ففيه اجتماع الترديدين أعني أن الأوسط في الصغرى موضوع وهو أعم والأكبر في الكبرى موضوع وهو أعم أيضا **وههنا تمت الإشارة إلى شرائط إنتاج جميع ضروب الشكل الأول** فإن شرائط الإنتاج في جميع ضروب الشكل الأول إيجاب الصغرى مع فعليتها وكلية الكبرى **و** جميع ضروب الشكل **الثالث** فإن الشرائط ليست إلا إيجاب الصغرى وفعليتها وكلية إحدى المقدمتين فأشار إلى إيجاب الصغرى وفعليتها بقوله ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر وأشار بقوله عموم موضوعية الأوسط إلى كلية الكبرى في الشكل الأول وكلية إحدى المقدمتين في الشكل الثالث **وستة ضروب** أي الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن **من الشكل الرابع** فيظهر من قوله عموم موضوعية الأوسط كلية الصغرى في كلها وأشار بقوله مع ملاقاته للأصغر إلى إيجاب الصغرى وفعليتها في أربعة أي الأول والثاني والرابع والسابع من الستة فظهر من قوله عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حمله على الأكبر جميع شرائط الأول والثالث وبعض شرائط الرابع أيضا **فاحفظ** هذا **واعلم أنه** أي أن المصنف قال: "أو حمله على الأكبر" **ولم يقل: "أو للأكبر"** بعطفه على الأصغر **أي مع ملاقاته** للأصغر بالفعل أو **للأكبر مع كونه** أي "أو للأكبر" **أخصر** من "أو حمله على الأكبر" والاختصار حسن المتن فهذا كان إيرادا على الماتن متعنا الله بفيوضه فأجاب الشارح بقوله: **لأن الملاقاة تشمل الوضع** أي كون الأوسط

---

[1] قوله إمّا من عموم موضوعية الأكبر.

[2] قوله إمّا من عموم موضوعية الأوسط.

موضوعا للأكبر كما في الشكل الأول والثالث **والحمل** أي كون الأوسط محمولا على الأكبر كما في الشكل الرابع **كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا** مع كونه غير صالح للإنتاج بعدم إيجاب الصغرى فإن عموم موضوعية الأوسط يتحقق هنا لكون الكبرى كلية مع ملاقاة الأوسط للأكبر إذ الأكبر محمول على الأوسط في كبرى هذا القياس وقد علمت ملاقاة الأوسط للأكبر أعم من أن يكون الأكبر محمولا على الأوسط أو بالعكس **ويلزم أيضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية إحدى مقدمتيه منتجا** مع كونه غير صالح للإنتاج لعدم إيجاب الصغرى وفعليتها فإن عموم موضوعية الأوسط مع حمل الأوسط على الأكبر يتحقق هنا أما عموم موضوعية الأوسط فلفرض كلية إحدى المقدمتين وأما حمل الأوسط على الأكبر فلكون الكبرى موجبة فإن الأوسط متحد مع الأكبر بحمل الأكبر على الأوسط وقد علمت أن الملاقاة شامل للوضع والحمل **وقد اشتبه ذلك** أي خفي وجه ترجيح "أو حمله على الأكبر" على "أو للأكبر" ولم يكشف غطاءه **على بعض الفحول** جمع فحل ضد الأنثى يقال للعالم المتبحر والمراد به العارف الحاجي وتبعه الفاضل الياغنوي ...

وإمّا من عموم موضوعة الأكبر مع الاختلاف في الكيف مع مناقاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر...

قوله: وإما من عموم موضوعية الأكبر هذا هو الأمر الثاني من الأمرين اللذين ذكرنا أنه لا بد في إنتاج القياس من أحدهما وحاصله كلية كبرى يكون الأكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني وكما في الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الأمرين ولذا حملنا الترديد الأول على منع الخلو فقد أشير إلى جميع شرائط الشكل الأول والثالث كما وكيفا وجهة وإلى شرائط الشكل الثانى والرابع كما وكيفا بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فأشار إليها بقوله: مع منافاة إلخ. قوله: مع منافاة إلح يعني أن القياس المنتج المشتمل على الأمر الثاني أعني عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان الأوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لا بد في إنتاجه من شرط ثالث وهو منافاة نسبة وصف الأوسط المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الأوسط المحمول كذلك إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى يعني لا بد أن تكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما فرضا وهذه المنافاة دائرة وجودا وعدما مع مامر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الإنتاج وبانتفائها ينتفي أما إنها دائرة مع

الشرطين وجودا أي كلما وجد أحد الشرطين المذكورين تحققت المنافاة المذكورة فلأنه إذا كانت الصغرى ما يصدق عليه الدوام والكبرى أية قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين فإن لهما حكما على حدة كما سيجيء فلا شك أنه حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلا ولا أقل من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلية السلب ضرورة أن المطلقة العامة أعم من تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل وإذا كان مسلوبا عن ذاته بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعلية السلب وإذا تحققت المنافاة بين شيء وبين الأعم لزمت المنافاة بينه وبين الأخص بالضرورة وكذا إذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها والصغرى أية قضية كانت سوى الممكنتين كما مر إذ حينئذ تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلا أو دوامه ولا خفاء في منافاتها مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلية السلب أو أخص منها وكذا إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة إذ تكون حينئذ نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلا ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب أما في الكبرى المشروطة فظاهرة وأما في الضرورية فلأن المحمول إذا كان ضروريا للذات ما دامت وجوده كان ضروريا لوصفها العنواني؛ لأن الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم وكذا إذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية مثلا لما مر وإما إنها دائرة مع الشرطين عدما أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة

المذكورة فلأنه إذا لم تكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن في الصغريات أخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات أخص من الوقتية ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما إذ لعل ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنواني وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصين ارتفعت بين ما هو أعم منهما ضرورة وكذا إذا لم تكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان أخص الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية و لا منافاة بين إمكان الإيجاب ودوام السلب ما دام الذات ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائما و لا بينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما وكذا إذا لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان أخص الصغريات المشروطة الخاصة أو الدائمة و لا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما و لا بينه وبين دوام السلب ما دام الذات قطعا وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما تفردت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل ...

قوله: وإما من عموم موضوعية الأكبر أي كون الأكبر موضوعا في القضية الكلية الكبرى **هذا** أي عموم موضوعية الأكبر **هو الأمر الثاني من الأمرين الذين ذكرنا أنه لا بد في إنتاج القياس من أحدهما وحاصله** أي حاصل قوله **كلية كبرى يكون الأكبر موضوعا فيها** أي في الكبرى الكلية **مع اختلاف المقدمتين في الكيف** بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة أو بالعكس **وذلك** أي كلية الكبرى مع اختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب **كما في جميع**

ضروب الشكل الثاني فإن الأكبر موضوع في كبراه فكليتها واجبة مع الاختلاف في الكيف وكما في الضرب الثالث والضرب الرابع والضرب الخامس والضرب السادس من الشكل الرابع فإن الأكبر في كبراه موضوع فكليتها في هذه الضروب موجودة مع الاختلاف في الكيف فقد اشتمل الضرب الثالث والضرب الرابع منه أي من الشكل الرابع على كلا الأمرين وهما عموم موضوعية الأوسط مع حمله على الأكبر وعموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أما الأول فيتحقق في الضرب الثالث وأما الثاني فيثبت في الرابع ولذا أي لهذا الاشتمال المفضي إلى اجتماع الأمرين المرددين أولا حملنا الترديد الأول وهو عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حمله على الأكبر على منع الخلو لا على منع الجمع ولا على الحقيقة فقد أشير من قوله: "إما من عموم موضوعية الأوسط" إلى قوله: "وإما من عموم موضوعية الأكبر" مع الاختلاف في الكيف إلى جميع شرائط الشكل الأول والشكل الثالث كمّا أي كلية وجزئية وكيفا أي إيجابا وسلبا وجهة كالفعلية وإلى شرائط الشكل الثاني والشكل الرابع كمّا وكيفا فإنك علمت شرائط الضروب الستة من الشكل الرابع سابقا فيظهر من قوله عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف شرائط الضربين الباقيين من الثمانية أيضا فتمّت شرائطه أيضا بحسب الكيف والكم بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فأشار إليها أي إلى الشرائط بحسب الجهة بقوله: مع منافاة إلخ يعني أن القياس المنتج المشتمل على الأمر الثاني أعني عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان الحد الأوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فإن الأوسط فيه محمول في المقدمتين فحينئذ لا بد في إنتاجه أي إنتاج هذا القياس من شرط ثالث وهو أي

الشرط الثالث **منافاة نسبة**[1] **وصف الأوسط**[2] **المحمول إلى وصف الأكبر الموضوع في الكبرى نسبة وصف الأوسط المحمول كذلك إلى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى يعني لا بد أن تكون النسبتان مكيفتين بكيفيتين** أي النسبة في الصغرى والنسبة في الكبرى المختلفتان في الإيجاب والسلب موجهتين بجهتين كالدوام والفعل **بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق** أي كان نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر مكيفة بدوام الإيجاب مثلا ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر مكيفة بفعلية السلب **لو اتحد طرفاهما** أي طرفا النسبتين وهما الموضوع والمحمول **فرضا** جواب إشكال تقريره أنكم قلتم لا بد من المنافاة أي التناقض بين النسبتين وقد شرط وحدة الموضوع لتحقق التناقض ولا وحدة في مقدمتي الشكل الثاني فأجاب بقوله لو اتحد طرفاهما فرضا يعني أن النسبتين تكونان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع صدقهما معا بفرض موضوعهما واحدا ولو موضوعهما مختلف بالفعل وفي الأصل مثل كل إنسان حيوان دائما ولا شيء من الحجر بحيوان بالفعل فلا تنافي بين النسبتين بالفعل إذ وحدة الموضوع غير موجود وإذا فرض الوحدة وقيل كل إنسان حيوان بالدوام ولا شيء من الإنسان بحيوان يتحقق المنافاة الآن بينهما بالفعل **وهذه المنافاة** أي الشرط الثالث **دائرة وجودا وعدما** يعني متى وجد الشرطان وهما كلية الكبرى واختلاف المقدمتين في الكيف وجدت المنافاة ومتى لم يوجدا لم توجد **مع ما مر**

---

[1] خلاصہ: جب حد اوسط دونوں مقدموں میں محمول بنے تو صغری میں اوسط کی نسبت اصغر کی طرف ہو گی اور کبری میں اوسط کی نسبت اکبر کی طرف ہو گی یہ دونوں نسبتیں الگ الگ کیفیت سے مکیف ہوں تب ہی دونوں نسبتوں کے درمیان منافاۃ کا تحقق ہو گا۔

[2] لما كان المحمول عبارة عن الوصف والموضوع عن الذات قال وصف الأوسط؛ لأنه محمول في كلتا المقدمتين في الشكل الثاني وأيضا قال وصف الأكبر؛ لأنه محمول في الحقيقة إذ هو محمول في النتيجة وإن وقع موضوعا في كبرى هذا الشكل أي الثاني ولم يقل وصف الأصغر بل قال ذات الأصغر لأنه موضوع في الحال والمآل أيضا.

من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة[1] أولهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما أن لا تكون في القياس ممكنة لا عامة ولا خاصة أو تكون الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية مطلقة ولو مشروطة عامة أو مشروطة خاصة والكبرى ممكنة عامة والصغرى ضرورية مطلقة فعلم من ههنا أن المنافاة يتحقق في الصور الأربعة المذكورة فقط **فبتحققها** أي فبتحقق المنافاة **يتحقق الإنتاج وبانتفائها** أي بانتفاء المنافاة **ينتفي** الإنتاج **أما إنها** أي إن ذلك المنافاة **دائرة مع الشرطين وجودا أي كلما وجد أحد الشرطين المذكورين** بحسب الجهة **تحققت المنافاة المذكورة** بحسب الجهة[2] **فلأنه إذا كانت الصغرى مما تصدق عليه الدوام** بأن تكون ضرورية أو دائمة **و**كانت **الكبرى أية قضية** كالفعلية **كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين** بأن لا تكون ممكنة عامة ولا خاصة إنما قلنا "ما عدا الممكنتين" **فإن لهما** أي للممكنتين **حكما على حدة كما سيجيء** في مقامه **فلا شكّ أنه حينئذ** أي حين كون الصغرى ضرورية أو دائمة والكبرى ما عدا الممكنتين **تكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب مثلا** إنما قال "مثلا" لأن الشرط في الشكل الثاني هو اختلاف المقدمتين في الكيف لا كون الصغرى موجبة فيمكن كون الصغرى سالبة فعلى هذا التقدير يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام السلب لا بدوام الإيجاب فيعتبر الإيجاب بقوله مثلا على طريق التمثيل لا على التقييد ولما اعتبر الإيجاب في الصغرى لا بد أن يعتبر السلب في الكبرى لأن الاختلاف في الكيف شرط في الشكل الثاني **ولا** كانت الكبرى **أقل من أن تكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلية السلب** يعني أن تكون الصغرى دائمة فالدوام يشمل الدوام الصرف والدوام في الضرورة كليهما ونسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بدوام الإيجاب والكبرى مطلقة عامة فيها نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلية السلب فإذا تحقق المنافاة بين الدائمة والمطلقة العامة تحقق المنافاة بين الدائمة

---

[1] بيان ل"ما".

[2] دليل لدعوى مذكور.

والكبريات الباقية أيضا **ضرورة أن المطلقة العامة كانت أعم من تلك الكبريات** البواقي فبإثبات المنافاة بين الدوام وبين الفعلية يستلزم المنافاة بين الدوام وبين ما هو أخص من الفعلية إذ يوجد الأعم في الأخص **والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل** جواب سؤال مقدر فتقريره إذا كانت الكبرى مطلقة عامة سالبة مثلا فهي تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر الموضوع بالفعل في الشكل الثاني ولا تدل على سلبه عن وصف الأكبر كما قلتم فلا بد لكم من إثبات المنافاة بين نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر فأجاب بقوله والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل **وإذا كان** الأوسط **مسلوبا عن ذات الأكبر بالفعل كان** الأوسط **مسلوبا عن وصفه** أي وصف الأكبر **بالفعل قطعا** فإن الوصف يوجد في الذات فالسلب عن الذات يستلزم السلب عن الوصف **ولا خفاء في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعلية السلب وإذا تحققت المنافاة بين شيء** كدوام الإيجاب مثلا **وبين الأعم** كفعلية السلب مما عدا الممكنتين **لزم المنافاة بينه** أي بين الدوام **وبين الأخص ضرورة** فإن المنافي للأعم يكون منافيا للأخص إذ يوجد الأعم تحت الأخص **وكذا** أي يوجد المنافاة **إذا كانت الكبرى** موجبة مثلا **مما تنعكس سالبتها** أي من القضايا الستة التي تنعكس سوالبها[1] **وكانت الصغرى** السالبة **أية قضية كانت سوى الممكنتين وأعمها الفعلية كما مر** من أن لهما حكما على حدة **إذ حينئذ** أي حين كون الصغرى السالبة أية قضية سوى الممكنتين والكبرى موجبة مما تنعكس سالبتها **يكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلا أو دوامه** أي بدوام الإيجاب **ولا خفاء في منافاتها** أي منافاة النسبة المذكورة **مع نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلية السلب أو أخص منها** أي هذا إذا كانت الصغرى أخص من المطلقة العامة كالوقتية المطلقة السالبة والكبرى مما تنعكس سالبتها كالدائمة المطلقة الموجبة

---

[1] هي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان.

وكذا أي يوجد المنافاة إذا كانت الصغرى ممكنة موجبة والكبرى ضرورية أو مشروطة إذ حينئذ أي حين كون الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بإمكان الإيجاب مثلا إنما قال "مثلا" لما مرّ ونسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب مثل كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان ولا شيء من الساكن بمتحرك بالضرورة ما دام ساكنا فإن المنافاة موجود بين النسبتين وإن لم يكن بالفعل لعدم اتحاد الموضوع أمّا المنافاة في القضية المشروطة فظاهرة؛ لأن الضرورة فيها بحسب الوصف فيكون نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر ظاهرا وأمّا المنافاة في القضية الضرورية فغير ظاهر فلأنّ المحمول إذا كان ضروريا للذات ما دامت الذات موجودة كان ضروريا لوصفها العنواني أيضا؛ لأن الذات لازم للوصف لامتناع قيامه بنفسه والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم فيكون المحمول لازما للوصف وكذا أي يوجد المنافاة إذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية[1] مثلا لما مرّ من أن نسبة وصف الأوسط إلى الأكبر حينئذ بإمكان السلب ونسبة الأوسط إلى ذات الأصغر بضرورة الإيجاب و لا شك أن ضرورة الإيجاب تنافي إمكان السلب وأمّا أنها أي أن المنافاة دائرة مع الشرطين عدما أي كلما انتفى أحد الشرطين المذكورين من كلية الكبرى واختلاف المقدمتين في الكيف لم يتحقق المنافاة المذكورة فلأنه إذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام بأن لا تكون ضرورية أو دائمة ولا الكبرى مما ينعكس سالبتها لم يكن في الصغريات أخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات أخص من الوقتية يعني أن تكون الصغرى مشروطة خاصة سالبة والكبرى وقتية موجبة ولا منافاة بين ضرورة الإيجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما إذ لعل ذلك الوقت الذي فيه السلب غير أوقات الوصف العنواني مثل لا شيء من المنخسف بقمر بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما وكل قمر مضيء بالضرورة

---

[1] مثل كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الحجر بحيوان بالإمكان العام فبين هاتين النسبتين منافاة.

وقت التربيع ولا منافاة بين النسبتين عند اتحاد الطرفين كما إذا قيل لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما وكل منخسف مضيء بالضرورة وقت التربيع لأن وقت سلب الضوء عن ذات المنخسف وقت الانخساف الذي هو وصف عنواني ووقت الضوء لذات المنخسف وقت التربيع غير وقت الانخساف **وإذا ارتفعت المنافاة بين الأخصين ارتفعت** المنافاة **بين ما هو أعم منها** أي بين القضايا التي هي أعم من المشروطة الخاصة والوقتية **ضرورة**[1] كما إذا ارتفعت المنافاة بين الإنسان والكاتب فقد ارتفعت المنافاة بين الحيوان والماشي أيضا **وكذا** أي لا يوجد المنافاة عند انتقاء الشرط الثاني **إذا لم تكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان أخص الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية** فإن الكبريات إما منعكسة السوالب أو لا فعلى الأول لما صرّحوا عدم الضرورية والمشروطة فلم يبق في الدائمتين[2] إلا الدائمة المطلقة ولم يبق في الوصفيتين إلا العرفيتان والعرفية الخاصة أخص من العرفية العامة وعلى الثاني أي على عدم انعكاس السوالب ليس الأخص في تلك التسع إلا الوقتية **و لا منافاة بين إمكان الإيجاب وبين دوام السلب ما دام الذات** موجودا مثل كل ماش ساكن بالإمكان ولا شيء من الفلك بساكن دائما **ولا** منافاة **بينه** أي بين إمكان الإيجاب **وبين دوام السلب**[3] **بحسب الوصف لا دائما** وهذا الدوام معنى العرفية الخاصة السالبة مثل كل إنسان كاتب بالإمكان وبالدوام لا شيء من الإنسان بكاتب ما دام إنسانا لا دائما **و لا** منافاة **بينه** أي بين إمكان الإيجاب **وبين ضرورة السلب**[4] **في وقت معين لا دائما وكذا** أي لم يوجد المنافاة عند عدم الشرط الثاني **إذا لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان أخص**

---

[1] فإن المنافاة بين الأعمين يستلزم تحققها بين الأخصين.

[2] خرجت الضرورية لتصريحهم عدم الضرورية.

[3] إشارة إلى كون الكبرى عرفية خاصة.

[4] إشارة إلى كون الكبرى وقتية.

الصغريات المشروطة الخاصة والدائمة ولا منافاة بين إمكان الإيجاب و[1] **بين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائماً ولا** منافاة **بينه** أي بين إمكان الإيجاب **وبين دوام السلب**[2] **ما دام الذات** موجودا مثل لا شيء من الساكن بكاتب بالدوام أو بالضرورة ما دام ساكنا لا دائما وكل إنسان كاتب بالإمكان العام كأنه لا منافاة بين إمكان الإيجاب لكتابة الساكن بحسب الذات وبين ضرورة سلب الكتابة عن ذات الساكن بحسب الوصف أو دوامها ما دام الذات موجودا **وتحقيق هذا المبحث** أي شرح مبحث الضابطة **على هذا الوجه الوجيه** أي الجميل **مما تفرّدت به**[3] بلا إعانة من غيري **بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل وهو** أي الله **حسبي ونعم الوكيل** ...

---

[1] إشارة إلى المشروطة الخاصة.

[2] إشارة إلى الدائمة.

[3] أي من مخترعاتي وزوائدي.

فصل: الشرطي من الاقتراني إمّا أن يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وينعقد فيه الأشكال الأربعة وفي تفصيلها طول ...

فصل في الشرطي من الاقتراني

قوله: من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء. قوله: أو منفصلتين كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا ودائما إما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد ينتج دائما إما أن يكون العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فردا. قوله: أو حملية ومتصلة نحو هذا الشيء إنسان وكلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا ينتج هذا حيوان ونحو كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما. قوله: أو حملية ومنفصلة نحو هذا عدد ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا ينتج فهذا إما أن يكون زوجا أو فردا. قوله: أو متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا ينتج كلما كان هذا ثلاثة فإما أن يكون زوجا أو فردا. قوله: وينعقد يعني لا بدّ في تلك الأقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الأوسط فإما أن يكون محكوما عليه في كلتا المقدمتين أو محكوما به فيهما أو محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى أو بالعكس فالأول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني

والثالث هو الأول والرابع هو الرابع. قوله: وفي تفصيلها أي في تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام الخمسة بحسب الشرائط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطوّلات المتأخرين ...

فصل في الشرطي من الاقتراني

قوله: من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود متصلة واحدة **وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء** أخرى **ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء** بعد إسقاط الأوسط أي المحمول في الصغرى وهو فالنهار موجود والموضوع في الكبرى وهو كان النهار موجودا. **قوله: أو منفصلتين كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا** منفصلة واحدة **ودائما إما أن يكون الزوج زوج الزوج**[1] **أو يكون**[2] **زوج الفرد** أخرى ينتج **دائما إما أن يكون العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فردا** بعد ترك الأوسط أي المحمول في الصغرى وهو الزوج والموضوع في الكبرى وهو الزوج. **قوله: أو حملية ومتصلة نحو هذا الشيء إنسان** حملية صغرى **وكلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا** متصلة كبرى **ينتج هذا حيوان** بعد حذف الأوسط أي إنسان في الصغرى والكبرى للشكل الأول **ونحو كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان** متصلة صغرى **وكل حيوان جسم** حملية كبرى **ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانا كان جسما** بعد إسقاط الأوسط أي الحيوان. **قوله: أو حملية ومنفصلة نحو هذا عدد** حملية صغرى **ودائما أن يكون العدد زوجا أو فردا** منفصلة كبرى **ينتج فهذا إما أن يكون زوجا أو فردا** بعد ترك الأوسط أي العدد فهذا مثال لما يكون الحملية فيه مقدمة على المنفصلة وترك مثال ما يكون المنفصلة فيه مقدمة اعتمادا على الفطرة نحو دائما

---

[1] كالثمانية.

[2] كالإثنين.

إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا وكل واحد منهما داخل في الكم ينتج فالعدد داخل في الكم بعد حذف الأوسط أي زوج أو فرد في الصغرى وكل واحد منهما في الكبرى. **قوله: أو متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد** متصلة **ودائما إما أن يكون العدد زوجا أو يكون فردا** منفصلة فبعد سقوط الأوسط أي العدد **ينتج كلما كان هذا ثلاثة فإما أن يكون زوجا أو فردا قوله وينعقد يعني لا بد في تلك الأقسام** من الاقتراني الشرطي **من اشتراك المقدمتين** الصغرى والكبرى **في جزء يكون هو الحد الأوسط فإما أن يكون** الأوسط **محكوما عليه في كلتا المقدمتين** فيحصل الشكل الثالث نحو إذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد يكون إذا كان العالم مضيئا فالنهار موجود **أو** يكون الأوسط **محكوما به فيهما** أي في كلتا المقدمتين فيحصل الشكل الثاني نحو كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء وليس البتة إذا كان الليل موجودا فالعالم مضيء فليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا **أو** يكون الاوسط **محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى** فيحصل الشكل الأول نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فكلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئا **أو بالعكس** أي يكون الأوسط محكوما عليه في الصغرى ومحكوما به في الكبرى فيحصل الشكل الرابع نحو كلما كانت الشمس طالعة فكان النهار موجودا وكلما كان العالم مضيئا كانت الشمس طالعة فقد يكون إذا كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فالوجه **الأول هو** الشكل **الثاني** من الأشكال الأربعة **و**الوجه **الثاني هو** الشكل **الثالث** منها **و**الوجه **الثالث هو** الشكل **الأول** منها **و**الوجه **الرابع هو** الشكل **الرابع** منها. **قوله: وفي تفصيلها أي في تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام الخمسة**[1] **بحسب الشرائط**

---

[1] الأوّل هو المركب من المتصلتين والثاني من المنفصلتين والثالث من حملية ومتصلة والرابع من حملية ومنفصلة والخامس من متصلة ومنفصلة.

والضروب والنتائج[1] **طول لا يليق** بالكتب **المختصرات فليطلب** التفصيل **من مطوّلات المتأخّرين**...

[1] مبتدأ مؤخر لقوله في تفصيلها وما بعده صفة له.

فصل: الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي ومن الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو ...

قوله: الاستثنائي: القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادّته وهيئته أبدا يتركب من مقدمة شرطية ومن مقدمة حملية يستثنى فيها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه لينتج عين الآخر أو نقيضه فالاحتمالات المتصوّرة في إنتاج كل استثنائي أربعة وضع كل ورفع كل لكن المنتج منها في كل قسم شيء وتفصيله ما أفاده المصنف من أن الشرطية إن كانت متصلة ينتج منها احتمالان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز كون اللازم أعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وقد علمت من هذا أن المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية واعلم أيضا أن المراد بالمنفصلة ههنا العنادية وإن كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلو عنهما ومانعة الخلو بالعكس وأما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معا ينتج في الصور الأربع النتائج الأربع. قوله: وضع المقدم ورفع التالي نحو إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان فهو حيوان ولكنه ليس بحيوان فليس بإنسان. قوله: ومن الحقيقية كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا

أو فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد قوله كمانعة الجمع نحو هذا إما شجر أو حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر. قوله: كمانعة الخلو نحو هذا إما لا شجر أو لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ...

قوله: الاستثنائي: القياس الاستثنائي هو الذي يكون النتيجة مذكورا فيه بمادّته وهيئته وهذا الاستثنائي يتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حملية[1] يستثنى فيها أي في تلك المقدمة الحملية عين أحد جزئي الشرطية أو يستثنى فيها نقيضه أي نقيض أحد جزئي الشرطية لينتج عين الجزء الآخر راجع إلى الشق الأول أو لينتج نقيضه أي نقيض الجزء الآخر راجع إلى الشق الثاني نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالقضية الأولى شرطية والثانية حملية يستثنى فيها عين المقدم فانتج عين الآخر أي فالنهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود فيستثنى فيها نقيض التالي ينتج نقيض المقدم أي فالشمس ليست بطالعة فالاحتمالات العقلية المتصورة في إنتاج كل قياس استثنائي أربعة وضع كل من المقدم والثاني ورفع كل منهما لكن المنتج منها أي من تلك الأربعة في كل قسم من القسمين شيء أي احتمال يعني في وضع كل ينتج وضع المقدم وفي رفع كل ينتج رفع التالي وبالجملة وضع المقدم أو التالي قسم واحد ورفع التالي أو المقدم قسم آخر[2] فالمنتج في القسم الأول وضع المقدم فقط لا وضع التالي والمنتج في القسم

---

[1] صفة لحملية فعلم من هذا التركيب أن المقدمة الثانية من القياس الاستثنائي لا تكون حملية مطلقا بل حملية يستثنى فيها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه.

[2] هذه أربعة صور فالأوّل وضع المقدم والثاني وضع التالي والثالث رفع التالي والرابع رفع المقدم.

الثاني ينتج رفع التالي فقط لا رفع المقدم **وتفصيله** أي تفصيل ما ذكر **ما أفاده المصنف**[1] **من أن** القضية **الشرطية إن كانت متصلة ينتج منها احتمالان** أي النتيجة على الوجهين إن كان القياس الاستثنائي اتصاليا وهو ما تكون المقدمة الأولى شرطية متصلة فيه والثانية حملية فالأول **وضع المقدم ينتج وضع التالي** نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فيوضع المقدم أي الشمس طالعة فينتج وضع التالي أي فالنهار موجود **لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم**[2] فالمقدم ملزوم والتالي لازم إذا وجد الملزوم وجد اللازم فإذا طلعت الشمس وجد النهار **و**الثاني **رفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم** أي التالي **انتفاء الملزوم**[3] أي المقدم فانتفاء وجود النهار يستلزم انتفاء طلوع الشمس **أما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز كون اللازم أعم فلا يلزم من تحققه** أي تحقق اللازم الأعم **تحقق الملزوم ولا** يلزم **من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم** دليل المقدمتين الأولى وضع التالي لا ينتج وضع المقدم لأن المقدم ملزوم والتالي لازم واللازم قد يعم فلا يلزم من تحقق اللازم الأعم كالسواد تحقق الملزوم الأخص كالحبشي فإن الغراب أسود وليس بحبشي والثانية رفع المقدم لا ينتج رفع التالي لأن اللازم يعم والملزوم أخص قد ينتفي كالحبشي و لا ينتفي اللازم الأعم كالسواد **وقد علمت من هذا** البيان **أن المراد بالمتصلة** في قوله: "ينتج من المتصلة" **في هذا الباب** أي في القياس الاستثنائي **اللزومية** لا الاتفاقية إذ لما لم يكن بين المقدمتين علاقة ومناسبة بل يكون الحكم محض الاتفاق فلا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر و لا من انتفائه انتفاء الآخر نحو إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهقا وكذا الحال في العنادية إذ لم يكن فيها علاقة بل عناد فلا يلزم من وجود أحدهما وجود

---

[1] بيان للموصول.

[2] إذ تحقق الأعم لا يستلزم تحقق الأخص كالبياض والإنجليزي.

[3] لأن انتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم كالإنجليزي والبياض.

الآخر و لا من انتفائه انتفاء الآخر نحو هذا العدد إما زوج أو فرد **واعلم أيضاً أن المراد بالمنفصلة ههنا** المنفصلة **العنادية** لا الاتفاقية **وإن كانت الشرطية منفصلة** عنادية في القياس الاستثنائي **فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء** من المقدم والتالي **رفع** الجزء **الآخر لامتناع اجتماعهما** أي اجتماع ذينك الجزئين إذ بينهما العناد لذاتهما فلا يمكن الجمع **ولا ينتج رفع كل** من المقدم والتالي **وضع** الجزء **الآخر لعدم امتناع الخلو عنهما** أي لا يمتنع رفعهما بل يمتنع الاجتماع **و**إن كانت الشرطية منفصلة عنادية **مانعة الخلو** فهي **بالعكس** يعني ينتج وضع المقدم وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم و لا عكس في شيء منهما أي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون التالي أعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا يلزم من رفع المقدم رفع التالي إذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم وهذا في القياس الاستثنائي الاتصالي وأما الاستثنائي الانفصالي فهو إما أن يتركب من منفصلة حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو فإن كان الأول فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد منهما ينتج رفع الآخر وإن كان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر وإن كان الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر **وأما** المنفصلة **الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو معاً تنتج في الصور الأربع النتائج الأربع** يعني أن المنفصلة الحقيقية باعتبار اشتمالها على منع الجمع ينتج من وضع المقدم رفع التالي ومن وضع التالي رفع المقدم وباعتبار اشتمالها على منع الخلو ينتج من رفع المقدم وضع التالي ومن رفع التالي وضع المقدم. **قوله: وضع المقدم** ينتج وضع التالي **ورفع التالي** ينتج رفع المقدم **نحو إن كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان** وضع المقدم **فهو حيوان** وضع التالي **لكنه ليس بحيوان** رفع التالي **فهو ليس بإنسان** رفع المقدم. **قوله: ومن الحقيقية كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فليس بفرد** أي وضع المقدم فالنتيجة رفع التالي **لكنه فرد فليس بزوج** أي وضع التالي فالنتيجة رفع المقدم

لكنه ليس بفرد فهو زوج أي رفع التالي فالنتيجة وضع المقدم **لكنه ليس بزوج فهو فرد** أي رفع المقدم فالنتيجة وضع التالي. **قوله: كمانعة الجمع نحو "هذا إما شجر أو حجر لكنه شجر فليس بحجر** أي وضع المقدم فالنتيجة رفع التالي **لكنه حجر فليس بشجر"** أي وضع التالي فالنتيجة رفع المقدم. **قوله: كمانعة الخلو نحو هذا إما لا شجر أو لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر** أي رفع المقدم فالنتيجة وضع التالي **لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر** أي رفع التالي فالنتيجة وضع المقدم ...

وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ومرجعه إلى استثنائي واقتراني ...

قوله: وقد يختص إلخ اعلم أنه قد يستدل على إثبات المدعى بأنه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا كما مر غير مرّة في مباحث العكوس والأقيسة وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف إما لأنه ينجرّ إلى الخلف أي المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب أو لأنه ينتقل منه إلى المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل إلى قياسين أحدهما اقتران شرطي والآخر استثنائي متصل يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيض وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم ثم قد يفتقر بيان الشرطية يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الأصول فقوله:"ومرجعه إلى استثنائي واقتراني" معناه أن هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم ...

قوله: وقد يختص إلخ اعلم أنه قد يستدل على إثبات المدعى بأنه لولاه أي لو لا المدعى لصدق نقيضه أي نقيض المدعى لاستحالة ارتفاع النقيضين المدعى ونقيضه لكن نقيضه أي نقيض المدعى غير واقع فيكون هو أي المدعى واقعا كما مرّ أي دليل الخلف غير مرة في مباحث العكوس والأقيسة وهذا القسم المذكور من الاستدلال يسمى بالخلف بضم الخاء إما لأنه

أي هذا القسم **ينجر إلى الخلف** أي المحال **على تقدير صدق نقيض المطلوب أو** هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف بفتح الخاء **لأنه ينتقل منه** أي من هذا القسم **إلى المطلوب من خلفه أي ورائه الذي هو نقيضه**[1] **وهذا** أي الخلف **ليس قياسا واحدا بل ينحل إلى قياسين أحدهما** أي أحد القياسين **اقتراني شرطي والآخر استثنائي متصل**[2] **يستثنى فيه نقيض التالي** يعني أن القياس الخلف يكون مؤلفا من اقتراني شرطي مركب من متصلتين ومن استثنائي مشتمل على متصلة لزومية في نتيجة الشرطي لاستثناء نقيض التالي **هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيض** هذا صغرى **وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال** هذا كبرى فهذا قياس شرطي مركب من المتصلتين **ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال** بعد إسقاط الأوسط في الصغرى والكبرى أي ثبوت النقيض ثم تجعل النتيجة الحاصلة من الشرطي أي الشرطية اللزومية إحدى القضيتين من القياس الاستثنائي ويقال لم يثبت المطلوب لثبت المحال **لكن المحال ليس بثابت** فاستثني فيه نقيض التالي **فيلزم ثبوت المطلوب لكونه** أي ثبوت المطلوب **نقيض المقدم** إذ رفع التالي ينتج أي يستلزم رفع المقدم كما نقول لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان إنسان لصدق لا شيء من الحيوان بإنسان وكلما صدق هذا ثبت المحال وهو سلب الإنسانية كليا من الحيوان فينتج لو لم يصدق بعض الحيوان إنسان ثبت المحال فجعلناه شرطية هي جزء أول للاستثنائي وقلنا لكن المحال ليس بثابت فالنتيجة بعض الإنسان حيوان صادق وهو المدعى **ثم قد يفتقر بيان الشرطية** التي وقعت كبرى **يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل** إذا كان نظرية **فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الأصول** أي الأصول الحاجتي فتصوير كثرة القياس إنا ندعي أن السالبة تنعكس كنفسها أي لا شيء من الإنسان بحجر ينعكس إلى لا شيء من الحجر بإنسان لأنه لو لم يثبت المطلوب أي العكس المذكور لثبت نقيضه أعني بعض الحجر إنسان وكلما ثبت نقيضه

---

[1] الظاهر أن الضمير في "خلفه" و"ورائه" و"نقيضه" راجع إلى المطلوب.

[2] جملة صفة لما قبلها.

ثبت المحال فلو لم يثبت المطلوب المذكور ثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فالمطلوب ثابت لكن الكبرى أعني كلما ثبت المحال نظري فنتيجته إلى قياس آخر بأنا نضم النقيض إلى الأصل ونقول بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه. **فقوله: ومرجعه** أي مرجع القياس الخلف **إلى** قياس **استثنائي و**قياس **اقتراني معناه** أي معنى المذكور **أن هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه** أي على ما لا بد منه هذا جواب عما قيل أن مرجع الاستثنائي إلى قياسات فقوله مرجعه إلى استثنائي واقتراني غير صحيح فحاصل الجواب أن غرض المصنف بيان ما لا بد منه في كل قياس خلف لا نفي الزيادة عليه **فافهم** لعلّه إشارة إلى أنه يمكن إرجاعه أي إرجاع القياس الاستثنائي إلى قياسين استثنائيين بأن يقال لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه لكن نقيضه ليس بثابت[1] إذ لو ثبت نقيضه لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت[2]...

---

[1] قياس استثنائي أول.

[2] قياس استثنائي ثان.

قوله: الاستقراء تصفّح الجزئيات اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام؛ لأنّ الاستدلال إما من حال الكلي على حال الجزئيات وإما من حال الجزئيات على حال كليها وإما من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر فالأول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه وأما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الإسلام واختاره أعني تصفح الجزئيات وتتبعها لإثبات حكم كلي ففيه تسامح ظاهر فإن هذا التتبع ليس معلوما تصديقيا موصلا إلى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجة فكان الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة إلى أن تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل وههنا وجه آخر يجيء إن شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل. قوله: لإثبات حكم كلي إما بطريق التوصيف فيكون إشارة إلى أن المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما سنحققه وإما بطريق الإضافة والتنوين في "كلي" حينئذ عوض عن المضاف إليه أي لإثبات حكم كليها أي كلي تلك الجزئيات وهذا وإن شمل الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر إلا أنه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء إلا الكلي ...

فصل في الاستقراء والتمثيل

لما فرغ عن بيان القياس شرع في بيان أخويه الاستقراء والتمثيل **قوله: الاستقراء تصفح الجزئيات** أي النظر في أحوال الجزئيات **اعلم أن الحجة** التي هي المعلوم التصديقي الموصل إلى مجهول تصديقي **على ثلاثة أقسام؛ لأن الاستدلال إما من حال الكلي على حال الجزئيات** بطريق الاستقراء **وإما من حال الجزئيات على حال كليها** أي كلي تلك الجزئيات **وإما من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر فالقسم الأول هو القياس وقد سبق** القياس **مفصلا و**القسم **الثاني هو الاستقراء و**القسم **الثالث هو التمثيل** فإن قيل إن حصر الحجة في الثلاثة باطل إذ قسم آخر باق خارج عن الأقسام الثلاثة وهو الاستدلال من حال أحد الكليين على حال الآخر فجوابه بإن هذا الحصر استقرائي لا عقلي **فالاستقراء هو الحجة**[1] **التي يستدل** مبنيا للمجهول **فيها**[2] **من حكم الجزئيات على حكم كليها** أي كلي تلك الجزئيات كالحيوان وجزئياته كالإنسان والفرس والبقر وغير ذلك من أفراد الحيوان وحالها تحرك الفك الأسفل عند المضغ فيستدل من تصفح حال هذه الجزئيات على حال الحيوان ويقال كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ وكالمولوي وجزئياته في زماننا في عين الجهال الذين اكتسبوا علما دنيويا فقط وما وفقوا باكتساب علم الدين، كزيد وبكر وعمر وغير ذلك من أفراد المولوي وحالها الجهالة في أعينهم فيستدل من النظر في حال هذه الجزئيات على حال المولوي ويقال تحقيرا كل مولوي جاهل والعياذ بالله **هذا** المذكور **تعريفه** أي تعريف الاستقراء **الصحيح الذي لا غبار** أي إشكال **عليه وأما ما** أي تعريف مذكور في المتن **استنبطه المصنف من كلام الفارابي** وهو أن الاستقراء هو الحكم على كل لوجوده في أكثر الجزئيات **و**كلام **حجة الإسلام** فخر الإسلام البزدوي فقال إن الاستقراء هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات **واختاره** أي اختار

---

[1] فإن المقسم معتبر في القسم.

[2] الضمير عائد على الموصول.

المصنف التعريف المذكور المستنبط من كلامهما **أعني تصفح الجزئيات وتتبعها** أي تتبع تلك الجزئيات **لإثبات حكم كلي ففيه** أي ففي هذا التعريف **تسامح ظاهر فإن هذا التتبع ليس معلوما تصديقيا موصلا إلى مجهول تصديقي** بل يكون معلوما تصوريا **فلا يندرج تحت الحجة** فإن قيل أيّ شيء يبعث المصنّف على هذه المسامحة؟ فأجاب الشارح بقوله **فكان** الأمر **الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة إلى أن تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال** بأن يستعمل اللفظ في غير ما وضع له بدون المناسبة بين المعنى الموضوع له وغيره **بل** التسمية **على سبيل النقل** بأن ينقل الاستقراء من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي بملاحظة المناسبة بينهما **وههنا وجه آخر يجيء إن شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل** وهو أن الاستقراء يطلق على المعنى المصدري وهو التصفح والتتبع وعلى الحجة التي يقع فيها التتبع فالمراد ههنا تعريف الاستقراء باعتبار المعنى المصدري لا الاصطلاحي حتى يورد عليه إيراد. **قوله: لإثبات حكم كلي إما بطريق التوصيف** بأن يجعل كلي صفة لحكم **فيكون** هذا **إشارة إلى أن المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا** بل حكما كليا **كما سنحققه** أي سنحقق أن المطلوب من الاستقراء حكم كلي **وإما بطريق الإضافة** أي إضافة الحكم إلى الكلي **والتنوين في "كلي" حينئذ عوض عن المضاف إليه** أي **لإثبات حكم كليها أي** لإثبات **حكم كلي تلك الجزئيات وهذا** أي طريق الإضافة **وإن شمل الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر** من العبارة **إلا أنه** ضمير الشأن **في الواقع** أي في الأصل **لا يكون المطلوب بالاستقراء إلا الحكم الكلي** ...

....

وتحقيق ذلك أنهم قالوا إن الاستقراء إمّا تام يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها وهو يرجع إلى القياس المقسم كقولنا كل حيوان إما ناطق أو غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس وهذا القسم يفيد اليقين وإما ناقص يكتفى فيه تتبع أكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان كذلك والفرس والبقر كذلك إلى غير ذلك مما صادفناه من أفراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد إلا الظن إذ من الجائز أن يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما يتحرك فكه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح ولا يخفى أن الحكم بأن الثاني لا يفيد إلا الظن إنما يصح إذا كان المطلوب الحكم الكلي وأما إذا اكتفي بالجزئي فلا شك أن تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه إنسان وكل فرس يتحرّك فكّه الأسفل عند المضغ وكل إنسان أيضا كذلك ينتج قطعا أن بعض الحيوان كذلك ومن هذا علم أن حمل عبارة المتن على التوصيف كما هو الرواية أحسن من حيث الدراية أيضا إذ ليس فيه شبهة التعريف بالأعم ...

وتحقيق ذلك أي تحقيق أن المطلوب بالاستقراء حكم كلي لا جزئي أنهم أي المنطقيين قالوا إن الاستقراء إما تام يتصفح فيه أي ينظر في استقراء التام حال الجزئيات بأسرها أي

بتمامها[1] **وهو** أي استقراء التام **يرجع إلى القياس المقسم** وهو ما يتركب من الحملية والمنفصلة وشرط المنفصلة أن تكون موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية مانعة الجمع وإنما سمي قياسا مقسما[2] قياسا استقرائيا لأنه خارج عن القياس استقرائي إذ استقراء قسم من الحجة ومعتبر فيه تصفح أكثر الجزئيات ثم مقول بوجود الحكم في جميع جزئياته ولهذا قالوا إن استقراء يفيد الظن وهذا إنما يتصور في استقراء الناقص التام **كقولنا كل حيوان إما ناطق أو غير ناطق** فهذا منفصلة موجبة كلية حقيقية **وكل ناطق** من الحيوان **حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس** فهذا حملية وإنما يؤتى بجملتين بحسب الظاهر والحملية في الحقيقة واحدة اعتمادا على الترديد في التالي **ينتج كل حيوان حساس** بعد إسقاط الأوسط أي المحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى وهو كل ناطق وكل غير ناطق **وهذا القسم** أي الاستقراء التام **يفيد اليقين** كما شوهد في المثال المذكور **و**الاستقراء **إما ناقص يكتفى بتتبع أكثر الجزئيات** جميع الجزئيات كما في الاستقراء التام **كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان كذلك** أي كلهم يحرك فكه الأسفل عند المضغ **والفرس والبقر كذلك إلى غير ذلك مما صادفناه** أي وجدناه **من أفراد الحيوان وهذا القسم** أي الاستقراء الناقص **لا يفيد إلا الظن إذ من الجائز أن يكون من الحيوانات التي لم نصادفها** أي لم نجدها **ما يحرك فكه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح** إذ هو يحرك فكه الأعلى عند المضغ ثم هنا إيراد وهو أن قولكم بأن الاستقراء الناقص لا يفيد إلا الظن لا يصح إذ الاستقراء بالجزئي يفيد اليقين كما تصفحنا في حال الجاموس وعرفنا أنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ فهذا استقراء مفيد لليقين فأجاب الشارح بقوله **ويخفى أن الحكم بأن** الاستقراء **الثاني** أي الناقص **لا يفيد إلا الظن إنما يصح إذا كان المطلوب الحكم الكلي وأما**

---

[1] فلا يكون أي جزئي غير متصفح فيه كما يتصفح المحدثون في أحوال الصحابة ويحكمون أن الصحابة كلهم عدول فهذا استقراء تام مفيد لليقين.

[2] فإن ما يتبع فيه جميع الجزئيات وهذا يفيد اليقين فهو داخل في الحقيقة تحت القياس لا الاستقراء.

إذا اكتفي بالحكم **الجزئي** أي إذا كان المطلوب الحكم الجزئي[1] **فلا شك أن تتبع** حال **البعض يفيد اليقين به** أي بحال ذلك البعض **كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه** أي بعض الحيوان **إنسان وكل فرس يحرك فكه الأسفل عند المضغ وكل إنسان أيضا كذلك** أي يحرك فكه الأسفل عند المضغ **ينتج قطعا أن بعض الحيوان كذلك** أي يحرك فكه الأسفل عند المضغ **ومن هذا** البيان وهو أن المطلوب بالاستقراء الاصطلاحي لا يكون إلا حكما كليا **علم أن حمل عبارة المتن** أي حكم كلي **على التوصيف** بأن يجعل الكلي صفة للحكم **كما هو الرواية أحسن من حيث الدراية[2] أيضا** أي هذا احتمال أحسن من وجهين أحدهما أنه المراد المروي من المصنف والثاني أنه أحسن من حيث الإدراك الصحيح **إذ ليس فيه** أي في هذا احتمال **شبهة** صحة **التعريف بالأعم** والتعريف بالأعم له عدم الجواز كما هو المختار عند المصنف بخلاف حمل العبارة على الإضافة فإن التعريف حينئذ يكون شامل بحسب الظاهر لما يفيد الحكم الجزئي والكلي إذ تقدير العبارة "لإثبات حكم[3] كلي الجزئيات" ...

---

[1] وحينئذ لا يكون الاستقراء اصطلاحيا إذ المطلوب بالاستقراء الاصطلاحي حكم كلي فقط.

[2] أي من جهة العقل.

[3] فالحكم هنا مطلق سواء جزئيا كان أو كليا بخلاف التوصيف إذ الحكم متصف بالكلي.

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه ...

قوله: ليثبت فيه أي ليثبت الحكم في الجزئي الأول وفي عبارة أخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام؛ لأن الخمر حرام وعلة حرمة الخمر الإسكار وهو موجود في النبيذ وفي العبارتين تسامح فإن التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء ونقول ههنا كما أن العكس يطلق على المعنى المصدري أعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الأول ويعلم المعنى الثاني بالمقايسة وهذا كما عرف المصنف العكس بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى أن المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور إلى المذكور دفعاً لتوهم هذا التسامح وهل هو إلّا كرّ على ما فرّ عنه ...

قوله: ليثبت فيه أي ليثبت الحكم في الجزئي الأول وفي عبارة أخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما أي بين ذينك الجزئيين ليثبت في المشبه الحكمُ الثابت في المشبه به المعللُ بذلك المعنى فمآل التعريفين واحد وإنما الفرق بحسب العبارة كما يقال النبيذ حرام؛ لأن الخمر حرام وعلة حرمة الخمر الإسكار وهو أي الإسكار موجود في النبيذ وفي العبارتين المذكورتين لتعريف التمثيل تسامح فإن التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك

البيان كما في العبارة الأولى **والتشبيه** كما في العبارة الثانية وكل واحد من البيان والتشبيه معلوم تصوري لا تصديقي وقد جعل معرفا بالكسر للتمثيل الذي هو قسم من الحجة وهذا وجه التسامح **وقد عرفت النكتة** اللطيفة **في التسامح** الواقع **في تعريف الاستقراء** وهي أن التسمية بالاستقراء على سبيل النقل فهذه النكتة أيضا في التسامح في تعريف التمثيل أي إن التسمية بالتمثيل على سبيل النقل بأن ينقل التمثيل من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي بملاحظة المناسبة بينهما **ونقول ههنا** أي في تعريف التمثيل لدفع التسامح **كما أن العكس يطلق على المعنى المصدري** اللغوي **أعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل** أي على المعنى الاصطلاحي **كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري** اللغوي **وهو** أي المعنى المصدري **التشبيه والبيان المذكوران** في تعريفي التمثيل **وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره** المصنف من بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه **تعريف للتمثيل بالمعنى الأول** أي بالمعنى المصدري اللغوي[1] **ويعلم المعنى الثاني**[2] أي الاصطلاحي **بالمقايسة** على المعنى الأول **وهذا** المذكور **كما عرف المصنف العكس بالتبديل** أي بالمعنى المصدري **وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء** أي قس على حال التمثيل حال الاستقراء يعني ما ذكره المصنف من تعريف الاستقراء تعريف بالمعنى المصدري[3] ويعلم المعنى الثاني[4] بالمقايسة اعلم أو خذ **هذا لكن لا يخفى أن المصنف عدل**

---

[1] هو البيان والتشبيه.

[2] هو الحجة التي فيها البيان والتشبيه.

[3] هو تصفح الجزئيات.

[4] هو الحجة التي فيها التصفح.

في تعريف الاستقراء والتمثيل عن التعريف المشهور[1] **إلى** التعريف **المذكور**[2] **دفعاً لتوهم هذا التسامح وهل هو إ "كرّ على ما فرّ عنه** أي ما هو أي المصنف إلا استقرّ على التسامح الذي هرب منه ويمكن الجواب بأن الاستقراء وكذا التمثيل يعرف بالمعنى المصدري فلا يلزم التسامح وإنما يلزم لو كان المقصود تعريفهما بالمعنى الثاني ...

---

[1] أي الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته والتمثيل هو الحكم على جزئي مشارك لجزئي آخر في علة الحكم.

[2] أي الاستقراء هو تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي والتمثيل هو بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه.

والعمدة في طريقه الدوران والترديد ...

قوله: والعمدة في طريقه إلخ اعلم أنه لا بد في التمثيل من ثلاث مقدمات الأول أن الحكم ثابت في الأصل أعني المشبه به والثانية أن علة الحكم في الأصل الوصف الكذائي والثالثة أن ذلك الوصف موجود في الفرع أعني المشبه فإنه إذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن إلى كون الحكم ثابتا في الفرع أيضا وهو المطلوب من التمثيل ثم إن المقدمة الأولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وإنما الإشكال في الثانية وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب أصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة من بينها وهو طريقان الدوران ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العالية وجودا أو عدما كترتب حكم الحرمة في الخمر على الإسكار فإنه ما دام مسكرا حرام وإذا زال عنه الإسكار زالت حرمته قالوا والدوران علامة كون المدار أعني الوصف علة للدائر أي الحكم والثاني الترديد ويسمى بالسبر والتقسيم أيضا وهو أن يتفحص أولا أوصاف الأصل ويردد أن علة الحكم هل هو هذه الصفة أو تلك؟ ثم تبطل ثانيا علية كل صفة حتى يستقرّ على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر إما الاتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الإسكار لكن الأول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذلك البواقي ما سوى الإسكار بمثل ما ذكر فتعيّن الإسكار للعلية ...

قوله: والعمدة في طريقه الدوران والترديد اعلم أنه ضمير الشأن لا بد في التمثيل من ثلاث مقدمات فالمقدمة الأولى أن الحكم ثابت في الأصل أي المشبه به والمقدمة الثانية أن علة الحكم الموجود في الأصل هي الوصف الكذائي والمقدمة الثالثة أن ذلك الوصف المعبر عنه بالعلة موجود في الفرع أعني المشبه فإنه ضمير الشأن إذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن إلى كون الحكم ثابتا في الفرع أيضا وهو أي ثبوت الحكم في الفرع المطلوب من التمثيل ثم إن المقدمة الأولى المفسرة بثبوت الحكم في الأصل والمقدمة الثالثة المفسرة بثبوت الحكم في الفرع ظاهرتان في كل تمثيل لا إشكال فيهما وإنما الإشكال في المقدمة الثانية وبيانها أي بيان المقدمة الثانية بطرق متعددة فصّلوها أي الطرق المتعددة في كتب أصول الفقه والمصنف رحمه الله إنما ذكر ما هو العمدة من بينها أي بين تلك الطرق وهو أي ما هو العمدة طريقان فقط عنده فالطريق الأول الدوران وهو أي الدوران ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية وجودا أي إذا وجد الوصف الصالح للعلية وجد الحكم وعدما أي إذا لم يوجد ذلك لم يوجد الحكم كترتب حكم الحرمة في الخمر على الإسكار فإنه أي الخمر ما دام مسكرا حرام لوجود الحكم عند وجود العلة ضرورة وإذا زال عنه أي عن الخمر الإسكار زالت حرمته أي حرمة الخمر قالوا إن الدوران علامة كون المدار[1] أعني الوصف علة للدائر[2] أعني الحكم يعني إنما يدور الحكم حول الوصف والطريق الثاني هو الترديد ويسمى الطريق الثاني بالسبر[3] بكسر السين وسكون الباء والتقسيم أيضا وهو أي الترديد أن يتفحص أولا أوصاف الأصل أي أن ينظر أولا في أوصاف الأصل ويردّد أن

---

[1]اسم ظرف من دار يدور من نصر ينصر وأصله مدور بسكون الدال وفتح الواو فنقلت حركة الواو إلى الدال وانقلبت الواو بالألف.

[2]اسم فاعل وأصله داور فانقلبت الواو بالهمزة لوقوعها بعد الألف الزائد.

[3]إنما سمي بالسبر لما فيه من سير أوصاف الأصل والتقسيم لما فيه من تتبع الأوصاف وهذا التتبع تقسيم عقلي للعلية فلا بد فيه من انحصار أوصاف الأصل وإبطال علية البعض وإثبات عليته.

علة الحكم هذه الصفة أو تلك الصفة أي يجعل حرف الترديد بين صفات الأصل ليعلم أن أيّ وصف علة للحكم في الحقيقة **ثم يبطل ثانيا علية كل صفة** من صفاته على سبيل البدلية **حتى يستقر على وصف واحد** له صلوح للعلية في الحقيقة **فيستفاد من ذلك** التفحص والترديد **كون هذا الوصف علة** للحكم **كما يقال علة حرمة الخمر إما الاتّخاذ من العنب أو الميعان** هو السيلان **أو اللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الإسكار لكن الأول** أي الاتخاذ من العنب **ليس بعلة لوجوده** أي لوجود الاتخاذ من العنب **في الدبس** بكسر الدال وسكون الباء "سركه" في الأردية **بدون الحرمة وكذلك البواقي** أي البواقي ليست بعلة للحرمة كما أن الاتخاذ من العنب ليس بعلة إذ الميعان موجود في الماء بدون الحرمة واللون المخصوص والطعم المخصوص والرائحة المخصوصة كلها موجود في الشائ بدون الحرمة **ما سوى الإسكار بمثل ما ذكر** من إبطال علّية الوصف الأول **فتعيّن الإسكار للعلية** لحرمة الخمر ...

فصل: القياس إما برهاني يتألف من اليقينيات ...

قوله: القياس إلخ القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة إلى الاستثنائي والاقتراني بأقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادّة إلى الصناعات الخمس أعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمّى سفسطة أيضا؛ لأن مقدماته إمّا أن تفيد تصديقا أو تأثيرا آخر غير التصديق أعني التخييل والثاني الشعر والأوّل إمّا أن يفيد ظنّا أو جزما فالأوّل الخطابة والثاني إن أفاد جزما يقينيا فهو البرهان وإلا فإن اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامّة أو التسليم من الخصم فهو الجدل وإلا فهو المغالطة واعلم أن المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وإن استعملت في مقابلة غير الحكيم فهو مشاغبة واعلم أيضا أنه يعتبر في البرهان أن يكون مقدّماته بأسرها يقينية بخلاف غيره من الأقسام مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن تكون إحدى مقدمتيه وهمية وإن كانت الأخرى يقينية نعم يجب أن لا يكون فيها ما هو أدون منها كالشعريات وإلا يلحق بالأدون فالمؤلف من مقدمة مشهورة أخرى مخيلة لا يسمى جدليا بل شعريا فاعرفه. قوله: من اليقينيات إلخ اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك والوهم والتخييل وسائر التصورات وقيد الجزم أخرج الظن والمطابقة الجهل المركب والثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية إما بديهيات أو نظريات منتهية إلى البديهيات لاستحالة الدور والتسلسل ...

قوله: القياس[1] القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة إلى القياس الاستثنائي والقياس الاقتراني بأقسامهما كذلك ينقسم القياس باعتبار المادة إلى الصناعات الخمس أعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد تسمى المغالطة سفسطة؛ [2]لأن مقدماته أي مقدمات القياس إما أن تفيد تصديقا أي إذعانا للنسبة أو تأثيرا آخر غير التصديق أعني التخييل والقسم الثاني الشعر مثل الخمر ياقوتية سيالة وهذه المقدمات التي تفييد التخييل كثيرا ما يأخذها الشعراء في أشعارهم والقسم الأول إما أن يفيد ظنا وهو الطرف الراجح أو جزما وهو مالايحتمل النقيض فالقسم الأول الخطابة؛ لأنها تؤخذ في الخطب والنصائح والوعظ والقسم الثاني إن أفاد جزما يقينيا أي مطابقا للواقع ثانيا راسخا فهو البرهان وإلا أي إن لم يفد جزما يقينيا فإن اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أي الإقرار عن جميع الخلق مثل العدل حسن والظلم قبيح أو التسليم من الخصم فهو الجدل هو الخصومة لغة وفي الاصطلاح مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة لإنتاج قول آخر مثل الجلوس في الطرق قبيح والبيّنة على المدّعي وإلا أي إن لم يعتبر فيه أحد منهما فهو المغالطة هي في الاصطلاح قياس فاسد إما من جهة المادة أو الصورة أو جهتهما معا يفيد التصديق الجزمي أو الظني الغير المطابق للواقع واعلم أن المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة أي باطلة وهي مشتقة من "سوف" وهو الحكمة و"إسط" وهو التلبيس ومعناه الحكمة الموقعة في الالتباس والاشتباه وإن استعملت المغالطة في مقابلة غير الحكيم فهو مشاغبة من الشغب بفتح الشين والغين وهو تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب واعلم أيضا أنه ضمير الشأن اعتبر في البرهان أن يكون مقدماته أي مقدمات

---

[1] هذا بيان الصناعات الخمس وهي أقسام الدليل باعتبار المادة كما أن الأقسام السابقة أقسام باعتبار صورته.

[2] هذا وجه ضبط الصناعات الخمس.

البرهان **بأسرها** أي بكلها **يقينية** وإلا فلا يفيد اليقين **بخلاف غيره**[1] أي غير البرهان **من الأقسام مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون إحدى مقدمتيه** أي مقدمتي القياس **وهمية وإن كانت** المقدمة **الأخرى يقينية نعم يجب أن لا يكون فيها** أي في تلك الأقسام البواقي غير البرهان **ما هو أدون منها** أي مقدمة هي أدون من الوهمية **كالشعريات** لإفادتها التخييل لا التصديق صارت أدون من سائر الأقسام التي تفيد تصديقا فالملحق به يفيد ظنا **وإلا** أي إن لم يكن كذا أي إن كان القياس مركبا مما هو الأدون **يلحق** بالقياس **الأدون** فالقياس **المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة لا يسمى** ذلك القياس **جدليا**؛ لأن المخيلة أدون من المشهورة؛ لأنها تفيد جزما بخلاف المخيلة إذ هي تفيد التخييل الذي هو أدون من الجزم **بل** يسمى ذلك القياس **شعريا** اعتمادا على ما هو الأدون **فاعرفه** أي الأمر المفيد المذكور بلفظ "اعلم". **قوله: من اليقينيات إلخ اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فباعتبار التصديق** المذكور في تعريف اليقين **لم يشمل** اليقين **الشك** وهو عبارة عن تساوي الطرفين **والوهم** وهو الطرف المرجوح فليس فيهما إذعان النسبة **والتخييل** وهو تصور الشيء في الخيال **وسائر التصورات** أي بواقي التصورات **وقيد الجزم** في تعريف اليقين **أخرج الظن**؛ لأنه يحتمل النقيض والجزم عبارة عن عدم احتماله **وقيد المطابقة** أخرج **الجهل المركب** وهو الجهل عن الجهل فمن اعتقد قيام زيد وأنه ليس بقائم فقد جهل عن عدم قيامه فالاعتقاد بقيام زيد غير مطابق للواقع **وقيد الثابت** أخرج **التقليد** وهو عبارة عن زوال النسبة بتشكيك المشكك فليس بثابت **ثم المقدمات اليقينية إما بديهيات أو نظريات منتهية إلى البديهيات لاستحالة الدور أو التسلسل** فإن سلسلة اكتساب النظريات لو لم تكن منتهية إلى البديهيات فإما أن تذهب لا إلى نهاية

---

[1] هي الأقسام البواقي الأربعة.

فيلزم التسلسل كتوقف ألف على ب وب على ت إلى غير نهاية أو تعود فيلزم الدور كتوقف ت على ب وب على ألف ...

وأصولها الأوليات والمشاهدات والتجريبات والحدسيات والمتواترات والفطريات ثم إن كان الأوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي وإلا فإني ...

قوله: وأصولها فأصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء ووجه الضبط أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا يكون فالأول هو الأوليات والثاني إما أن يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أو لا ، الثاني المشاهدات وتنقسم إلى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات وإلى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات والأول إما أن تكون تلك الواسطة بحيث لاتغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لاتكون كذلك والأول هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها والثاني إما أن يستعمل فيه الحدس وهو الانتقال الدفعي من المبادي إلى المطلوب أو لا يستعمل فالأول الحدسيات والثاني إن كان الحكم فيه حاصلا بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي المتواترات وإن لم يكن كذلك بل يكون حاصلا من كثرة التجارب فهي التجريبيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله الأوليات كقولنا الكل أعظم من الجزء. قوله: المشاهدات أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا إن لنا جوعا وعطشا. قوله: والتجريبيات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء. قوله: والحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور

الشمس. قوله: والمتواترات كقولنا مكة موجودة. قوله: والفطريات كقولنا الأربعة زوج فإن الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين. قوله: ثم إن كان إلخ الحد الأوسط في البرهان بل في كل قياس لا بد أن يكون علة لحصول العلم بالنسبة الإيجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال له الواسطة في الإثبات والواسطة في التصديق فإن كان مع ذلك واسطة في الثبوت أيضا أي علة لتلك النسبة الإيجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الأمر كتعفّن الأخلاط في قولك هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم فالبرهان حينئذ يسمّى برهان اللم لدلالته على ما هو لم الحكم وعلته في الواقع وإن لم يكن واسطة في الثبوت يعني لم يكن علة للنسبة في نفس الأمر فالبرهان حينئذ يسمى برهان الإن حيث لم يدل إلا على إنّية الحكم وتحققه في الذهن دون علته في الواقع سواء كانت الواسطة حينئذ معلولا للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل أو لم تكن معلولا للحكم كما أنه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يختص باسم كما يقال هذه الحمّى تشتدّ غبّا وكل حمّى تشتدّ غبّا محرقة فهذه الحمّى محرقة فإن اشتدادها غبّا ليس معلولا للإحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفّنة الخارجة عن العروق...

قوله: وأصولها فأصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها أي على تلك البديهيات والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء فيمكن أن يكون قسم آخر هو زائد

على الحصر المذكور **ووجه الضبط** أي الحصر **أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها** أي طرفي القضايا **مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا يكون** تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم فالقسم **الأول هو الأوليات** نحو الكل أعظم من الجزء **و**القسم **الثاني** هو عدم كفاية التصور مع النسبة في الحكم والجزم **إما أن يتوقّف** الجزم **على واسطة** وهي **غير الحس الظاهر و**الحس **الباطن أو لا** يتوقف عليها بل يتوقف على الحس. القسم **الثاني** هو ما لا يتوقف الجزم على الواسطة فيه **المشاهدات وتنقسم** المشاهدات **إلى مشاهدات بالحس الظاهر** نحو الشمس طالعة **وتسمى حسيات وإلى مشاهدات بالحس الباطن** نحو أنا جائع **وتسمى وجدانيات و**القسم **الأول** هو ما فيه توقف الجزم على واسطة غير الحس **إما أن تكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لا تكون كذلك** يعني تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند حضور الأطراف **و**القسم **الأول** هو ما فيه عدم غيبوبة الواسطة عن الذهن عند حضور الأطراف **هي الفطريات** نحو الأربعة زوج فإنه جاءت الواسطة بالجزم عند حضور الأربعة والزوج والواسطة هي انقسام الأربعة بمتساويين **ويسمى** هذا القسم **قضايا قياساتها معها** فما بعد القضايا صفة لها فمعناها القضايا التي دلائلها ملحوظة معها أي مع تلك القضايا بلا احتياج إلى شيء غير حاصل بملاحظة الطرفين كما لا يحتاج الجزم في الأربعة زوج إلى شيء غير حاصل بملاحظة الطرفين بل حصل بالجزم بالواسطة الملحوظة مع مفهومي الطرفين وهي الانقسام إلى المتساويين **و**القسم **الثاني** هو ما فيه توقف الجزم على واسطة غير الحس تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف **إما أن يستعمل فيه الحدس وهو** أي الحدس **الانتقال الدفعي من المبادي إلى المطلوب أو لا يستعمل** فيه الحدس فالقسم **الأول** هو ما فيه استعمال الحدس **الحدسيات** نحو إن إدراك الأصوات هو بالسامعة **و**القسم **الثاني** هو ما فيه عدم الحدس **إن كان الحكم فيه حاصلا بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم** أي توافقهم **على الكذب فهي المتواترات** نحو إن روضة النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنوّرة **وإن لم يكن** الحكم **كذلك** أي بإخبار جماعة **بل**

يكون الحكم **حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات** نحو إن دسبرين مفيد للصداع **وقد علم بذلك** الضبط **حد كل واحد منها** أي من الأقسام. **قوله: الأوليات** هي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور ولا يحتاج إلى واسطة **كقولنا الكل أعظم من الجزء** فإن من تصور معنى الكل والجزء ونسبة الأعظمية بينهما لا يكون محتاجا في الحكم والجزم بالأعظمية إلى أمر آخر بل تصورهما مع تصور تلك النسبة كاف فيه. **قوله: المشاهدات** هي قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس وهي تنقسم إلى قسمين **أما المشاهدات الظاهرة** التي شوهدت بإحدى الحواس الظاهرة **فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وأما** المشاهدات **الباطنة** التي شوهدت بإحدي الحواس الباطنة **فكقولنا إن لنا جوعا وعطشا.** **قوله: والتجربيات** هي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة تكرار المشاهدة وعدم التخلف حكما كليا **كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء. قوله: والحدسيات** هي ظهور المبادي دفعة واحدة بدون حركة فكرية **كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس** لاختلاف تشكّلاته المنورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا ينتقل الذهن من غير فكر وترتيب مقدمات دفعة إلى المطلوب وهو نور القمر مستفاد من نور الشمس. **قوله: والمتواترات** هي قضايا يحكم العقل بها بواسطة إخبار جماعة يحيل العقل تواطؤهم على الكذب **كقولنا مكة موجودة. قوله: والفطريات** هي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلا **كقولنا الأربعة زوج فإن الحكم فيه** أي في المثال المذكور **بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو** أي الواسطة **الانقسام بمتساويين. قوله: ثم إن كان إلخ** الحد **الأوسط في البرهان بل في كل قياس لا بد أن يكون علة لحصول العلم** في الذهن **بالنسبة الإيجابية أو** النسبة **السلبية المطلوبة في النتيجة** كالتغير فإنه علة لحصول الحكم بحدوث العالم في الذهن **ولهذا** الأمر **يقال له** أي للحد الأوسط **الواسطة في الإثبات والواسطة في التصديق فإن كان** الحد الأوسط **مع ذلك** أي مع كون الأوسط علة لحصول العلم بالنسبة في الذهن **واسطة في الثبوت أيضا أي علة لتلك النسبة الإيجابية أو** النسبة **السلبية في الواقع**

وفي نفس الأمر كتعفن الأخلاط[1] في قولك هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم فإن تعفن الأخلاط كما أنه علة لثبوت الحمّى في الذهن كذلك علة لثبوته في الواقع أيضا على ما يظهر بالمراجعة إلى كتب الطب فالبرهان حينئذ[2] يسمى برهان اللم لدلالته أي لدلالة هذا البرهان على ما هو لم[3] الحكم وعلته في الواقع وإن لم يكن الحد الأوسط واسطة في الثبوت يعني لم يكن الأوسط علة للنسبة الإيجابية أو السلبية في نفس الأمر فالبرهان حينئذ[4] يسمى برهان الإن حيث لم يدل هذا البرهان إلا على إنية الحكم وتحققه عطف تفسير في الذهن دون علته أي علة الحكم في الواقع سواء كانت الواسطة أي الحد الأوسط حينئذ معلولا للحكم كالحمّى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فالحمى علة لإثبات تعفن الأخلاط في الذهن فإن وجود العلة سبب لوجود المعلول في الذهن والحمى في الواقع معلول من التعفن لا علة وقد يخص هذا البرهان باسم الدليل أو لم يكن الأوسط معلولا للحكم كما أنه أي الأوسط ليس علة له أي للحكم بل يكونان أي الأوسط والحكم معلولين لشيء ثالث وهذا البرهان لم يختص باسم[5] كما يقال هذه الحمى تشتد غبّا[6] بكسر الغين وهو الحمى التي يجيء بعد يوم وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة فإن اشتدادها أي الحمى غبا ليس معلولا للإحراق و لا العكس أي إن الإحراق ليس معلولا لاشتدادها غبا بل كلاهما أي الاشتداد والإحراق معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة عن العروق فهي شيء ثالث وهكذا إضاءة العالم

---

[1] تعفن الأخلاط أي فساد الأخلاط الأربعة وهي الدم والسوداء والصفراء والبلغم.

[2] أي وقت كون الأوسط علة لثبوت الحكم في الخارج مع كونه علة له في الذهن.

[3] اللم والعلة مترادفان فعطف العلة على اللم تفسيري.

[4] أي حين عدم كون الأوسط علة لثبوت الحكم في الخارج مع كونه علة له في الذهن.

[5] أي لا اسم يطلق على هذا القسم.

[6] هو مأخوذ من غببت عن القوم إذا أتيتهم يوما وتدعه يوما.

ووجود النهار فإن كل واحد منهما ليس علة للآخر بل كلاهما معلولان لشيء ثالث وهو طلوع الشمس ...

وإما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات وإما خطابي يتألف من المقبولات والمظنونات وإما شعري يتألف من المخيّلات وإما سفسطي يتألف من الوهميات والمشبهات ...

قوله: من المشهورات هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الإحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند. قوله: والمسلمات هي القضايا التي سُلّمت من الخصم في المناظرة أو برهن عليها في علم وأخذت في الآخر على سبيل التسليم. قوله: من المقبولات هي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه كالأولياء والحكماء. قوله: والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص. قوله: من المخيلات هي القضايا التي لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيبا أو ترهيبا وإذا اقترن بها سجع أو وزن كما هو المتعارف الآن لازداد تأثيرا. قوله: وإما سفسطي منسوب إلى السفسطة وهي مشتقة من "سو فسطا" معرب سوفا إسطا لغة يونانية يعني الحكمة المموهة المدلسة. قوله: ومن الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز. قوله: والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الأولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي واعلم أن ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد أجملوه وأهملوه مع كونه

من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك مطالعة كتب القدماء فإن فيها شفاء العليل ونجاة الغليل ...

قوله: من المشهورات هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الإحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند قوله والمسلمات هي القضايا التي سلمت من الخصم في المناظرة كما إذا وقع بينك وبين الخصم مناظرة وقد ذكرت مقدمة مسلمة عند الخصم لإلزامه وإن لم تكن صحيحة عندك **أو برهن عليها في علم وأخذت في العلم الآخر على سبيل التسليم** كما يذكر في علم المنطق لو كان كل من التصور والتصديق نظريا لزم الدور أو التسلسل وهما باطلان وبطلانه مبرهن أيضا في الحكمة وهكذا مسائل أصول الفقه فإنها يأخذها الفقهاء على سبيل التسليم. **قوله: من المقبولات هي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه** إما بكونه مؤيدا بالأمور السماوية كالمعجزات والكرامات كالأنبياء و**كالأولياء** أو لاختصاصه بمزيد عقل فيما بين الناس **كالحكماء. قوله: والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم** كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم ثم هنا إيراد وهو أن تقابل المظنونات بالمقبولات بحسب الظاهر ولا مقابلة بينهما في الأصل؛ لأن كل واحد منهما مفيد للظن كما أن القياس الخطابي مركب من المظنونات والمقبولات **ومقابلته** أي المظنونات **بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به** أي بالعام **ما** أي معنى هو **سوى** معنى **الخاص** فحاصله أن المقبولات أعم من المظنونات؛ لأن المقبولات هي القضايا التي تؤخذ عمن يعتقد فيه سواء كانت مفيدة للجزم أو الظن وإذا قوبل العام أي المقبولات بالخاص أي المظنونات يراد بالعام ما سوى الخاص يعني تراد بالمقبولات القضايا التي تفيد الجزم لا القضايا التي تفيد الظن فكأنه قوبل الجزم بالظن وذا صحيح كما إذا قيل هذا حيوان وذلك إنسان يراد بالحيوان ههنا ما سوى الإنسان كالفرس.

قوله: من المخيلات هي القضايا[1] **التي لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر** النفس **منها** أي من تلك القضايا **ترغيبا أو ترهيبا** أي تخويفا **وإذا**[2] **اقترن بها** أي بالمخيلات **سجع أو وزن كما هو المتعارف الآن لازداد تأثيرا** كما يقال في الأردية

ہر روز سجاتا ہوں دل کو دلہن کی طرح سے

غم روز چلے آتے ہیں کسی بارات کی مانند

له زيادة تأثير في النفس من قولنا مجھے روزانہ پریشانیوں کا سامنا رہتا ہے۔ **قوله: وإما سفسطي** هذا **منسوب إلى السفسطة وهي** أي السفسطة **مشتقة من سو** بفتح السين **فسطا** بكسر الفاء وسكون السين **معرب سوفا إسطا لغة يونانية يعني الحكمة المموّهة المدلّسة** هما من التفعيل ومعناهما واحد أي الإيقاع في الالتباس والشبهة أخذ من موّه الحقيقة إذا ألبسها الباطل أو أفسدها. **قوله: من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيّز** في الإشارة الحسية فإن العقل الموجود مثلا يحكم عليه بالتحيّز قياسا على الجسم. **قوله: والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالقضايا الصادقة الأولية أو المشهورة لاشتباه لفظي** ككون اللفظ مشتركا أو غريبا أو مجازا بلا قرينة فيها نحو هل شيء[3] من الشرور واجب أو ليس بواجب؟ فإن كان واجبا فكل واجب خير فبعض الشرور خير وإن كان ليس بواجب فلا يوجد البتة فإن ما لا يجب له وجوده ليس بموجود **أو** لاشتباه **معنوي** بأن يكون القياس صحيحا بحسب اللفظ لا للمعنى كما يقال كل إنسان آكل دائما وكل آكل متحرك الفكه ما دام آكلا فكل إنسان متحرك الفكه دائما وهو كاذب ومنشأ الغلط أخذ الآكل في الصغرى بالقوّة وفي الكبرى بالفعل **واعلم أن ما ذكره**

---

[1] أي تصوّرات على صورة القضايا فلا يرد ما قيل في المخيلات من أنها تصورات في الحقيقة لكن تكسى كسوة القضايا.

[2] هذا ظاهر في أن الوزن والسجع ليس بضروري في الشعر كما ظن بعضهم.

[3] لفظ مشترك.

المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار هو تقليل اللفظ والمعنى وهذا مذموم والاختصار هو تقليل اللفظ وكثرة المعنى وهذا محمود **مخل** بأصل المقصود **قد أجملوه وأهملوه مع كونه من** الأمور **المهمات** فكان الواجب عليهم تصوير الصناعات الخمس كإتيان القياسات ونتائجها وبيان أحكامها **وطوّلوا في** القياسات **الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلّة الجدوى** أي النفع **وعليك** أي الزم **بمطالعة كتب القدماء** المنطقيين **فإن فيها** أي في مطالعة تلك الكتب **شفاء العليل**[1] **ونجاة الغليل**[2] فلا يخفى لطف العبارة إذ الشفاء والنجاة اسمان لكتابين من مصنفات الشيخ مع ما فيه من إيراد اللفظين المتجانسين ...

---

[1] أي المريض.

[2] أي شديد العطش.

خاتمة: أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات: وهي التي يطلب في العلم عن أعراضها الذاتية والمبادي: وهي حدود الموضوعات...

قوله: أجزاء العلوم كل علم من العلوم المدوّنة لا بد فيه من أمور ثلاثة أحدها ما يبحث فيه عن خصائصه وآثاره المطلوبة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم إليه وهو الموضوع وتلك الآثار هي الأعراض الذاتية الثاني القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي المسائل وهي تكون نظرية في الأغلب وقد تكون بديهيات محتاجة إلى تنبيه كما صرحوا به وقوله يطلب في العلم يعم القبيلتين وأما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله: "بالبرهان" فمن زيادات الناسخ على أنه يمكن توجيهه بأنه بناء على الغالب أو بأن المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه الثالث ما يبتني عليه المسائل مما يفيد تصورات أطرافها والتصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها فالأول هي المبادي التصورية والثاني هي المبادي التصديقية...

قوله: أجزاء العلوم كل علم من العلوم المدونة من التدوين وهو الجمع والاكتساب في الديوان **لا بد فيه** أي في ذلك العلم **من أمور ثلاثة أحدها** أي أحد الثلاثة **ما يبحث فيه** أي في ذلك العلم **عن خصائصه**[1] **وآثاره**[2] **المطلوبة** صفة للآثار **منه**[3] **أي يرجع جميع أبحاث**[4] **العلم**

---

[1] راجع إلى الموصول.

[2] راجع إلى الموصول.

[3] راجع إلى الموصول.

[4] جمع بحث وهو في اللغة التفتيش والتفحص وفي الاصطلاح إثبات النسبة بالدليل وحمل الأعراض الذاتية للموضوع عليه.

إليه وهو أي المرجوع إليه **الموضوع وتلك الآثار** المطلوبة من الموضوع **هي الأعراض الذاتية** والأمر **الثاني** هي **القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي** أي تلك القضايا **المسائل وهي** أي تلك المسائل **تكون نظرية في الأغلب** أي أغلب الأحوال؛ لأنه إن لم تكن نظريات و لا بديهيات خفية محتاجة إلى التنبيه لكانت بديهية غير محتاجة إلى التنبيه مستغنية عن التدوين **وقد تكون** أي تلك المسائل **بديهيات** خفية **محتاجة إلى التنبيه كما صرحوا به** أي بكون المسائل بديهية خفية محتاجة إلى التنبيه **وقوله: "يطلب في العلم" يعم القبيلتين** أي النظريات والبديهيات الخفية المفتقرة إلى التنبيه؛ لأن كلا منهما مطلوب فالقبيلة الأولى مطلوبة بالبرهان والثانية بالتنبيه فلا يرد أن هذا البيان لا يناسب كلام المصنف في تعريف المسائل؛ لأنه اختار في تعريفها الطلب فيعلم منه أن المسائل لا تكون إلا نظرية؛ لأنها مطلوبة والمطلوب نظري لا بديهي ومنشأ الإيراد تخصيص الطلب بالبرهان فأجاب بقوله **وأما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص** أي تخصيص الطلب **بقوله: "بالبرهان" فمن زيادات الناسخ** لا من زيادات المصنف اعتمادا **على أنه** ضمير الشأن **يمكن توجيهه** أي توجيه تخصيص الطلب بالبرهان **بأنه** أي التخصيص **بناء على** ما هو **الغالب**[1] **أو بأن المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه** فكأنه أراد بالبرهان كل ما يصح وقوعه بعد لام التعليل سواء كان برهانا أو تنبيها والأمر **الثالث ما يبتني عليه المسائل مما**[2] **يفيد تصورات أطرافها** أي تصورات أطراف المسائل **والتصديقات بالقضايا المأخوذة** أي الملحوظة **في دلائلها** أي دلائل المسائل فالقسم **الأول هي المبادي التصورية** التي فيها إفادة تصورات أطراف المسائل **والقسم الثاني هي المبادي التصديقية** التي فيها إفادة التصديقات بالقضايا الملحوظة في دلائل المسائل...

---

[1] حاصله أن المسائل النظرية أكثر من المسائل البديهية فحكم على جميعها بالنظرية اعتبارا للأغلبية ثم خص الطلب بالبرهان.

[2] أي من حدود مطلقا تفيد إلخ.

......

قوله: الموضوعات ههنا إشكال مشهور وهو أن من عدّ الموضوع من أجزاء العلوم إمّا أن يريد به نفس الموضوع أو تعريفه أو التصديق بوجوده أو التصديق بموضوعيته والأول مندرج في موضوعات المسائل التي هي أجزاء للمسائل فلا يكون جزءا على حدة والثاني من المبادي التصورية والثالث من المبادي التصديقية فلا يكون جزءا على حدة أيضا والرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزءا ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الأربعة أما على الأول فيقال إن نفس الموضوع وإن اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث إن المقصود من العلم معرفة أحواله والبحث عنها عد جزءا على حدة أو يقال إن المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات قال المحقق الدواني في حاشية شرح المطالع: "المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل" وفيه نظر فإنه لا يلائم ظاهر قول المصنف "والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا" وأيضا فلو كانت المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم جزءا على حدة فتدبر وأما على الثاني فيقال إن تعريف الموضوع وإن كان مندرجا في المبادي التصورية لكن عد جزءا على حدة لمزيد الاعتبار به كما سبق وأما على الثالث فيقال بمثل ما مر أو يقال بأن عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فإن المبادي التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسات العلم نص على ذلك العلامة في

شرح الكليات وأيده لكلام الشيخ أيضا وحينئذ فقول المصنف "تبتني عليها قياسات العلم" تعريف أو تفسير بالأعم وأما على الرابع فيقال إن التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم وتمييزها عما ليس عنه عد جزء من العلم مسامحة وهذا أبعد المحتملات...

قوله: الموضوعات ههنا إشكال مشهور وهو أي الإشكال أن من عد الموضوع من أجزاء العلوم إما أن يريد به أي بالموضوع نفس الموضوع أو تعريفه أي تعريف الموضوع أو التصديق بوجوده أي بوجود الموضوع أو التصديق بموضوعيته أي بكونه موضوعا والترديد الأول مندرج في موضوعات المسائل التي هي أجزاء للمسائل[1] فلا يكون الموضوع جزءا على حدة لدخوله في موضوعاتها والترديد الثاني من المبادي التصورية لتعلقه بالمعرف والترديد الثالث من المبادي التصديقية لتعلقه بالتصديقات فلا يكون الموضوع جزءا على حدة أيضا والترديد الرابع من مقدمات الشروع؛ لأن كون شيء موضوعا مذكورا في مقدمات الشروع في الفن فهي خارجة عن العلم فلا يكون الموضوع جزءا مستقلا في أي حال ويمكن الجواب باختيار كل واحد من الشقوق الأربعة أما الجواب على الشق الأول فيقال إن نفس الموضوع وإن اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به أي الاعتبار بالموضوع من حيث[2] إن المقصود من العلم معرفة أحواله أي معرفة أحوال موضوع ذلك العلم والبحث عنها أي عن أحوال الموضوع عد جزءا على حدة أو يقال إن المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات فالموضوعات ليست مندرجة

---

[1] صفة ل"موضوعات".

[2] تعليلية.

تحت المسائل بالاستقلال فلا مضايقة في كون الموضوع جزءا على حدة كما **قال المحقق الدواني في حاشية شرح المطالع: "المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل" وفيه** أي في الجواب بكون المسائل نفس المحمولات **نظر فإنه** أي هذا الجواب **لا يلائم ظاهر قول المصنف: "والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا"** إذ حاصله أن المسائل مجموع الموضوعات والمحمولات **وأيضا** أي في هذا الجواب نظر آخر أيضا **فلو كانت المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم جزءا على حدة** والأمر ليس كذا **فتدبر** إشارة إلى منع الملازمة وتقريره أنا لا نسلم أن المسائل لو كانت نفس المحمولات المنسوبة إلى الموضوع لزم كون سائر موضوعات المسائل وراء موضوع العلم جزءا على حدة إذ لا شيء من موضوعات المسائل وراء موضوع العلم حتى يلزم عده من أجزاء العلم على حدة فإن موضوع المسئلة إما موضوع العلم أو نوعه أو عرض ذاتي له ولا شيء منها بخارج من موضوع العلم **وأما** الجواب **على** الشق **الثاني** وهو إرادة تعريف الموضوع بالموضوع **فيقال إن تعريف الموضوع وإن كان مندرجا في المبادي التصورية** لتعلق التعريف بها **لكن عد** الموضوع **جزءا على حدة لمزيد الاعتبار به** أي الاهتمام بالموضوع **كما سبق** في الجواب على الشق الأول **وأما** الجواب **على** الشق **الثالث** وهو التصديق بوجود الموضوع **فيقال بمثل ما مر** في الجواب الأول والثاني من أن الموضوع عد جزءا على حدة لشدة الاعتناء والاعتبار به من حيث إن المقصود معرفة أحوال الموضوع في كل علم **أو يقال بأن عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما نقل عن الشيخ** من عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية **تسامح** خبر أنّ **فإن المبادي التصديقية هي القضايا التي تتألف منها** أي من تلك القضايا **قياسات العلم** فيكون تلك القضايا أجزاء قياساته لا خارجة عن قياساته **نصّ على ذلك** التعريف للمبادي التصديقية **العلامة في شرح الكليات وأيّده** أي أيد المنصوص العلامة **بكلام الشيخ أيضا وحينئذ** أي حين كون المبادي التصديقية قضايا هي أجزاء لقياسات العلم **فقول المصنف**

تبتني عليها قياسات العلم لا يصح إذ "تبتني" شامل للقضايا التي تتألف منها قياسات العلم ودلائلها كليهما فإن الدلائل للقياس يصدق عليها أنها ما يبتني عليها القياس والدلائل خارجة عن قياسات العلم و قد أريدت القضايا لا الدلائل بالمبادي التصديقية كما علم من نص العلامة وتائيده فيجاب بأن قول المصنف **تعريف** حقيقي بالأعم وهو جائز عند البعض **أو تفسير** أي تعريف لفظي **بالأعم** وهو جائز عند الأكثر حاصله أن المعرف بفتح الراء هو الأخص أعني أن المبادي التصديقية هي القضايا والمعرف بكسر الراء هو الأعم أي ما تبتني عليه القياسات والابتناء وهو توقف الشيء على الشيء لفظ أعم شامل لابتناء الكل على الأجزاء ولابتناء الشيء على أمر خارج عنه أي على شرط ولكن المراد ههنا الابتناء[1] الخاص أعني ابتناء الكل على أجزاءه وإن كان الابتناء في قول المصنف في نفسه أعم فاندفع ما قيل من أنه لزم تعريف الشيء بالأعم وهو غير جائز **وأما** الجواب **على** الشق **الرابع** هو التصديق بموضوعية الموضوع **فيقال إن التصديق بالموضوعية لما توقّف عليه الشروع** في الفن **على بصيرة وكان له** أي للتصديق بالموضوعية **مزيد مدخل في معرفة مباحث العلم وتمييزها عما ليس منه** أي تمييز مباحث العلم عن المباحث التي ليست من العلم **فعد** الموضوع بهذا المعنى **جزءا من العلم مسامحة**[2] **وهذا** أي التصديق بالموضوعية **أبعد المحتملات** المذكورة بل كل ما سوى الأمر الأول أبعد...

---

[1] الابتناء على قسمين أحدهما ابتناء الكل على أجزائه أي ابتناء القياس على القضايا التي هي أجزاء له وثانيهما ابتناء الشيء على شرط أي ابتناء القياس على دلائله والأول يسمى بالابتناء الخاص والثاني بالعام.

[2] أي غير مناسب.

وأجزاؤها وأعراضها ومقدمات بيّنة أو مأخوذة تبتني عليها قياسات العلم والمسائل: وهي قضايا تطلب في العلم ...

قوله: أجزائها أي حدود أجزائها إذا كانت الموضوعات مركبة. قوله: وأعراضها أي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات. قوله: ومقدمات بينة: المبادي التصديقية إما مقدمات بينة بنفسها أي بديهية أو مقدمات مأخوذة أي نظرية فالأولى تسمّى علوما متعارفة والثانية إن أذعن بها المتعلم بحسن ظنه بالمعلم سميت أصولا موضوعة وإن أخذها مع استنكار سميت مصادرة ومن ههنا يعلم أن مقدمة واحدة يجوز أن تكون أصلا موضوعا بالنسبة إلى شخص ومصادرة بالقياس إلى آخر ...

قوله: وأجزائها أي حدود أجزائها أي أجزاء الموضوعات إذا كانت الموضوعات مركبة فإنها تكون أجزاء الموضوعات على هذا التقدير وأما الموضوعات على تقدير كونها بساط فلا أجزاء لها وكذا لا حدود لأجزائها. قوله: وأعراضها أي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات كتعريف ما يعرض للكلمة من الإعراب والبناء وغيرهما. قوله: ومقدمات بينة أي بديهية المبادي التصديقية إما مقدمات بينة بأنفسها أي بديهية أو مقدمات مأخوذة من الدليل أي نظرية فإن المراد من المأخوذة هي المأخوذة من الدلائل والمأخوذ من الدليل نظري البتة فالمقدمات الأولى تسمي علوما؛ لأن المراد بمقدمات بينة التصديقات بها وكونها علوما ظاهر؛ لأن التصديق قسم من العلم متعارفة لشهرتها وبداهتها والمقدمات الثانية إن أذعن بها أي بتلك المقدمات المتعلم بحسن ظنه بالمعلم بكسر اللام سميت أصولا موضوعة؛ لأن المتعلم وضعها وسلمها على ما كانت عليه ولم يسبقها بالإنكار وإن أخذها أي

تلك المقدمات المتعلم **مع استنكار سميت مصادرة؛** لأنه يصدر بها المسائل ثم تتركب منها قياسات العلم **ومن ههنا يعلم أن المقدمة الواحدة يجوز أن تكون أصلا موضوعا بالنسبة إلى شخص** مذعن **ومصادرة بالقياس إلى** شخص **آخر** منكر ...

وموضوعاتها موضوع العلم بعينه أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها ...

قوله: موضوع العلم كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي. قوله: أو عرض ذاتي كقولهم كل متحرك فله ميل. قوله: أو مركب من الموضوع مع العرض الذاتي كقول المهندس كل مقدار له وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان أو من نوعه مع العرض الذاتي كقوله كل خط قام على خط فإن الزاويتين الحادثتين على جنبيه إما قائمتان أو متساويتان لهما. قوله: ومحمولاتها أي محمولات المسائل أمور خارجة عنها أي عن موضوعات المسائل لاحقة لها أي عارضة لتلك الموضوعات والمراد ههنا محمولة عليها فإن العارض هو الخارج المحمول فإذا أجرد عن قيد الخروج للتصريح به فيما قبل بقي الحمل ولو ا كتفى المصنف باللحوق لكفى ويوجد في بعض النسخ. قوله: "لذواتها" وهو بحسب الظاهر لا ينطبق إلا على العرض الأولي أي اللاحق للشيء أولا بالذات أي بدون واسطة في العروض و لا يشمل العارض بواسطة المساوي مع أنه العرض الذاتي اتفاقا ولذا أوّله بعض الشارحين وقال أي لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه إياها لذواتها أو لأمر يساويها فإن اللاحق للشيء لما هو هو يتناول الأعراض الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية ...

قوله: موضوع العلم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كقولهم في العلم الطبيعي هو ما يبحث فيه عن الجسم الطبيعي والجسم في الطبيعيات كل جزء من المادة وفي الهندسة ما له

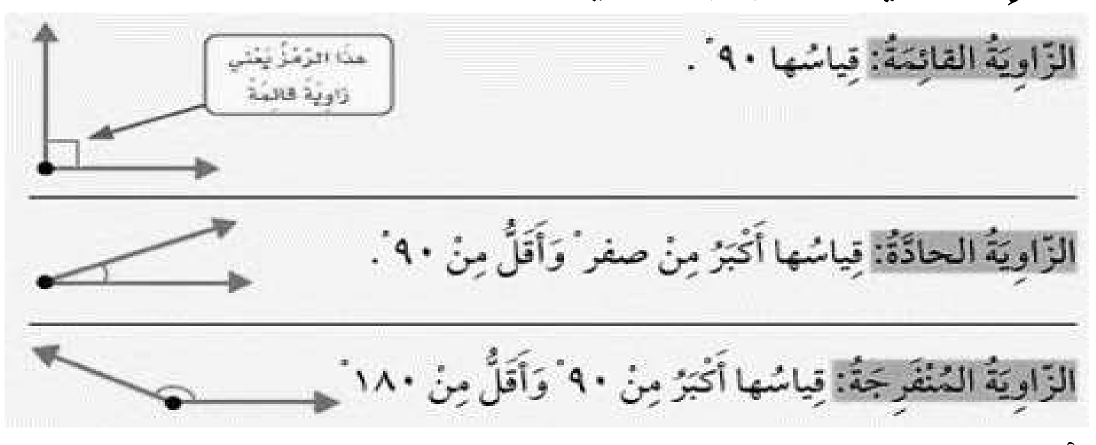
طول وعرض وعمق وقد جعل الجسم موضوعاً وقيل **كل جسم فله شكل طبيعي** أي شكل تقتضيه الطبيعية النوعية من حيث ذاته وطبعه لا باعتبار الأمر الخارج من ذاته كالفاعل والجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات أي عرض وعمق وطول وكذا قول النحاة في علم النحو كل كلمة إما اسم أو فعل أو حرف فجعلت الكلمة موضوعاً في هذه المسئلة. **قوله أو عرض ذاتي** له أي للموضوع فالعرض هو ما يقوم بغيره كاللون والرائحة إذ هما قائمتان بالجسم والعرض الذاتي هو ما لحق المعروض باعتبار ذاته **كقولهم كل متحرك** أي كل شيء منتقل من مكان إلى آخر **فله ميل** بفتح الميم وسكون الياء عدول أو رجوع طبيعي إلى مركزه والميل في الاصطلاح هي الكيفية التي يكون بها الجسم مدافعاً لما يمانعه عن الحركة إلى جهة ما فموضوع هذه المسئلة الحركة التي هي عرض ذاتي لموضوع وهو الجسم الطبيعي.

قوله: أو مركب أي موضوع المسئلة مركب **من الموضوع مع العرض الذاتي** أي من موضوع العلم مع عرضه الذاتي **كقول المهندس** اسم فاعل من يتعاطى علم الهندسة وعلم الهندسة اصطلاحاً علم يعرف فيه أحوال أوضاع الخطوط وأشكال السطوح والمجسمات والنسب الكلية التي هي للمقادير وموضوع علم الهندسة المقدار وهو عرض يقبل الانقسام وكونه وسطاً في النسبة عرض ذاتي له ومعنى كونه وسطاً في النسبة عند المهندسين كونه بين مقدارين ونسبة ذلك المقدار الوسط إلى أحد ذينك المقدارين كالأربعة بين الإثنين والثمانية فإن الأربعة نصف الثمانية كما أن الإثنين نصف الأربعة فالأربعة مقدار وسط بين الإثنين والثمانية بنسبة إلى أحدهما **كل مقدار له وسط في النسبة فهو** أي ذلك المقدار **ضلع**[1] **ما يحيط به الطرفان** فمعناه ما مرّ الآن وكقول النحوي كل كلمة معربة إما منصرفة أو غير منصرفة كالكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع الإعراب الذي هو عرض ذاتي لها **أو** مركب **من نوعه مع العرض الذاتي** أي من نوع الموضوع مع عرضه الذاتي **كقوله**

---

[1] هو أحد الخطوط التي تحيط بالشكل المثلث أو غيره.

كل خطّ قام على خط فالخط نوع من المقدار وقيامه على خط عرض ذاتي له أي للخط فموضوع المسئلة صار مركبا من نوع الموضوع مع عرض النوع الذاتي **فإن الزاويتين الحادثتين على جنبيه** أي طرفيه **إما قائمتان** بأن يكون الخط القائم على الخط مستقيما يحدث جنبيه زاويتان قائمتان **أو متساويان لهما** أي للقائمتين بأن يكون الخط القائم على القائم منحنيا يحدث على جنبيه زاويتان أحدهما حادة والثانية منفرجة لكنهما متساويان للقائمتين فانظر إلى الصورتين لعلك تفهم بطريق جيد!



وأيضا

زاويتان قائمتان زاوية حادة زاوية منفرجة

ولمزيد التبيين لهذا المقام ذكر مّا في أنواع الزّوايا فتُصنِّف الزّوايا حسب قياس درجاتها إلى عدّة أنواع منها الزّوايا القائمة: هي الزّوايا التي قياسها يساوي 90° وبمعنى آخر لو تمّ إحضار مثلث الرسم القائم الخاص بالهندسة بحيث توضع زاويته القائمة على الزّاوية الموجودة، فإنّ النتيجة ستكون تطابق الزّاويتين تماماً؛ لأن كلتيهما تمثّلان زاويتين قائمتين قياسهما 90° والزّوايا الحادة: هي الزّوايا التي قياسها أكبر من 0° وأصغر من 90° وبمعنى آخر هي الزّاوية التي قياسها أصغر من قياس الزّاوية القائمة في مثلث الرّسم القائم والزّوايا المُنفرِجة: هي الزّوايا التي قياسها أكبر من 90° وأصغر من 180°، وبمعنى آخر هي الزّاوية

التي قياسها أكبر من الزّاوية القائمة في مثلث الرسم القائم والزّوايا المستقيمة: هي الزّوايا التي قياسها يساوي 180° والزّوايا المُنعكِسة: هي الزّوايا التي قياسها أكبر من 180° وأصغر من 360° وبمعنى آخر هي الزّوايا التي قياسها أكبر من قياس الزّوايا المستقيمة وأصغر من قياس الزّوايا الكاملة والزّوايا الكاملة: هي الزّوايا التي قياسها 360° بمعنى آخر هي الزّوايا التي تدور دورةً كاملةً حيث تبدأ من نقطة معيّنة وينتهي بها المطاف عند النقطة التي بدأت منها وكقول النحوي كل اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات فإن الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذ في هذه المسئلة مع كونه معربا والإعراب عرض ذاتي له. **قوله: ومحمولاتها أي محمولات المسائل أمور خارجة عنها أي عن موضوعات المسائل لاحقة لها أي عارضة لتلك الموضوعات** فعلم أن اللحوق بمعنى العروض وهنا إيراد وهو أن اللاحق بمعنى العارض وهو بمعنى الخارج المحمول كالكاتب للقلم فقول المصنف: "لاحقة" كاف فما احتاج إلى قوله: "خارجة" إذ معنى الخروج في ضمن اللحوق فأجيب بهذا القول **والمراد** باللاحقة **ههنا** أمور خارجة **محمولة**[1] **عليها** أي على تلك الموضوعات **فإن العارض هو الخارج المحمول فإذا جرد** العارض **عن قيد الخروج للتصريح بها فيما قبل** أي للتصريح بكون العارض بمعنى الخارج في بحث العرضيات وغيره **بقي الحمل ولو اكتفى المصنف باللحوق لكفى** بالمراد **ويوجد في بعض النسخ**[2] **قوله: "لذواتها" وهو بحسب الظاهر** وإن كان بعد التأمل يشمل جميع الأعراض **لا ينطبق إلا على العرض الأولي**[3] **أي اللاحق للشيء أولا وبالذات أي بدون واسطة في العروض ولا يشمل** قوله: "لذواتها" **العارض بواسطة** الأمر **المساوي مع أنه** أي العارض بواسطة المساوي عدّ **من العرض الذاتي اتفاقا ولذا** الاتفاق **أوّله** أي أوّل قوله:

---

[1] أي محمولة فقط.

[2] فاعل ل"يوجد".

[3] إن العرض قسمان أولي وغير أولي.

"لذواتها" **بعض الشارحين وقال** في بيان التأويل **أي لاستعداد**[1] **مخصوص بذواتها**[2] **سواء كان لحوقها** أي لحوق الأعراض الذاتية المحمولة **إياها** أي لتلك الموضوعات **لذواتها** أي بلا واسطة أمر كالتعجب اللاحق للإنسان **أو لأمر يساويها** أي تلك الموضوعات كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب المساوي للإنسان **فإن اللاحق للشيء** يقال **لما** أي لاستعداد ذاتي **هو يتناول الأعراض الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية** المشهور بالسعدية فالحاصل أن لحوق الأمور الخارجة للموضوعات لاستعدادها الذاتي الشامل لكلا اللحوق أي اللحوق بلا واسطة واللحوق بواسطة ...

---

[1] هو كون الشيء بالقوة القريبة أو البعيدة من الفعل.

[2] أي بذوات الأعراض الذاتية.

....

ثم إن هذا القيد يدل على أن المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل أعراضا ذاتية لموضوعاتها وإليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الأستاذ المحقق أورد عليه أنه كثيرا ما يكون محمول المسألة بالنسبة إلى موضوعها من الأعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء: "كل مسكر حرام" وقول النحاة: "كل فاعل مرفوع" وقول الطبيعيين: "كل فلك متحرك على الاستدارة" نعم يعتبر أن لا يكون أعم من موضوع العلم صرح بذلك المحقق الطوسي أيضا في نقد التنزيل انتهى كلامه وأقول في لزوم هذا الاعتبار أيضا نظر لصحة إرجاع المحمولات العامة إلى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة إليه بالمفهوم المردد فالأستاذ صرح باعتبار الثاني فعدم اعتبار الأول تحكّم وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام قوله وقد يقال المبادي إلخ إشارة إلى اصطلاح آخر في المبادي سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الأصول حيث أطلق المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم أو خارجا يتوقف عليه الشروع ولو على وجه الخبرة وتسمى مقدمات كمعرفة الحد والغاية والموضوع والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما لا ينبغي أن يشتبه فإن المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادي فتبصّر ...

ثم إن هذا القيد أي قوله: "لذواتها" **يدل على أن المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل أعراضا ذاتية** أولية كانت أو غير أولية **لموضوعاتها وإليه** أي إلى هذا اللزوم **ينظر كلام شارح المطالع لكن الأستاذ المحقق** وهو جلال الدين الدواني رحمة الله تعالى عليه **أورد عليه** أي على مذهب الشيخ **أنه كثيرا ما يكون محمول المسألة بالنسبة إلى موضوعها** أي موضوع المسألة **من الأعراض العامة الغريبة**[1] لا من الأعراض الذاتية **كقول الفقهاء: "كل مسكر حرام"** فإن محمول هذه المسألة حرام وهو عارض للمسكر بواسطة كونه منهيا عنه وهو أعم من المسكر لوجوده في البول **وقول النحاة: "كل فاعل مرفوع"** فإن محمول هذه المسألة مرفوع وهو عارض للفاعل بواسطة الفاعلية وهو أيضا أعم من الفاعل لوجوده في المبتدأ **وقول الطبعيين: "كل فلك متحرك على الاستدارة"** فإن الحركة عارضة للفلك بواسطة الجسم وهو أعم من الفلك لوجوده في الرحى **نعم يعتبر** أي يجب **أن لا يكون** محمول المسألة **أعم من موضوع العلم** وأما كونه أعم من موضوع المسئلة فجائز لأنه كثيرا ما يكون أعم من موضوعات المسائل كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فالإنسان جسم **صرح بذلك** أي بجواز كون محمولات المسائل أعراضا غريبة بالنسبة إلى موضوعاتها وعدم كونها أعراضا غريبة بالنسبة إلى موضوع العلم **المحقق الطوسي** هو نصير الدين صاحب التجريد **أيضا في نقد التنزيل** اسم كتاب **انتهى كلامه** أي كلام المحقق **وأقول في لزوم هذا الاعتبار** المستفاد من قوله نعم إلخ **أيضا**[2] **نظرا لصحة إرجاع المحمولات العامة** من موضوع العلم **إلى العرض الذاتي بالقيود المخصصة** فيكون المجموع من حيث هو عرضا ذاتيا وإن لم يكن كل واحد منه عرضا ذاتيا كتعريف الإنسان بماش مستقيم القامة فإن كل واحد منهما عرض عام لكن المجموع يخص الإنسان **كما يرجع المحمولات الخاصة إليه** أي إلى العرض الذاتي **بالمفهوم المردد** نحو

---

[1] هي التي تعرض الشيء بواسطة أمر أعم منه أو أخص أو مباين له.

[2] أي كما كان النظر في لزوم كون محمولات المسائل أعراضا ذاتيا لموضوعاتها.

الإنسان ضاحك أو غير ضاحك فإن الضحك أخص من الحيوان لتعلقه بالإنسان من بين الحيوان فقط لكن المفهوم المردد وهو ضاحك أو غير ضاحك عرض ذاتي للإنسان **فالأستاذ** أي جلال الدين **صرح باعتبار الثاني** أي بجواز أن يكون المحمول أخص من موضوع العلم لصحة إرجاعه إلى العرض الذاتي بالمفهوم المردد **فعدم اعتبار الأول** هو كون المحمول أعم من موضوع العلم **تحكّم** أي دعوى بلا دليل فإن كلا من المحمول الأخص من موضوع العلم والأعم منه متساويا الإقدام في جواز الإرجاع إلى العرض الذاتي فاعتبار أحدهما دون الأخر ترجيح بلا مرجح **وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام وقد يقال المبادي إلخ إشارة إلى اصطلاح آخر في** تعريف **المبادي سوى ما** أي تعريف **تقدّم** من حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة تبتني عليها قياسات العلم **وضعه** أي وضع ذلك الاصطلاح الآخر **ابن الحاجب في مختصر الأصول حيث أطلق** أي ابن الحاجب **المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان** ما يبدأ به **داخلا في** مقاصد **العلم فيكون** ما يبدأ به **من المبادي المصطلحة السابقة كتصوّر الموضوع** أي موضوع العلم **والأعراض الذاتية** للموضوع **والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم أو** كان ما يبدأ به **خارجا** عن مقاصد العلم **يتوقف عليه الشروع** في مطالب العلم **ولو على وجه الخبرة**[1] أي البصيرة **وتسمى** هذه المبادي **مقدمات كمعرفة الحد** أي حد ذلك العلم **والغاية** أي غايته **والموضوع** أي موضوعه **والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى** المذكور **مما لا ينبغي أن يشتبه فإن المقدمات** بهذه المعنى **خارجة عن مقاصد العلم لا محالة بخلاف المبادي** فإنها لا يلزم أن تكون خارجة عن العلم لجواز أن يكون ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم داخلا في العلم فالمبادي أعم مطلقا من المقدمات **فتبصّر** ...

---

[1] بضم الخاء وسكون الباء.

وكان القدماء يذكرون في صدر الكتاب ما يسمّونه الرؤوس الثمانية الأول الغرض لئلا يكون طلبه عبثا والثاني المنفعة أي ما يتشوّقه الكل طبعا لينشط في الطلب ويتحمّل المشقّة والثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصّله ...

قوله: يذكرون أي في صدر كتبهم على أنها من المقدمات أو من المبادي بالمعنى الأعم. قوله: الغرض اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية وإلا يسمى فائدة ومنفعة وغاية قالوا: "أفعال الله تعالى لا تعلل بالأغراض" وإن اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى فكأن مقصود المصنف أن القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الأول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة يميل إليها عموم الطبائع إن كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الأول وقد عرفت في صدر الكتاب أن الغرض والغاية من علم المنطق هو العصمة فتذكره. قوله: والثالث السمة السمة العلامة وكان المقصود ههنا الإشارة إلى وجه تسمية العلم كما يقال إنما سمي المنطق منطقا؛ لأن المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو إدراك الكليات وهذا العلم يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من النطق فالمنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق أطلق على العلم المذكور مبالغة في

مد خليته في تكميل النطق حتى كأنه هو وإما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفي ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصله العلم من المقاصد ...

قوله: يذكرون أي في صدر أي ابتداء **كتبهم على أنها** أي أن الرؤوس الثمانية **من المقدمات أو من المبادي بالمعنى الأعم** وهو توقف الشروع على وجه البصيرة. **قوله: الغرض اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه** أي من الفاعل **يسمى** الباعث **غرضا وعلة غائية وإلا** أي وإن لم يكن ما يترتب على الفعل باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل **يسمى** غير الباعث بهذه الأسامي الثلاثة **فائدة ومنفعة وغاية** ففيها الاتحاد بالذات والاختلاف بالألفاظ **وقالوا: "أفعال الله تعالى لا تعلّل بالأغراض"** بناء على الفرق بين الغرض والمنفعة إذ لا باعث له على صدور الفعل؛ لأنه ليس بمنفعل أي بريء من قبول الأثر **وإن اشتملت** أفعاله **على غايات ومنافع لا تحصى** بالنسبة إلى عباده **فكان مقصود المصنف أن القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الأول لهذا العلم ثم يعقبونه** أي السبب الحامل **بما يشتمل** السبب الحامل **عليه من منفعة ومصلحة يميل إليها** أي إلى المنفعة والمصلحة[1] **عموم الطبائع إن كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الأول** شرط مؤخر للجزاء المقدم وهو يعقبونه **وقد عرفت في صدر الكتاب أن الغرض من علم المنطق هي العصمة فتذكر. قوله: والثالث السمة السمة** معناها **العلامة وكان المقصود ههنا الإشارة إلى وجه تسمية العلم كما يقال إنما سمي علم المنطق منطقا؛ لأن المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو** أي النطق الظاهري **التكلم ويطلق** على النطق **الباطني** الذي به قدرة على الأول **وهو** أي النطق الباطني **إدراك الكليات وهذا العلم** أي المنطق **يقوي الأول** أي النطق الظاهري وهو التكلم **ويسلك**

---

[1] هي الفائدة المعتدّة بها بالنسبة إلى مشقة التحصيل لئلا يكون تحصيله عبثا.

بالثاني أي بالنطق الباطني وهو إدراك الكليات **مسلك السداد** أي طريق الصواب **فاشتق له** أي لهذا العلم **اسم من النطق فالمنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق أطلق على علم المذكور** وهو علم المنطق أي أطلق وصف المحض على الذات **مبالغة في مدخليته** أي مدخلية العلم المذكور **في تكميل المنطق** ظاهريا أو باطنيا **حتى كأنه** أي المنطق **هو** أي علم المنطق **وإما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره** أي مظهر النطق **وفي ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصله العلم من المقاصد** أي إلى تفصيل مقاصد العلم ...

والرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم والخامس أنه من أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به ...

قوله: والرابع المؤلف أي معرفة حاله إجمالا ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ الحال من معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال وأما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي ذي الجلال عليه سلام الله الملك المتعال لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال هذا ومقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم أرسطو دوّنها بأمر إسكندر ولهذا لقب بالمعلم الأول وقيل للمنطق إنه ميراث ذي القرنين ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان إلى لغة العرب هذبها ورتبها وأحكمها وأتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها بعد إضاعة كتب أبي الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا شكر الله مساعيهم الجميلة. قوله: من أيّ علم هو أي من أي جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية الفرعية أو الأصلية كما يبحث عن حال المنطق أنه من جنس العلوم الحكمية أم لا فإن فسرت الحكمة بالعلم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها إذ ليس بحثه إلا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة إلى التصور والتصديق وإن حذف الأعيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على التقدير الثاني فهو من أقسام الحكمة النظرية الباحثة عما ليس

وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو حينئذ أصل من أصول الحكمة النظرية أو من فروع الإلهي والمقام لا يسع بسط ذلك الكلام ...

قوله: والرابع المؤلف[1] بكسر اللام أي معرفة حاله أي حال المؤلف إجمالا ليسكن حال المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ الحال[2] من معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال[3] وأما المحقّقون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي[4] ذي الجلال عليه سلام الله الملك المتعال بكسر اللام لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال أي لا تعرف الحق بالرجل بل اعرف الرجل بالحق فالحاصل أن المحققين يعرفون الرجال بالحق فإن كان المقول قولا صحيحا يعلمون أن لقائله مرتبة عظيمة في هذا العلم وإن كان باطلا يعلمون أن قائله رجل بطال وإن كان مشتهرا بعلو الشأن وسمو المكان وأما الجهال فيعرفون الحق بالرجال فإن كان القائل مشتهرا بالصدق والعلم يؤمنون أن قوله حق ولو كان باطلا في الواقع وإن كان مشهورا بالكذب يذعنون أن قوله باطل وإن كان حقا في الواقع فخذ هذا ومقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم أرسطو دونها أي تلك القوانين بأمر إسكندر ذي القرنين ولهذا أي لكون أرسطو مقننا لقب أرسطو بالمعلم الأول لكونه مدونا أولا بعلم المنطق وقيل للمنطق أنه أي علم المنطق ميراث ذي القرنين باعتبار أنه باعث له ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان إلى لغة العرب هذبها أي أصلح تلك الفلسفيات ورتبها وأحكمها وأتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي وقد فصلها أي تلك الفلسفيات وحررها بعد إضاعة كتب أبي نصر الفارابي الشيخ الرئيس أبو علي بن

---

[1] أي تعيين المؤلف ليطمئن قلب الشارع في قبول كلامه بالاعتماد عليه.

[2] بيان ل"ما".

[3] يزيد رتبة القول بمرتبة قائله.

[4] المراد ههنا بولي سيدنا علي كرّم الله وجهه.

سيناً شكر قبل الله مساعيهم الجميلة. قوله: من أيّ علم هو ليطلب المتعلم بها ما يليق به من المسائل أي من أيّ جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية الفرعية أو الأصلية كما يبحث عن حال المنطق أنه أي المنطق من جنس العلوم الحكمية[1] أم لا فإن فسرت الحكمة التي هي مقسم الحكمة النظرية والعملية بالعلم بأحوال أعيان الموجودات من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أعني الموجودات العينية أي الموجودات الخارجية فالعين عبارة عن الموجود في الخارج على ما هي عليه أي على الحال الذي تلك الموجودات عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية لم يكن المنطق بهذا التفسير منها أي من الحكمة إذ ليس بحثه أي بحث المنطق إلا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة إلى التصور والتصديق لا عن الموجودات الخارجية وإن حذفت الأعيان من التفسير المذكور في تعريف الحكمة بأن يقال الحكمة علم بأحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية فهو أي علم المنطق من الحكمة إذ البحث في علم المنطق من الموجودات الذهنية على ما هي عليه في نفس الأمر فهو داخل في الحكمة ومعدود من جنسها ثم على التقدير الثاني أي إن فسرت الحكمة بلفظ الأعيان فالمنطق لم يكن من الحكمة فهذا تقدير أول وإن حذفت الأعيان من تعريف الحكمة فالمنطق يكون من الحكمة فهذا تقدير ثان فإذا ثبت أن المنطق من الحكمة فهو أي المنطق من أقسام[2] الحكمة النظرية الباحثة عما أي عن الموجودات التى ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو أي المنطق حينئذ أي حين كونه من الحكمة

---

[1] عملية كانت وهي العلم بأحوال الموجودات الخارجية التي وجودها بقدرتنا واختيارنا وهو أفعالنا وأعمالنا الاختيارية أو نظرية وهي العلم بأحوال الموجودات الخارجية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا.

[2] أقسام الحكمة النظرية علم الإلهي وهو علم بأحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقّل إلى المادّة كالإله وعلم الرياضي وهو علم بأحوال ما لا يفتقر إلى المادّة في الوجود الخارجي دون التعقّل كالكرة وعلم الطبعي وهو علم بأحوال ما يفتقر إلى المادّة في الوجود الخارجي والتعقّل كالإنسان.

النظرية **أصل من أصول الحكمه النظرية أو من فروع الإلهي** والإلهي علم بأحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل إلى المادة كالإله وأصوله خمسة الأول الأمور العامة والثاني إثبات الواجب وما يليق به والثالث الجواهر الروحانية والرابع بيان ارتباطات الأرضية بالقوة النامية والخامس بيان نظام الممكنات وفروعه قسمان الأول بحث كيفية الروح والثاني العلم بالمعاد الروحاني **والمقام لا يسع بسط** أي تفصيل **ذلك الكلام** ...

والسادس أنه من أيّ مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب والسابع القسمة والتبويب ليطلب في كل باب ما يليق به ...

قوله: من أيّ مرتبة هو كما يقال إن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الأستاذ في بعض رسائله أنه ينبغي تأخيره في زماننا هذا عن تعلّم قدر صالح من العلوم الأدبية لما شاع من كون التداوين باللغة العربية. قوله: القسمة أي قسمة العلم والكتاب إلى أبوابهما فالأول كما يقال أبواب المنطق تسعة الأول إيساغوجي أي الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس وأخواته الخامس البرهان السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عدّ بحث الألفاظ بابا آخر فصار أبواب المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال إن كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الأول في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية والغاية والموضوع والمقصد الأول في مباحث التصورات والمقصد الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في أجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو مرتب على كذا أبواب الأول في كذا إلخ كما قال في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شائع كثير قلّما يخلو عنه كتاب ...

قوله: في أيّ مرتبة هو أي ذلك العلم كما يقال إن مرتبة علم المنطق أن يشتغل به أي بذلك العلم بعد تهذيب الأخلاق أي أخلاق الفكر وتقويم الفكر ببعض الهندسات وذكر الأستاذ في بعض رسائله أنه ضمير الشأن ينبغي تأخيره أي تأخير المنطق في زماننا هذا عن تعليم

قدر صالح من العلوم الأدبية وقد كان سابقا يعلمون الصبيان أولا علم الهندسة ويهذبون أخلاقهم بعلم تهذيب الأخلاق ثم يعلمون المنطق والآن المناسب تعليم المنطق بعد نبذ من العلوم الأدبية كالنحو والصرف لعدم إمكان قراءة كتب المنطق التي مدونة في اللغه العربية بغير العلم بالنحو والصرف وإليه إشارة بقوله لما شاع من كون التداوين في علم المنطق باللغه العربية. قوله: القسمة أي قسمة العلم والكتاب إلى أبوابهما فالأول أي قسمة العلم كما يقال أبواب المنطق تسعة الباب الأول إيساغوجي أي الكليات الخمس والباب الثاني التعريفات أي المرقاة والباب الثالث القضايا والباب الرابع القياس وأخواته من الاستقراء والتمثيل والباب الخامس البرهان والباب السادس الجدل والباب السابع الخطابة والباب الثامن المغالطة والباب التاسع الشعر وبعضهم عدّ بحث الألفاظ بابا آخر فصار أبواب المنطق عشرة كاملة والثاني أي قسمة الكتاب كما يقال إن كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الأول في علم المنطق وهو أي علم المنطق مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية أي تعريف علم المنطق والغاية والموضوع والمقصد الأول في مباحث التصورات والمقصد الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في أجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو أي علم الكلام مرتب على كذا أبواب الباب الأول في كذا إلخ كما قال صاحب الرسالة الشمسية في الشمسية: "ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة" وهذا الثاني أي قسمة الكتاب شائع كثير قلّما يخلو عنه أي عن الثاني كتاب ...

والثامن الأنحاء التعليمية وهي التقسيم أعني التكثير من فوق ...

قوله: الأنحاء التعليمية أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشرّاح ههنا وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع. قوله: وهي التقسيم كأن المراد به ما يسمى بتركيب القياس أيضا وذلك بأن يقال إذا أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها أو حملها على الطرفين بواسطة أو بغير واسطة وكذا طلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين أو سلب هو عن أحدهما ثم انظر إلى نسبة الطرفين إلى الموضوعات والمحمولات فإن وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب الشكل الأول أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أو محمول لمحموله فمن الشكل الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله أعني التكثير إلى تكثير المقدمات أخذا من فوق أي من النتيجة؛ لأنها المقصد الأقصى أي بالنسبة إلى الدليل ...

قوله: الأنحاء التعليمية أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها أي تلك الطرق في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح ههنا أي في شرح الأنحاء التعليمية وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع. قوله: وهي أي الأنحاء التعليمية

التقسيم كأن المراد به أي بالتقسيم **ما يسمى بتركيب القياس أيضاً وذلك** أي تركيب القياس **بأن يقال إذا أردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما** أي من الطرفين **واطلب جميع محمولات كل واحد منهما** أي من الطرفين **سواء كان حمل الطرفين عليها** أي على الموضوعات انفرادا **أو حملها** أي المحمولات انفرادا **على الطرفين بواسطة** إذا كان الحمل نظرياً **أو بغير واسطة** إذا كان الحمل بديهياً[1] **وكذا اطلب جميع**[2] **ما سلب عنه أحد الطرفين أو سلب هو**[3] **عن أحدهما** أي أحد الطرفين **ثم انظر إلى نسبة الطرفين الموضوعات والمحمولات فإن وجدت من محمولات موضوع المطلوب**[4] **ما هو موضوع لمحموله** أي لمحمول المطلوب **فقد حصلت المطلوب من الشكل الأول** نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث إذ العالم موضوع المطلوب ومن محمولاته هنا "متغير" وهو موضوع لمحمول المطلوب أي لحادث في الكبرى **أو** وجدت من محمولات موضوع المطلوب **ما هو محمول على محموله** أي محمول المطلوب فقد حصلت المطلوب **فمن الشكل الثاني** نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر إذ الإنسان موضوع المطلوب ومن محمولاته هنا "حيوان" وهو محمول على محمول المطلوب في الكبرى **أو** وجدت من موضوعات موضوعه أي موضوع المطلوب **ما هو موضوع لمحموله** أي لمحمول المطلوب فقد حصلت المطلوب **فمن الشكل الثالث** نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق إذ الحيوان موضوع المطلوب ومن موضوعاته هنا "إنسان" وهو موضوع لمحمول المطلوب في الكبرى **أو** وجدت

---

[1] كما إذا طلبنا محمولات العالم الذي هو موضوع مثلا فوجدنا متغيرا وممكنا وموجودا وطلبنا موضوعات الحادث الذي هو محمول فوجدنا كل متغير وبعض الممكن.

[2] أي الموضوعات.

[3] أي المحمولات.

[4] مفعول ل"وجدت".

من موضوعات موضوع المطلوب ما هو **محمول لمحموله** أي لمحمول المطلوب فقد حصلت المطلوب **فمن الشكل الرابع** نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق لأن الحيوان موضوع المطلوب ومن موضوعاته هنا "إنسان" وهو محمول على محمول المطلوب في الكبرى **وكل ذلك** أي تحصيل المطلوب من الأشكال الأربعة **بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية** أي الكلية والجزئية **والكيفية** أي الإيجاب والسلب **كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى** أي نسبة الطرفين إلى الموضوعات والمحمولات **بقوله أعني التكثير أي**[1] **تكثير المقدمات أخذا من فوق أي من النتيجة** التي هي المطلوب؛ **لأنها** أي النتيجة **المقصد الأقصى أي بالنسبة إلى الدليل** أي الصغري والكبري ...

---

[1] هو التفحص عن الموضوعات والمحمولات المكنتين للنسبة إلى طرفي المطلوب أي النتيجة لتكثير المقدمات.

والتحليل عكسه ...

قوله: والتحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية لتساهل المركب اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد فإن أردت أن تعرف أنه على أيّ الشكل من الأشكال فعليك بالتحليل وهو عكس الترتيب حتى حصل المطلوب فانظر إلى القياس المنتج له فإن كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وإن كانت مشاركة للمطلوب بأحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر إلى طرفي المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى فذلك المشارك إما الجزء الذي يكون محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى أو محكوما به فيه فهي الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب على الجزء الآخر من تلك المقدمة فإن تألفا على أحد التأليفات الأربعة فما انضم إلى جزء المطلوب هو الحد الأوسط ويتميز الشكل المنتج وإن لم يتألفا كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور أي ضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد أن يكون لكل منهما نسبة إلى شيء مّا في القياس وإلا لم يكن القياس منتجا للمطلوب فإن وجدت حدّا مشتركا بينهما فقد تمّ القياس وتبين لك المقدمات والأشكال والنتيجة فقوله: وهو عكسه أي تكثير المقدمات إلى فوق وهو النتيجة كما مرّ وجهه ...

قوله: والتحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية وهي الأشكال الأربعة لتساهل المركب اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد المنطقية فإن أردت أن تعرف أنه أي هذا القياس على أيّ الشكل من الأشكال فعليك[1] بالتحليل وهو أي التحليل عكس الترتيب أي عكس ترتيب القياس حتى حصل المطلوب فانظر إلى القياس المنتج له أي لذلك المطلوب فإن كان فيه أي في ذلك القياس مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وإن كانت فيه مقدمة مشاركة للمطلوب بأحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر إلى طرفي المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى فذلك المشارك أي المقدمة المشاركة في القياس إما الجزء الذي يكون محكوما عليه في المطلوب أي النتيجة فهي الصغرى إذ الأصغر المحكوم عليه موجود فيها أو محكوما به فيه أي في المطلوب فهي الكبرى إذ الأكبر المحكوم به موجود فيها ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب على الجزء الآخر من تلك المقدمة فإن تألفا على أحد التأليفات أي الأشكال الأربعة فما انضم إلى جزء المطلوب هو الحد الأوسط ويتميز الشكل المنتج وإن لم يتألفا كان القياس مركبا لا مفردا فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور سابقا أي ضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد أن يكون لكل منهما نسبة إلى شيء مّا في القياس وإلا لم يكن القياس منتجا للمطلوب فلا يكون القياس قياسا فإن وجدت حدّا مشتركا بينهما فقد تمّ القياس وتبين لك المقدمات والأشكال والنتيجة فقوله: وهو عكسه أي تكثير المقدمات إلى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه ...

---

[1] اسم فعل بمعنى الزم.

والتحديد أي فعل الحد والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق والعمل به...

قوله: والتحديد أي فعل الحد يعني أن المراد بالتحديد بيان أخذ الحدود فكأن المراد المعرف مطلقا والذاتيات للأشياء وذلك بأن يقال إذا أردت تعريف شيء فلا بد أن تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو أعم منه وتحمل عليه بواسطة أو بغيرها وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بيّن الثبوت له أو مما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتيا وما ليس كذلك عرضا وإذا طلبت جميع ما هو في ذاته وجميع ما هو مساو له فيتميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب أيّ قسم شئت من أقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرف. قوله: أي الطريق إلى الوقوف على الحق أي اليقين إن كان المطلوب علما نظريا وإلى الوقوف عليه والعمل به إن كان علما عمليا كأن يقال إذا أردت الوصول إلى اليقين فلا بد أن تستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة إما الضروريات الستة أو ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات أو المسلمات أو المشبهات ولا تذعن بشيء مجرد حسن الظن به أو بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد...

قوله: والتحديد أي فعل الحد يعني أن المراد بالتحديد بيان أخذ الحدود أي بيان طريق أخذ حدود الأشياء **فكأن المراد** من التحديد **المعرف مطلقا** سواء كان حدا تاما أو ناقصا أو

رسما تاما أو ناقصا **والذاتيات للأشياء** عطف علي قوله الحدود أي بيان طريق أخذ حدود الأشياء وبيان طريق أخذ الذاتيات للأشياء **وذلك** أي التحديد **بأن يقال إذا أردت تعريف شيء فلا بد أن تضع ذلك الشيء** أي تجعل ذلك الشيء موضوعا **وتطلب جميع ما هو أعم منه** أي من ذلك الشيء **وتحمل** جميع ما هو أعم **عليه** أي علي ذلك الشيء **بواسطة** كحمل الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي على الإنسان بواسطة حمل الحيوان على الإنسان **أو بغيرها** أي بغير الواسطة كحمل الحيوان على الإنسان والناطق عليه **وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعدّ ما هو بيّن الثبوت له** أي لذلك الشيء **وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتيا** كما أن الحيوان بيّن الثبوت للإنسان ويلزم من ارتفاعه ارتفاع الإنسان **وما ليس كذلك عرضيا** أي وتعدّ ما هو غير بيّن الثبوت للشيء وما لا يلزم من ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية عرضيا **وإذا طلبت جميع ما هو في ذاته وجميع ما هو مساو له** أي لذلك الشيء **فيتميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب أيّ قسم شئت من أقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة** من المساواة والانجلاء في باب المعرف. **قوله: والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق أي اليقين إن كان المطلوب علما نظريا وإلى الوقوف عليه** أي على الحق **والعمل به** أي بالحق **إن كان علما عمليا كما يقال إذا أردت الوصول إلى اليقين فلا بد أن تستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة إما الضروريات الستة أو ما يحصل منها أي من الضروريات الستة بصورة صحيحة وهيئة منتجة** حاصله أنه لا بد للدليل من أن يتركب من البديهيات أو النظريات المكتسبة منها **وتبالغ** عطف على تستعمل **في التفحص عن ذلك** أي عن استعمال المقدمات البديهية أو المكتسبة من الدليل **حتى لا تشتبه** تلك المقدمات **بالمشهورات أو المسلمات أو المشبهات ولا تذعن بشيء** عطف على "تبالغ" **بمجرد حسن الظن به** أي بذلك الشيء أو بمجرد حسن الظن **بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد** بل تتفحّص للإذعان بشيء ...

وهذا بالمقاصد أشبه ...

قوله: وهذا بالمقاصد أشبه أي الأمر الثامن أشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد في مباحث الحجة ولواحق القياس وأما التحديد فشأنه أن يذكر في مباحث المعرّف وقيل هذا إشارة إلى العمل وكونه أشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل وجعلنا الله وإيّاكم من الراسخين في الأمرين ورزقنا بفضله وجوده سعادة في الدارين بحق نبيه محمد خير البرية وآله وعترته الطاهرين إنه خير موفّق ومعين ...

قوله: وهذا بالمقاصد أشبه أي الأمر الثامن وهو الأنحاء التعليمية الأربعة وهي التحليل والتقسيم والتحديد والبرهان **أشبه بمقاصد الفن** بخلاف السبعة الباقية إذ من المقاصد وصول إلى المطلوب أي النتيجة ولهذه الأربعة تعلق خاص بالمطلوب كما مامر الآن وأما قول الشارح الأمر الثامن أشبه بمقاصد الفن **منه بمقدماته** فالمقدمات هي التحليل والتقسيم والتحديد والضمير في منه ومقدماته عائد على الأمر الثامن وهو البرهان ههنا فمناه أن البرهان أشبه بمقاصد الفن من التحليل والتقسيم والتحديد إذ مبنى هذا الفن أي علم المنطق البرهان **ولذا[1] ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما[2] سوى التحديد في مباحث الحجّة ولواحق القياس** إذ الحجّة من مقاصد الفن والثلاثة لها مزيد تعلق

---

[1] أي لأشبهية الأمر الثامن بمقاصد الفن.

[2] هو التحليل والتقسيم والبرهان.

بالحجة **وأما التحديد فشأنه** أي التحديد **أن يذكر في مباحث المعرّف** إذ المعرّف ينبئ عن التحديد أي حد الشيء **وقيل هذا** القول[1] **إشارة إلى العمل** بالتقسيم وأخواته[2] **وكونه** أي كون العمل **أشبه**[3] **بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم** هو **العمل** حتى قيل إن العلم والعمل كالمادة والصورة يمتنع انفكاك أحدهما عن الآخر كما لا يخفى عن من له ذهن سليم وفهم مستقيم **جعلنا الله وإيّاكم من الراسخين في الأمرين** أي العلم والعمل ورزقنا بفضله وجوده سعادة في الدارين أي الدنيا والآخرة **بحق نبيه محمد خير البرية وآله وعترته الطاهرين أنه** أي الله **خير موفّق ومعين آمين** ...

تمّ الجزء الثاني بعون الله تعالى وبفيضان حبيبه الأعلى

---

[1] هذا بالمقاصد أشبه.

[2] هي التحليل والتحديد.

[3] أي أليق.

الكتب الأخرى للمصنف عفي عنه

- النهاية في شرح الهداية (الأردية)
- الوضّاح لتلخيص المفتاح (العربية)
- الأقوال المعتبرة في المسائل المختلفة (العربية)
- التمثيلات النصوصية في الخاصيات الصرفية (الأردية)
- الأنيقية في شرح الرشيدية (العربية)
- نجوم البراعة في دروس البلاغة (الأردية)
- PUBERTY (ENGLISH)
- KHASIYAT OF SURF WITH EXAMPLES FROM QURAN, HADITH, ETC.